



دليلكم الأوقاف الجعفرية



حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين المفدى

تذكار
١٣٤٦هـ
الأوقاف الجعفرية



صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد نائب القائد الأعلى
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء



صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس الوزراء الموقر

المحتوى

- ٨ كلمة وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف
- ١٠ كلمة رئيس مجلس إدارة الأوقاف الجعفرية
- ١٢ كلمة مدير إدارة الأوقاف الجعفرية
- ١٤ تاريخ الأوقاف الجعفرية
- ٢٤ رؤساء مجالس إدارة الأوقاف الجعفرية
- ٣٠ مدراء إدارة الأوقاف الجعفرية
- ٣٢ مجلس إدارة الأوقاف الجعفرية
- ٣٣ لجان مجلس إدارة الأوقاف الجعفرية
- ٣٦ نبذة عن إدارة الأوقاف الجعفرية
- ٤٠ الهيكل التنظيمي للأوقاف الجعفرية
- ٤٤ المراسيم والقوانين والتشريعات للأوقاف الجعفرية
- ٧٦ مرآقد ومفاخر علماء البحرين
- ٨٨ صور تاريخية عن الأوقاف الجعفرية
- ٩٤ الجوامع والمساجد
- ١٠٠ المآتم والحسينيات
- ١٠٤ أخبار الأوقاف الجعفرية
- ١٣٠ مشاريع ومبادرات الأوقاف الجعفرية
- ١٤٢ أرقام التواصل مع الأوقاف الجعفرية



كلمة افتتاحية لوزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف الشيخ خالد بن علي بن عبدالله آل خليفة



الشيخ خالد بن علي بن عبدالله آل خليفة
وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف

كلمة رئيس مجلس ادارة الاوقاف الجعفرية



سماحة الشيخ محسن آل عصفور
رئيس مجلس إدارة الأوقاف الجعفرية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلق الله وصفوة الأولين والآخرين محمد المصطفى الأمين خاتم المرسلين وآله الهداة خيرة الورى الميامين الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين ومن تبعهم بإحسان الى قيام يوم الدين .

وبعد : فلا ريب في أن للأوقاف أهمية كبرى في المجتمع الاسلامي ويمثل تاريخها تاريخ عطاء وبذل أجيال متعاقبة من الصالحين الأسخياء الذين جادت أياديهم البيضاء بها ونهضت همتهم لتخصيصها وتوجيهها في حياتهم بعد اقتطاعها من أملاكهم على جهات تخدم اغراضاً انسانية واجتماعية وشرعية لتكون مستمرة في عطائها لكل من سيأتي

بعدهم من الأجيال المتعاقبة الى أن يرث الله الأرض ومن عليها .

ولمصطلح الوقف تاريخ عريق مع هذه الأرض وهذا الشعب فمنذ أن دخل شعبه في الاسلام طواعية مع طلائع الفتح الاسلامي بدون أن يوجف على أرضه بخيل ولا ركاب وتلقوا دعوة الاسلام و دانوا بها أصبحوا سابقين لتطبيق أحكامه والالتزام بنهجه علماً وعملاً في حياتهم اليومية .

ونظراً لما يحتله الوقف في بناء قاعدة دائمة لنهضة الأمة والقضاء على الفقر وردم فجوة التمايز الطبقي وتأمين أسباب استقرارها وتلبية تطلعاتها الدنيوية والدينية كما يشير إليه الحديث النبوي الشريف : إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث، صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له.

فقد تهافت أشرافها وأعيانها للاسهام في بناء هذه القاعدة وتخليد ذكراهم وضمان استمرارية عطائهم حتى بعد وفاتهم و استدامة نيل الأجر والمثوبة عليه دنياً و آخرة .

وهذا ما يفسره وجود أكثر من أربعة آلاف وقف لأبناء هذه الطائفة توارثته الأجيال حتى يومنا هذا ضمن سجلات ادارة الأوقاف الجعفرية منتشرة في أماكن مختلفة داخل حدود هذه المملكة الجغرافية الصغيرة العريقة الكبيرة في تاريخها .

وفي المقابل نبغ بين ابنائها علماء أجلاء افاذ كانوا منارات علم وهدى انتشر صيتهم وذاعت شهرتهم الى خارج حدود جزيرتهم واصبحوا مراجع في الدنيا والدين وبيان أحكام الحلال والحرام .

وقد كان لهم دور كبير في نشأة الأعيان الوقفية والحث والترغيب في تخصيصها وتبؤوا مهام الاشراف على تدوين صكوكها ووثائقها الشرعية والاشهاد عليها وتصديقها بأختامهم التي تحتوي على أسمائهم وتواريخ ذلك وحل المنازعات في اثباتها والولاية عليها وما يرتبط بذلك .

ومع نشأة نظم الادارة الحديثة في بناء الدولة دعت الحاجة الى أن تكون هناك جهة ادارية تتماشى مع متطلبات العصر تختص وتعنّى بتلك المهام وتتولى ادارة الموقوفات وتوجيه ريعها حسب الجهات الموقوفة عليها وفق النظم الادارة الحديثة. ومنذ أن تأسست ادارة الأوقاف الجعفرية سنة (١٣٤٦ هـ / ١٩٢٧ م) في ثوبها الرسمي والاداري المركزي الجديد كجهة ذات اختصاص مسؤولة عن الأعيان الوقفية وادارتها ومتابعة شؤونها كان لها دور كبير في عمارتها وتنميتها وان شاب بعض القصور لبعض مجالس ادارتها إلا أن هناك انجازات قد تحققت على الأرض لا يمكن انكارها على امتداد تسع وعثمانين سنة خلت ويكفيها أن تكون الشخصية الاعتبارية التي تمثل أهم جهة رسمية لاتباع المذهب الجعفري وأن تكون الحصن الذي يحتضن كل مقدساتهم ويرعاها ويشرف عليها ويضم كل الأوقاف على اختلاف جهات وقفها التي وقفها الأجداد من مئات السنين والمساجد والمآتم والمقابر كما لها القدرة على ان تتبوأ الدور الكبير للتصدي لما يخدم تطلعاتهم وآمالهم نحو واقع أفضل وحرية أكبر في أداء شعائرهم المذهبية والقيام بأعباء كل ما يختص بهم من الاشراف والمتابعة لدى الجهات الرسمية في الدولة .

وكلمة حق لا بد أن تقال أن ادارة الأوقاف الجعفرية منذ أن تأسست كانت قد حظيت بدعم سخي من القيادة السياسية الحاكمة فهناك مخصصات مالية ضمن الميزانية العامة للكادر الوظيفي المتولي لادارتها وهناك العشرات من

الأراضي التي جاد ويوجد بها حكام هذه البلاد صدرت بأوامر أميرية وملكية لتسجيلها ضمن الأعيان الوقفية دعماً منهم لرسالتها النبيلة السامية وهناك المكرمة الملكية السنوية التي يتفضل بها عاهل البلاد جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله ورعاه للمآتم والروضات الحسينية للاطعام والأعمال الخيرية في العشرة الأيام الأولى من محرم في كل عام وهناك البذل السخي عبر المجلس الاسلامي الأعلى للشؤون الاسلامية لبناء الجوامع وعبر الشؤون الاسلامية لبناء المساجد بصورة مستمرة ودائمة.

ونحن اليوم ومن خلال مجلس ادارة الأوقاف الجعفرية الجديد بمساندة ودعم الادارة التنفيذية من خلال اعتماد استراتيجية طموحة واعادة تنظيم أقسامها وتطوير امكاناتها وخدماتها النوعية نسعى لأن نواصل المسيرة وتحمل الأمانة على أحسن وجه ونخطوا خطوات متسارعة ليجاد نقلة نوعية وتاريخية لهذه الدائرة وما حققناه من انجازات خلال الاربعة الأشهر التي مرت على تعييننا يؤكد على نجاح ما كنا نصبو اليه ويشهد على اننا نسير في الاتجاه الصحيح الذي رسمناه وأعلنا عنه ونسأل الله ان يوفقنا لانجاز المزيد خلال الفترة المقبلة.

ودليل الأوقاف الجعفرية الذي نقدمه في طبعته الأولى يلقي بالضوء على حقبة التأسيس وسرد لاسماء رؤساء وأعضاء المجالس التي تعاقبت منذ أن تأسست الادارة الى يومنا هذا وما صدر من مراسيم للتنظيم والتعيين وما انجزه المجلس الحالي من انجازات في فترته القصيرة التي مضت على تأسيسه ليكون مصدراً يوثق حقبة التأسيس والمجالس والادارات ومرآحلت التطور الاداري ونأمل أن يحظى بالقبول والاهتمام والرضا ممن يطلع عليه.

وما توفيقنا إلا بالله عليه توكلنا وإليه ننيب.

تدشين الهوية الجديدة ايدان بمرحلة جديدة للنهوض بالأوقاف

أشاد بحرص ومتابعة معالي وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف الشيخ خالد بن علي آل خليفة لمشروعات الأوقاف.

وأشار الشيخ محسن آل عصفور إلى أن الأوقات الجعفرية حريصة كل الحرص على التواصل والشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني واستثمار الإمكانات المتاحة لخدمة مختلف شرائح المجتمع، مؤكداً أن استراتيجية الأوقاف في المرحلة المقبلة تركز على الاستثمار في تطوير المجتمع من خلال تعزيز إيرادات الأوقاف في تطوير التنمية البشرية والاجتماعية، إضافة إلى تحقيق عوائد مجزية للموقوفات.

وقال آل عصفور: «من الواضح أن مجلس الأوقاف الجديد قد تبني نهج الشفافية والتعاون والشراكة، وحدد هدفين استراتيجيين، هما تطوير الأوقاف والتركيز على تطوير إسهام هذه المؤسسة العريقة والمتجذرة في تحقيق التنمية الشاملة بأبعادها المتعددة من خلال تبني العديد من المبادرات الاجتماعية والتفاعل مع كل ما تطرحه مؤسسات المجتمع من مبادرات هدفها التنمية المستدامة، وهو الأمر الذي يدل على حيوية ورشد ووعي المجتمع».

اعتمد مجلس إدارة الأوقاف الجعفرية في اجتماعه الاعتيادي الشهري الهوية الجديدة للأوقاف والتي ستبني تطلعات المجتمع من هذه المؤسسة العريقة، مطلقاً ملامح استراتيجية طموحة ثلاثية الأبعاد تركز على الشفافية والشراكة والتنمية.

وبهذه المناسبة أكد رئيس مجلس الأوقاف الجعفرية سماحة الشيخ محسن عبدالحسين آل عصفور أن تصميم الهوية الجديدة للأوقاف بهذه الخُلة المتميزة، قد جاء بعد الأمر الملكي السامي عن عاهل البلاد حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة بإعادة تشكيل مجلس الأوقاف الجعفرية، ليضع الأوقاف أمام مرحلة جديدة من العمل والتطوير والبناء.

وأشار آل عصفور أن عملية تدشين الهوية الجديدة للأوقاف تتجاوز كونها شعاراً جديداً بل هي إيدان بمرحلة جديدة من العطاء؛ ولا تقتصر على الشعار وإنما تمتد في بعدها الحقيقي لتطوير المضامين مؤكداً أن تدشين الهوية الجديدة ايدان بمرحلة النهوض بالأوقاف من كل جوانب.

وقد أثنى آل عصفور على جهود القيادة الحكيمة في رعاية الشؤون الدينية، كما

تطلعات الأوقاف الجعفرية تزدان بالشمولية والبصيرة الثاقبة

كما إننا ثبتنا خطواتنا في رحلة الألف ميل نحو تطوير نظام الحاسب الآلي الأحدث والأكفأ الذي سيقدم خدمات مبتكرة ومذهلة للأوقاف الجعفرية. طموحنا يزداد باضطراد كل يوم في تدشين مشاريع استثمارية قوية بقوة ثقتنا في أنفسنا، وفي مقدمته مشروع سلسلة المجمعات التجارية الحديثة، كمشروع سوق الخميس التراثي الذي سيبني على أرض مساحتها أكثر من ١٢٠ ألف قدم مربع مجاور لمسجد الخميس الأثري، والذي سيكلف أكثر من ثلاثة ملايين دينار، وسيجمع في أروقته تراث البحرين برمته، وسيكون معلماً تاريخياً أثرياً ثقافياً وتراثياً للحرف التشعبية التقليدية التي تعكس تاريخ البحرين الحضاري.

كما نسعى أيضاً إلى الاستثمار في سوق ضخمة في مجمع أوقاف بلازا اثنين على شارع البديع مع محطة محروقات مبتكرة. وسيكون البناء على أرض مساحتها أكثر من ستمائة ألف قدم مربع، وستوفر هذه المشاريع فرص عمل نادرة لعدد كبير من المواطنين.

كما إننا سندشن بالشراكة مع مستثمرين بحرينيين الكثير من المشاريع الواعدة كفندق خمس نجوم ذو الطابع الإسلامي في قلب ضاحية السيف التجارية. كما سيتم إطلاق مشروع بناء أكثر من ٤٥ فيلا سكنية خمس نجوم في منطقة الهملة، وأيضاً تنفيذ مشروع المسجد الذكي الذي نخطط لبناء أكثر ٣٠٠ مسجد من هذا الغرار في المستقبل على مراحل.

وعلى صعيد تلبية طموح ورغبات الموظفين نخطط لتدريب وتأهيل وبناء العراك المعرفي لمجموعة كبيرة من الموظفين حتى يحملوا مشاعل الأمل في الأوقاف، كما نسعى إلى ترفياتهم في الدرجات والوظائف لتعزيز الثقة فيهم، وزيادة الإنتاجية لديهم.

دمتم ودامت الصلة بيننا وبينكم في محبة ووثام وسلام، وأمن وأمان لهذا الوطن العزيز المعطاء.



الدكتور علي احمد الحداد
مدير إدارة الاوقاف الجعفرية

من دون غمة شك فإن تطلعات الأوقاف الجعفرية في العام ٢٠١٤ تزدان بالشمولية، والبصيرة الثاقبة لسر غور آفاق المستقبل الزاهر، والغد المشرق. فعام ٢٠١٤ يخضب بين حناياه مفاجئات كثيرة وسعيدة بالنسبة لإدارة الأوقاف الجعفرية التي دائماً تتفاهل بما هو آت.

على الرغم من قصر المدة بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ نظراً لوجود الكم الهائل من المشاريع التي تطمح الأوقاف في تنفيذها، إلا إن التحديات هي أيضاً كبيرة الحجم، وصعبة الانقياد ولكننا أثرتنا خوض غمار هذه التحديات، والدخول في اتون بركانها، من أجل تحقيق الأهداف السامية والنقية لإدارة الأوقاف الجعفرية التي ستاتي حتماً بخير كثير، وهاطل وفير.



تاريخ الاوقاف الجعفرية



السيد عدنان بن علوي الموسوي
أول رئيس للأوقاف الجعفرية

أولا: الدور التأسيسي (١٩٢٧م)

قبل أكثر من مائة عام لم تكن هناك إدارة مركزية للوقف، وإنما هناك تعاقد وتوافق بين العلماء باعتبار أن الولاية الشرعية لهم عليه وبين الأهالي ممن لهم عطاء ووقف في مختلف مناطق وقرى البلاد، وكان مختار القرية يلعب دوراً مهماً في تعريف أراضي الأوقاف وتضمينها على الراغبين من الأهالي.

ولقد بدأت الأوقاف الجعفرية بالبحرين كتنظيم إداري بمزاولة نشاطها أول ما بدأت منذ تأسيسها سنة ١٣٤٦ هجرية بمقرها المكون من غرفتين بإحدى مدارس المنامة، برصد الأوقاف وتدوينها وتجميعها وتسجيلها وفرزها، ولقد كان لرئيسها آنذاك الدور الكبير والمهم في ذلك حيث كان رئيسها الأول العلامة السيد عدنان

السيد علوي آل عبد الجبار القاروني البحراني الموسوي التوبلاني أصلاً والبلادي مولداً والجدهنصي نشأة وإقامة، وهو أحد أعلام البحرين الذين عاشوا في القرن الرابع عشر الهجري قد تقلد عدة مناصب دينية حيث تولى القضاء الشرعي وشئون الأوقاف وإدارتها.

ففي ترجمة المؤلف في كتاب "مشارك الشموس الذرية" الذي ألفه العلامة السيد عدنان الموسوي و نشره خطيب المنبر الحسيني السيد محمد صالح ابن مؤلف الكتاب: ((فطلبته الحكومة الحاضرة ليتولى رئاسة منصب القضاء والأوقاف وولاية أموال القاصرين فوئى ذلك كله وقام عليه خير قيام ولم يمنعه ذلك من البحث والتدريس والجمع والتأليف وإقامة المراسيم الدينية حتى ختم صحيفة حياته فجر يوم الخميس ١٣٤٧/٦/٢١ هـ فكان له من العمر نحو ٤٥ عاماً ودفن في مقبرة بن عنبرة - الأصح أبو عنبرة- من بلاد القديم وقد بذل جهداً يشكر عليه إذ كان له الفضل الكبير في حفظ الأوقاف المعروفة ضمن فترة توليه الأوقاف (١٩٢٧ - ١٩٢٨م) - إذ قام بعملية مسح كامل وشامل لجميع الأوقاف في جميع قرى ومدن البحرين وتحديد حدودها وذكر الواقفين لها وبيان أوجه الصرف لها الشاملة لجميع مساجد ومآتم ومقابر البحرين وقام بتدوينها وتسجيلها بسجله المعروف بسجل العلامة "السيد عدنان" والذي يعتبر بحق المرجع والدليل الأول لإدارة الأوقاف الجعفرية في البحرين المعروفة)) حتى انتهاء التدوين بالسجل بوفاته سنة ١٩٢٨م .

ومما يذكر في هذا المجال ما جاء عن تشارلز بلجريف (المستشار السياسي لدولة البحرين منذ سنة ١٩٢٦م وحتى سنة ١٩٥٧م) كشاهد على الأحداث التي مرت بها البلاد خلال هذه الفترة، ففي الفصل الخامس من كتابه (العمود الشخصي) أو كما يسمى (مذكرات

بلجريف) المنشور سنة ١٩٦٠م الطبعة الثانية لسنة ١٩٧٢ (النص الإنجليزي) يستعرض الأحداث التي جرت بعد رجوعه من عطلته الصيفية سنة ١٩٢٨ و يقول : ((كان حدث الساعة حينها تغيير قضاة السنة والشريعة على حد سواء، والذين كان منصبهم كقضاة دين يكتسب أهمية أعلى بكثير من وضعهم الحالي.... في هذه الفترة و خلفاً للقاضي الشيعي الشيخ خلف، نصب القاضي الشاب الواصل تولى إلى البحرين (المقصود هنا العلامة السيد عدنان الموسوي) إلا أنه توفى فجأة، مما ترك المنصب شاغراً ، لقد كانت سياسة الشيخ (الحاكم) في تعيين القضاة تعتمد على الرجوع قدر الإمكان لرغبات الأهالي ... وبعد مشاورات ولقاءات عديدة تمكنا من تعيين ثلاثة قضاة للسنة، وقاضيين للشريعة واحد للمدن والآخر للقرى، وفي هذه الفترة، حيث اتخذت الحكومة خطوة هامة بأن أوكلت أمر إدارة ممتلكات الوقف الشيعي، الذي كان يدار بواسطة القضاة، وأوكلته إلى مجلس منتخب من قبل شعبة المدن والقرى، وقد اكتسب هذا الإجراء قبولاً شعبياً.

دائرة الوقف الشيعي هذه، كما أصبحت لاحقاً، كانت من النجاح بمكان بحيث أنه وبعد عشر سنوات، وتفاعلاً مع مطالبة من الأهالي السنة، فقد أنشأ مجلس مماثل لإدارة الوقف (السنيني).

وفي العدد ٥٢٨٤ من جريدة الأيام البحرينية الصادرة في ٢٣/٨/٢٠٠٣م وفي استعراضها للتقرير السنوي لحكومة البحرين عام ١٩٤٧م والمتعلق بدائرة الأوقاف الجعفرية ذكرت الكاتبة الصحفية السيدة/ عصمت الموسوي ما يلي:

(وحتى عام ١٩٢٨م كانت كل أملاك الأوقاف بيد قضاة الطائفتين السنية والشيعية تدار بواسطة أفراد لديهم النفوذ الكافي لإبقاء التصرف فيها تحت سيطرتهم، ولم يكن هناك سوى نسبة قليلة من الأموال التي تجد طريقها إلى الأشخاص والمؤسسات التي من المفترض أن تستفيد منها، ولقد لقيت أول خطوة اتخذتها الحكومة لمعالجة هذا الوضع التأييد من قبل

المواطنين، فعندما عين عالم الدين الشاب سيد عدنان الموسوي قاضياً للبحرين في عام ١٩٢٧م شرع بإعداد سجل يتضمن جميع الأوقاف الجعفرية وأسس أنظمة صحيحة لقيود الإيجارات وتسجيل الحسابات.

ويروى التقرير أن هذا القاضي توفي بعد سنة واحدة إلا أنه أنجز عملاً مفيداً وأعتبر الأساس لإنشاء دائرة الأوقاف الجعفرية التي ظهرت إلى الوجود فيما بعد). وبعد رحيل العلامة السيد عدنان (قدس سره) إلى جوار ربه تولى رئاسة الأوقاف وشؤونها السيد أحمد السيد جواد بن علوي وهو أحد وجهاء المنامة وكان مقرها حينئذٍ في مبنى محاكم البحرين.

وبعد السيد أحمد تولى رئاسة الأوقاف الوجيه الحاج محسن التاجر، وعندما أنشأ مبنى باب البحرين بالمنامة نقلت الإدارة إلى أحد جناحيه بالطابق الأرضي، وبعد الحاج محسن التاجر تولى رئاسة الأوقاف الحاج صادق محمد البحارنة، وفي سنة ١٩٩٦م تولى رئاسة الأوقاف الوجيه الحاج أحمد منصور العالي، وفي سنة ٢٠٠٢م ترأس الأوقاف الجعفرية الدكتور محمد علي بن الشيخ منصور الستري، وفي سنة ٢٠٠٣م استلم رئاسة الأوقاف السيد مصطفى السيد محمد القصاب، وفي أكتوبر ٢٠٠٨ استلم رئاسة مجلس الأوقاف الجعفرية السيد/ أحمد حسين إبراهيم عباس.

ثانياً: مرحلة التنظيم وسن القوانين

كما سبق ذكره، فقد بدأت البحرين في مجال الأوقاف قبل حوالي ثمانين عاماً وتحديداً سنة ١٣٤٦هـ - ١٩٢٧م حيث تأسست دائرة الأوقاف الجعفرية تلتها بحوالي عشر سنين دائرة الأوقاف السنية، كل دائرة تقوم بإدارة وتنمية الأوقاف المنضوية تحت مظلتها، وهناك تعاون و تنسيق بين الإدارتين في الكثير من الأمور ذات العلاقة بشأن الوقف.

وفي عام ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م صدر أول قانون حكومي في تنظيم سير وإدارة شؤون الأوقاف الجعفرية والذي يحتوي على سبعة أبواب وسبعة وتسعين مادة نظمت من خلالها شؤون الأوقاف وتحددت صلاحياتها

وإدارتها حيث جاء في المادتين الأولى والثانية من الباب الأول ما يلي:

١- دائرة الأوقاف الجعفرية دائرة حكومية تأسست للإشراف على الأوقاف الخاصة بالشيعة.

٢- لدائرة السلطة التامة بالتولي على كافة الأوقاف الخاصة بالشيعة وإدارتها والمحافظة عليها وتعميرها وتضمينها واستحصال ضماناتها وتوزيعها على جهاتها الخاصة بها.

كما احتوى القانون على أبواب تتعلق بتنظيم شئون إدارة الأوقاف الداخلية وتعيين مجلسها رئيساً وأعضاء تعييناً وانتخاباً بحيث تشمل كافة قرى ومدن البلاد، واللجان المتفرعة عنه وتحديد مسؤولياتها من إيجار وضمان وتعمير ووضع ضوابط لاختيار متولي الأوقاف وتعيينهم وعزلهم إلى غير ذلك.

وفي عام ١٩٨٥م صدر مرسوم رقم (٦) بشأن تنظيم مجلسي الأوقاف السنوية والجعفرية وإدارتهما وتحديد أعضائهما ومدة العضوية فيهما، ويتولى كل مجلس منهما إدارة الأوقاف التابعة له واستغلالها وصرف إيراداتها وحفظ أعيانها وتعميرها وفقاً لمفهوم صياغة الوقف وعبارات الواقفين وبمقتضى أحكام الشريعة الإسلامية، كما تضمنت مواده رسم السياسة العامة للإدارة واستثمار الأوقاف ووضع النظم الكفيلة بالمحافظة عليها ووضع الهيكل التنظيمي للمجلس واعتماد الميزانية السنوية وتحديد صلاحية كل من رئيس ومدير الإدارة، ويقوم المجلس بدور اتخاذ القرارات في التنظيم والتنفيذ.

وفي عام ١٩٩١م صدر قرار رقم ١١ لسنة ١٩٩١م من رئاسة مجلس الوزراء لدولة البحرين بشأن اللائحة الداخلية لمجلسي الأوقاف السنوية والجعفرية والذي احتوى على تسع مواد ذكرناها سابقاً.

كما تضمنت مواده رسم السياسة العامة لإدارة واستثمار الأوقاف ووضع النظم الكفيلة بالمحافظة عليها ووضع الهيكل التنظيمي للمجلس واعتماد

الميزانية السنوية وتحديد صلاحية كل من رئيس ومدير الإدارة.

وفي عام ١٩٩٦م صدر قرار رقم ٥ من رئاسة مجلس الوزراء لدولة البحرين بشأن تنظيم اللائحة الداخلية لمجلسي الأوقاف الجعفرية والسنوية الذي احتوى على تسع مواد حددت فيه عدد أعضاء المجلسين استناداً إلى المرسوم رقم (٦) لعام ١٩٨٥م بشأن تنظيم مجلسي الأوقاف السنوية والجعفرية وإدارتهما وتحديد أعضائهما ومدة العضوية فيهما، حيث عين الوجه الحاج أحمد منصور العالي رئيساً لمجلس الأوقاف الجعفرية بتشكيله أعضائه الجدد الثمانية وذلك بتاريخ ٢٥ رمضان ١٤١٦هـ الموافق ١٤/٢/١٩٩٦م .

كما أنه في أواخر العام ٢٠٠١م صدر مرسوم أميري رقم (٤٥) بتعديل بعض أحكام المرسوم رقم (٦) لسنة ١٩٨٥م بشأن تنظيم مجلسي الأوقاف السنوية والجعفرية وإدارتهما، حيث جاء فيه: ((يستبدل بنصوص المواد الثانية (فقرة أولى) والثالثة (فقرة أولى) والرابعة (فقرة ثالثة) من المرسوم رقم (٦) لسنة ١٩٨٥م بشأن تنظيم مجلسي الأوقاف السنوية والجعفرية وإدارتهما النصوص الآتية :

(يشكل مجلس الأوقاف من رئيس وعشرة أعضاء على الأقل، ويشترط في عضو المجلس ألا يقل سنه عن ثلاثين سنة وأن يكون ممن عرفوا بالخبرة والأمانة . وتكون المدة الأولى لمجلس الأوقاف أربع سنوات كاملة تبدأ من تاريخ صدور قرار التعيين وانتهائها تنتهي عضوية نصف عدد الأعضاء يحددهم وزير العدل والشئون الإسلامية بالتشاور مع رئيس المجلس، ويراعى دائماً بعد ذلك وكل أربع سنوات إنهاء عضوية نصف عدد أعضاء المجلس ممن أموا عضوية متصلة قدرها ثماني سنوات وذلك فيما عدا عضوية المجلس الأول، ويكون اجتماع المجلس صحيحاً إذا حضره نصف عدد أعضائه على الأقل بالإضافة إلى الرئيس أو نائبه حسب الأحوال).

ثالثاً: دور التطوير

إن أي إدارة لا تأخذ بالأساليب والطرق العلمية في إدارة شئونها سواء من ناحية إعداد كوادرها وصقل مواهبهم والاستفادة من طاقاتهم بالتعليم والتدريب أو من ناحية الأخذ بالوسائل العلمية في عملية التحديث لا يمكن أن يكتب لها النجاح.

وإدارة الأوقاف وكأي مؤسسة مالية لما تحتوي من هذا الكم من الأموال المنقولة تحتاج إلى عقلية علمية ذات النظرة المستقبلية في إدارة شئونها وإلى الأيدي الفنية في تطوير مواردها واستثمار ما لديها من أموال والحفاظ عليها.

لذا نرى الإدارة في وجهها الجديد تحاول أن تتحني هذا المنحنى وتسلك هذا السلوك مع موظفيها وقد قامت باستحداث الهيكل التنظيمي وتطوير نظام المعلومات وربط جميع الأقسام بشبكة الحاسب الآلي ، كما دعت إلى إشراك متولي الأوقاف وأخذ رأيهم بما يرتبط بأوقافهم من أجل تطويرها.

الأوقاف بين الشريعة والقانون

لا يخفى على أحد الارتباط الوثيق بين الأوقاف والشريعة الإسلامية ولأهمية الوقف في الشريعة الإسلامية أعد له باب خاص من أبواب الفقه بينت فيه أحكامه وشروطه وكيفية استغلاله والتصرف فيه من قبل المتولين عليه والذي يشترط فيها أن يكون امتداداً لولاية الحاكم الشرعي وأخذ إذنه في التصرف بشئونه ووضع في النصاب الموضوع له وصرفه في الجهة الموقوف عليه تماشياً مع القاعدة الشرعية القائلة ”الوقف على ما وقف عليه“. وكما نص القرار رقم ١١ لسنة ١٩٩١م الصادر من رئاسة مجلس الوزراء بدولة البحرين بشأن اللائحة الداخلية لمجلسي الأوقاف السنوية والجعفرية والذي احتوى على تسع مواد احتوت فيما احتوت عليه أن يتولى مجلساً الأوقاف الإشراف على الأوقاف وإدارتها واستغلالها وحفظ أعيانها وفقاً لمفهوم

صياغة الوقف وعبارات الواقفين وبمقتضى أحكام الشريعة الإسلامية والأحكام الصادرة من المحكمة الشرعية المختصة - كما مر عليك - مما يتطلب ذلك البحث في الوثائق والمستندات والرجوع إلى وقيفات الواقفين للسبر والتصرف في الأوقاف بموجبها مما دعا الإدارة إلى استحداث وحدة بالإدارة هي وحدة البحث الشرعي تكون مهمتها البحث في المسائل الشرعية والإطلاع على ما يصدر من تشريع في أمور الدين خصوصاً في مجال الوقف ووضع البحوث الخاصة والعمل على تطويره واستثماره بما يخدم أهدافه الدينية والاجتماعية ووضع الحلول المقترحة لحل مشاكله بما يكفل إستمراره والحفاظ عليه وجمع المعلومات الخاصة بذلك ووضعها في ملفات خاصة يمكن الرجوع إليها وقت الحاجة. وقد أولى الحريصون في الإدارة على جعل الشريعة هي المحور الذي يدور حولها الوقف في تدبيره والتصرف فيه أهمية قصوى.

السيد عدنان بن علوي القاروني

(١٣٠٢هـ - ١٣٤٧هـ)

مؤسس إدارة الأوقاف الجعفرية

نسبه:

هو السيد عدنان بن السيد علوي بن السيد علي آل السيد عبد الجبار القاروني التوبلي.

بلدته:

كان من قرية (توبلي) الشهيرة في البحرين، وقد ولد في (البلاد القديم) في حدود سنة ١٣٠٢هـ، وسكن (جدحفص) بعد زواجه بابنة الشيخ أحمد بن حرز.

صفاته:

وصفه الشيخ المبارك في ”ماضي البحرين وحاضرها“ فقال: ”كان خبيراً لبيباً“. ومازال جبل الآباء من معاصريه يذكرون العديد من مناقبه وخصاله الحميدة.



مرقد أول رئيس للأوقاف الجعفرية العلامة السيدعدنان بن علوي الموسوي في مقبرة أبو عنبرة

نجله المذكور:

حوى مجهر العلم الإلهي في الوري
جلى لعقول الشرق حكمة يونانا

المصدر:

أعلام الثقافة الإسلامية في البحرين خلال ١٤ قرناً
(المجلد الثاني/ ص ٧٠٥ - ٧٠٩)

المراجع:

- ١- حواصل الفكر: للسيد محمد صالح بن السيد عدنان الموسوي، ص ١٦.
- ٢- عرائس الجنان: للسيد محمد صالح السيد عدنان، ١٩٦٢/٢، ٣٢٠، ٣٩٢/٣.
- ٣- القبيلة والدولة: للدكتور فؤاد الخوري، ص ١٧٥.
- ٤- ماضي البحرين وحاضرها: للشيخ إبراهيم المبارك، ص ٥٨.
- ٥- مشارق الشموس الدرية: للمتزوج، ص ٩ - ٣٠.
- ٦- المواقف (المجلة): العدد ٨٥٠، يوليو ١٩٩١م، ص ١٤.
- ٧- نقاء البشر: للشيخ الطهراني، ١٢٦/٣.

حوى مجهر العلم الإلهي في الوري
جلى لعقول الشرق حكمة يونانا
ومحور أحكام القوانين للقضا
تقلده أهل الشريعة أديانا
أبٌ للبتامى القاصرين وكافل
لدائرة الأوقاف نفعا وأعيانا
حوت منه أسرار الشريعة سلطة
تمثل من عهد النبوة سلطانا
فحق له العلم الحداد له اكتسى
وقرح بالدمع الشريعة أجفانا

قبره:

دفن - قدس سره - في مقبرة (أبي عنبرة) بالبلاد القديم، وشيدت قبة على ضريحه في عام وفاته تليق بمقامه الرفيع. وفي ذلك يقول نجله في إحدى عرائس ديوانه:

بعدنان يُستسقى الغمام إذا بانا
فيهمي مكان القطر تبراً وعقيانا

وبعد تسع وعشرين سنة أعيد بناؤه، وفيه قال

(١٩٢٨م). كما ذكر ابنه في "عرائس الجنان"، وكانت وفاته فجأة، فظل منصبه في القضاء شاغراً عدة أشهر، حتى عينت الحكومة اثنين من القضاة مكانه - كما في "القبيلة والدولة" - هما: الشيخ عبدالله بن الشيخ محمد آل طعان المتوفى سنة ١٣٨١هـ، والشيخ محمد علي المدني المتوفى سنة ١٣٦٤هـ، وكان الأخير منهما وصيه وأستاذ ابنه السيد محمد صالح وكافله، فقد كان لهذا الابن عند وفاة والده المترجم له تسع سنين، فإن ميلاده - كما في "حواصل الفكر" - سنة ١٣٣٨هـ، ويعد في سلك العلماء الخطباء ولخطابته لون مميز، وهو يأبى تقلد الوظائف الرسمية، وقد تعرض في السنين الأخيرة إلى جفوة من المجتمع المتدين خاصة بسبب عبارات له وردت في الطبعة الأولى من كتابه "حواصل الفكر" فهمها أولئك على أنها قذح في المسلمات الاعتقادية، وبرر ذلك المدافعون عنه أنه سوء فهم ليس غير. وقد اضطر في الطبعات اللاحقة إلى تغيير بعضها.

رثاؤه:

ويلقي الخطباء والشعراء تنويها مكانة الفقيد، ولكني لم أعتز على شيء من ذلك، غير أن نجله المذكور كان وفياً لوالده الذي لم ينعم بالعيش في ظله الوارف إلا بضعة سنين، فكتب القصائد في رثائه وتعداد فضائله ومناقبه . . وفي ديوانه (عرائس الجنان) نماذج منها . قال في إحداها:

بعدنان يُستسقى الغمام إذا بانا
فيهمي مكان القطر تبراً وعقيانا
به استأثرت من عالم الخلد رحمة
تريه مكان الأهل حورا وولدانا
وما حال أهل الأرض بعد فراقه
وكانت من الأملاك أعلى به شانا
تري كل وجه الأرض ناراً من الأسى
وقبرا حوى جثمانه الخلد رضوانا

دراسته:

قرأ المقدمات على خاله (السيد علوي بن حسين الفاري) ثم سافر معه إلى (المحمرة). وهاجر إلى النجف الأشرف فتتلمذ على فحول العلماء منهم الشيخ هادي والشيخ عباس كاشف الغطاء والشيخ ضياء الدين العراقي والشيخ عبدالكريم الزنجاني وحضر أبحاث الميرزا النائيني والسيد أبي الحسن الأصفهاني والشيخ محمد رضا آل ياسين وغيرهم .

مكانته الدينية:

تولى القضاء بعد وفاة الشيخ سليمان بن أحمد بن حرز وكانت له شهرة واسعة بين معاصريه، الذين ما زال بعضهم أحياء يرزقون، وما زالوا يستعيدون ذكراه في بعض المناسبات. وجاء في "عرائس الجنان" نقلاً عن (خطباء المنبر الحسيني) للمرجاني في ترجمة نجل المترجم له السيد محمد صالح ما لفظه: "وكان والده السيد عدنان زعيم الشيعية في البحرين، قد تولى القضاء والأوقاف وأموال القاصرين وأمّ في الجمعة والجماعة مدة حياته، وكان من العلماء الأعلام المقلدين". وقال الشيخ الطهراني في "نقاء البشر": "هو السيد عدنان بن السيد علوي بن السيد علي ابن السيد عبدالجبار الموسوي القاروني البحراني: عالم بارع وفاضل جليل".

مؤلفاته:

- ١- مشارق الشموس الجعفرية.
- ٢- هداية الوصول إلى علم الأصول.
- ٣- شمس العلوم المضية في شرح للمعة الدمشقية
- ٤- غاية المرام في تقريب علم النحو إلى الأفهام.
- ٥- آية الشفاء في منافع الذكر والدعاء.

وفاته:

توفي (قدس سره) فجر يوم الخميس ١٣٤٧/٦/٢١هـ

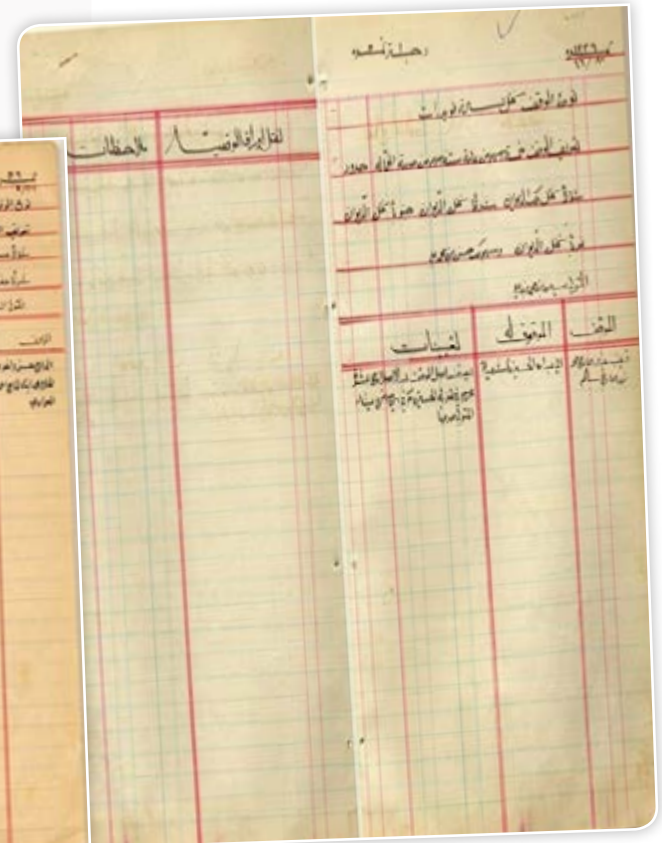
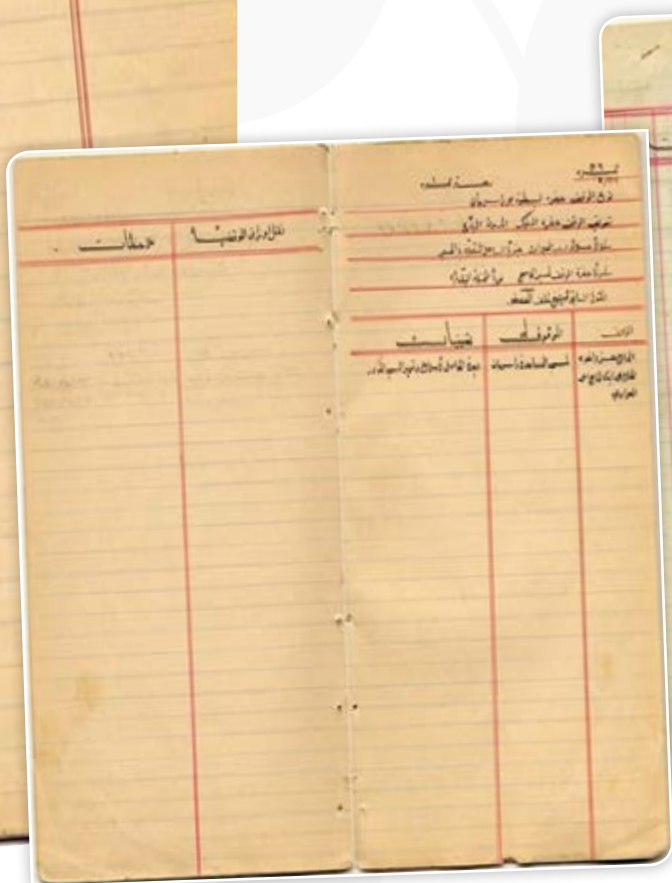
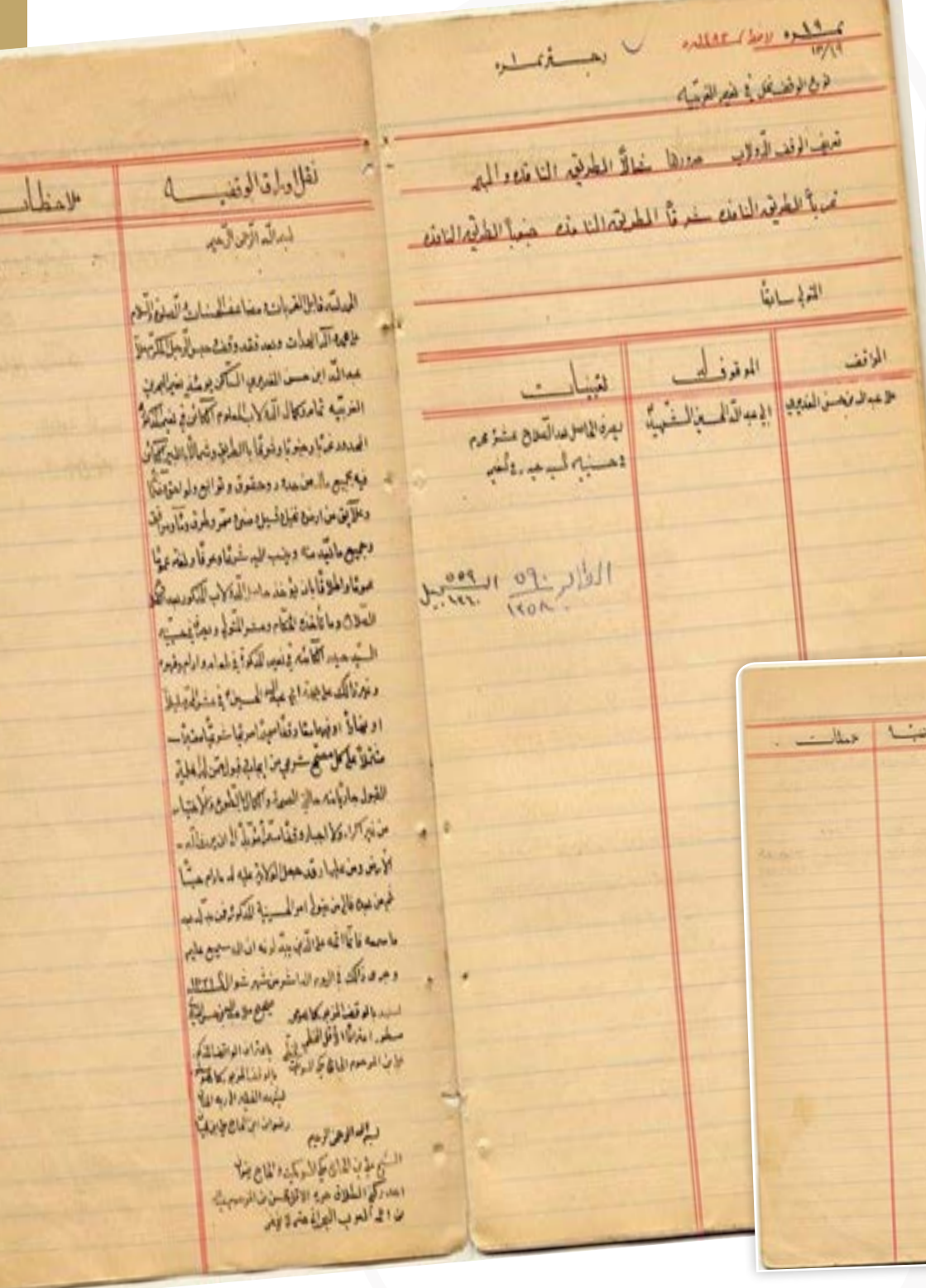
دليل الأوقاف الجعفرية

سجل السيد عدنان

مسح كاملة وشاملة لجميع الأوقاف في جميع قرى ومدن البحرين، وتحديد حدودها وذكر الواقفين لها، وبيان أوجه الصرف لها، حيث قام بتدوينها في دفتر سمي باسمه «سجل السيد عدنان» الذي يعتبر بمثابة وثيقة تاريخية ومرجعاً أساسياً تستند إليه إدارة الأوقاف في تسجيل أراضيها وأملكها غير الموثقة

شغل السيد عدنان منصب القضاء الجعفري في أيامه، ومنصب رئاسة الأوقاف الجعفرية، وأموا القاصرين، وخلال هذه الفترة بذل السيد الجليل جهداً كبيراً في حفظ الأوقاف المعروفة ضمن فترة توليه الأوقاف (١٩٢٧ - ١٩٢٨م)، إذ قام بعملية

نماذج من «سجل السيد عدنان»



رؤساء وأعضاء مجالس
إدارات الاوقاف الجعفرية





الدكتور محمد علي بن الشيخ منصور السري
رئيس الأوقاف الجعفرية
(أكتوبر/ ٢٠٠١ - يناير/ ٢٠٠٣)



أحمد حسين إبراهيم
رئيس الأوقاف الجعفرية
(سبتمبر/ ٢٠٠٨ - يونيو/ ٢٠١١)



الشيخ محسن بن الشيخ عبدالحسين آل عصفور
رئيس الأوقاف الجعفرية
أغسطس ٢٠١٣



أحمد منصور العالي
رئيس الأوقاف الجعفرية
(فبراير/ ١٩٩٦ - أكتوبر/ ٢٠٠١)



السيد مصطفى السيد محمد القصاب
رئيس الأوقاف الجعفرية
(يناير/ ٢٠٠٣ - أكتوبر/ ٢٠٠٨)



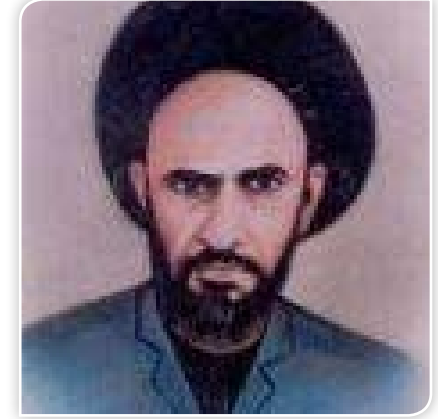
السيد حسين كاظم العلوي
رئيس الأوقاف الجعفرية
(يونيو/ ٢٠١١ - أغسطس/ ٢٠١٣)



السيد أحمد العلوي
رئيس الأوقاف الجعفرية
(١٩٢٩ - ١٩٤٧)



صادق محمد البحارنة
رئيس الأوقاف الجعفرية
(يناير/ ١٩٥٤ - فبراير/ ١٩٩٦)



السيد عدنان بن علوي الموسوي
أول رئيس للأوقاف الجعفرية
(١٩٢٧ - ١٩٢٨)



محسن التاجر
رئيس الأوقاف الجعفرية
(يناير/ ١٩٤٧ - ديسمبر/ ١٩٥٠)

رؤساء مجالس إدارة الأوقاف الجعفرية

(١٩٢٧ - ١٩٢٨)

السيد عدنان الموسوي. الرئيس.

(١٩٢٩ - ١٩٤٧)

السيد أحمد العلوي. الرئيس.

(يناير/١٩٤٧ - ديسمبر/١٩٥٠)

- ١- محسن التاجر. الرئيس
- ٢- محسن بن علي الطويل.
- ٣- حسن بن علي السماهيجي.
- ٤- إبراهيم بن كاظم الجمري.
- ٥- عبدالله بن علي العصفور.
- ٦- علي بن منصور أبو صبح.
- ٧- حسين بن علي سالم.
- ٨- محمد بن عاشور علي.
- ٩- علي بن حاج حسن أبو حسن.
- ١٠- عبدالله بن أحجر.
- ١١- السيد شبر السيد محمد.

(يناير/١٩٥٤ - ديسمبر/١٩٥٦)

- ١- صادق محمد البحارنة. الرئيس
- ٢- عبدعلي العلويات.
- ٣- عبدالعزيز بن عبدالرسول.
- ٤- عبدالله بن محمد إبراهيم كاظم الجمري.
- ٥- إبراهيم بن كاظم آل علي العرادي.
- ٦- محسن الطويل.
- ٧- السيد شبر السيد محمد.
- ٨- حسن الماكنة.
- ٩- محمد بن علي آل ضيف.
- ١٠- حسن بن علي بن خميس.
- ١١- إبراهيم بن كاظم فردان.
- ١٢- محمد رضي.

١٣- صالح الصالح.

١٤- إبراهيم المسقطي.

١٥- عباس أبو القاسم الشيرازي.

١٦- عبدالحسين حميدان.

(ديسمبر/١٩٥٦ - ديسمبر/١٩٥٩)

- ١- صادق محمد البحارنة. الرئيس
- ٢- إبراهيم بن أحمد العرادي.
- ٣- عبدالحسين الحميدان.
- ٤- عبدالله العويناتي.
- ٥- صالح عبدالله الصالح.
- ٦- محمد بن علي بن رضي.
- ٧- السيد شبر السيد محمد التوبلاني.
- ٨- علي إبراهيم الفردان.
- ٩- حسن بن أحمد خميس.

(يناير/١٩٦٧ - ديسمبر/١٩٦٧)

- ١- صادق محمد البحارنة. الرئيس
- ٢- السيد هاشم السيد محمد التوبلاني.
- ٣- محمد بن أحمد عيد.
- ٤- حسن عبدالرسول بن رجب.
- ٥- رضي محمد الستري.
- ٦- محمد علي بن حسن المديفع.
- ٧- إبراهيم المحروس.
- ٨- علي بن عباس الأسود.

(يناير/١٩٦٢ - ديسمبر/١٩٦٣)

- ١- صادق محمد البحارنة. الرئيس
- ٢- السيد هاشم السيد محمد التوبلاني.
- ٣- محمد بن أحمد عيد.
- ٤- حسن عبدالرسول بن رجب.
- ٥- رضي محمد الستري.

٦- محمد علي بن حسن المديفع.

٧- علي بن عباس الأسود.

٨- عبد العزيز عبد الرسول الجنوساني.

٩- محمد إبراهيم الصفار.

(فبراير/١٩٦٥ - ديسمبر/١٩٦٦)

- ١- صادق محمد البحارنة. الرئيس
- ٢- حسن عبدالرسول بن رجب.
- ٣- محمد إبراهيم الصفار.
- ٤- السيد هاشم السيد محمد التوبلاني.
- ٥- عبدالعزيز عبد الرسول الجنوساني.
- ٦- رضي محمد الستري.
- ٧- محمد بن أحمد عيد.
- ٨- محمد علي المديفع.
- ٩- علي عباس الأسود.

(يناير/١٩٦٩ - ديسمبر/١٩٧٧)

- ١- صادق محمد البحارنة. الرئيس
- ٢- حسن عبدالرسول بن رجب.
- ٣- محمد إبراهيم الصفار.
- ٤- السيد هاشم السيد محمد التوبلاني.
- ٥- عبدالعزيز عبد الرسول الجنوساني.
- ٦- السيد علوي السيد علي المشقاب.
- ٧- محمد بن أحمد عيد.
- ٨- عبدالحسين بن أحمد جعفر.
- ٩- علي عبدالله الشاخوري.

(يناير/١٩٧٢ - ديسمبر/١٩٧٤)

- ١- صادق محمد البحارنة. الرئيس
- ٢- عبدالحسين بن أحمد جعفر.
- ٣- علي عبدالله الشاخوي.
- ٤- محمد إبراهيم الصفار.
- ٥- حسن عبدالرسول بن رجب.
- ٦- محمد بن أحمد بن عيد.
- ٧- السيد هاشم التوبلاني.

٨- السيد علوي السيد علي المشقاب.

(فبراير/١٩٧٥ - ديسمبر/١٩٧٩)

- ١- صادق محمد البحارنة. الرئيس
- ٢- حسن عبدالرسول بن رجب.
- ٣- حميد عبدالحسين بن جعفر.
- ٤- السيد هاشم السيد محمد التوبلاني.
- ٥- عبدالعزيز عبد الرسول الجنوساني.
- ٦- رضي محمد الستري.
- ٧- محمد بن أحمد عيد.
- ٨- علي عبدالله الشاخوري.
- ٩- السيد علوي السيد علي المشقاب.

(ديسمبر/١٩٧٩ - يناير/١٩٩٢)

- ١- صادق محمد البحارنة. الرئيس
- ٢- أحمد منصور العالي.
- ٣- حميد عبدالحسين بن جعفر.
- ٤- السيد علوي السيد مكي الشرخات.
- ٥- عبدالعزيز عبد الرسول الجنوساني.
- ٦- سليمان بن الشيخ محمد بن ناصر.
- ٧- محمد بن أحمد عيد.
- ٨- علي عبدالله الشاخوري.
- ٩- محمد عبدالله المطوع.

(يناير/١٩٩٢ - فبراير/١٩٩٦)

- ١- صادق محمد البحارنة. الرئيس
- ٢- أحمد منصور العالي.
- ٣- محمد عبدالله المطوع.
- ٤- حميد عبدالحسين بن جعفر.
- ٥- عبدالكريم بن إبراهيم الصيرفي.
- ٦- علي حسين محمود.
- ٧- يوسف عبدالحسن المخرق.
- ٨- حسن محمد عبدالرسول.
- ٩- كاظم هاشم الهاشمي.



(فبراير/ ١٩٩٦ - أكتوبر/ ٢٠٠١)

- ١- أحمد منصور العالي. الرئيس
- ٢- علي محمد العريض.
- ٣- علي أحمد إبراهيم الحايكي.
- ٤- عبدالله عبدالرضا سلمان العصفور.
- ٥- الدكتور/ محمد علي الشيخ منصورالستري.
- ٦- مصطفى علوي الشرخات.
- ٧- مصطفى محمد القصاب.
- ٨- جليل علي الصيرفي.

(سبتمبر/ ٢٠٠٨ - يونيو/ ٢٠١١)

- ١- أحمد حسين إبراهيم عباس. الرئيس
- ٢- السيد أحمد السيد جواد الوداعي.
- ٣- محمد عباس آل الشيخ.
- ٤- عبدالرضا محمد الديلمي.
- ٥- محمد جعفر أحمد العصفور.
- ٦- سيد محمد جعفر الغريفي.
- ٧- عبدالله أحمد الحايكي.
- ٨- ناجي محمد السماهيجي.
- ٩- علي عبدالعزيز العمران.
- ١٠- سيد ضياء الموسوي.
- ١١- سيد مجيد سيد علي.

(أكتوبر/ ٢٠٠١ - يناير/ ٢٠٠٣)

- ١- الدكتور محمد علي منصور الستري. الرئيس
- ٢- علي محمد العريض.
- ٣- عبدالله عبدالرضا العصفور.
- ٤- إبراهيم منصور المنصور.
- ٥- ناجي محمد علي السماهيجي.
- ٦- جليل علي الصيرفي.
- ٧- منصور حسن بن رجب.
- ٨- محمد عبدالله السعد.
- ٩- جعفر محمد علي ضيف.

(يونيو/ ٢٠١١ - أغسطس/ ٢٠١٣)

- ١- السيد حسين كاظم العلوي. الرئيس
- ٢- عبدالله أحمد السكران.
- ٣- عبدالله عبدالعزيز الجنوساني.
- ٤- محمد جعفر الموالي.
- ٥- فائق جمعة منديل.
- ٦- إبراهيم مهدي الشهابي.
- ٧- عبدالحسين علي مدن.
- ٨- كاظم عيسى السعيد.
- ٩- الشيخ فاضل حسين حسن فتيل.
- ١٠- فيصل صالح الخور.
- ١١- عبدالنبي غلوم الصفار.

(يناير/ ٢٠٠٣ - أكتوبر/ ٢٠٠٨)

- ١- مصطفى محمد القصاب. الرئيس
- ٢- منصور حسن بن رجب.
- ٣- علي محمد العريض.
- ٤- عبدالله عبدالرضا العصفور.
- ٥- جليل علي الصيرفي.
- ٦- إبراهيم منصور المنصور.
- ٧- محمد عبدالله السعد.
- ٨- جعفر محمد علي ضيف.



السيد حبيب مكي هاشم



المهندس عون الخيزري



السيد محمد السيد موسى العلوي



الدكتور علي الحداد



علي عبدالله السلطان



جعفر حسن الناصر

المدرء المؤقتون للأوقاف الجعفرية



سعيد جميل المنصور



عبدالله الشيخ



المهندس عبدالأمير الجمري



الشيخ حسن محمد على آل نتياف



سعيد محمد المخرق

مدرء الأوقاف الجعفرية

لجان مجلس الأوقاف الجعفرية

اللجنة الفنية:

مكونة من السادة/ الأعضاء:

١. عبد الجليل عباس السماك...رئيساً
٢. محمد جعفر عبد الله الموالي - نائب لرئيس اللجنة
٣. عبدالله عبدالعزيز الجنوساني...عضواً.
٤. عباس عبد الله السراج...عضواً.
٥. حسن عبد الله المدني...عضواً.

لجنة الكشف للإيجارات:

مكونة من السادة/ الأعضاء:

١. الدكتور عبد الكريم أحمد الفردان...رئيساً
٢. عبد الجليل عباس السماك. - نائب لرئيس اللجنة
٣. الدكتور علي أحمد العمران...عضواً.
٤. السيد ناصر محفوظ هاشم...عضواً.
٥. عباس عبد الله السراج...عضواً.

لجنة المال والاستثمار:

مكونة من السادة/ الأعضاء:

١. الدكتور علي أحمد العمران...رئيساً
٢. السيد ناصر محفوظ هاشم - نائب لرئيس اللجنة
٣. المهندس عبد الجليل عباس السماك...عضواً.
٤. عباس عبد الله السراج...عضواً.
٥. حسن عبد الله المدني...عضواً.

لجنة التراث والتاريخ:

مكونة من السادة/ الأعضاء:

١. الدكتور علي العمران...رئيساً
٢. علي المحرق...عضواً.
٣. حسن المدني...عضواً.

لجنة متابعة شئون المساجد والمآتم والشعائر الدينية:

مكونة من السادة/ الأعضاء:

١. الدكتور عبد الكريم الفردان...رئيساً
٢. السيد ناصر الهاشمي...عضواً.
٣. علي المحرق...عضواً.

لجنة المساجد والمآتم والشئون القانونية:

مكونة من السادة/ الأعضاء:

١. علي عباس منصور المحرق...رئيساً
٢. الدكتور عبد الكريم أحمد الفردان - نائب لرئيس اللجنة
٣. حسن عبد الله المدني...عضواً.
٤. عبدالله عبدالعزيز الجنوساني...عضواً.
٥. محمد جعفر عبد الله الموالي...عضواً.



مجلس إدارة الأوقاف الجعفرية

مجلس إدارة الأوقاف الحالي

(أغسطس ٢٠١٣)

- ١- الشيخ محسن بن الشيخ عبدالحسين آل عصفور... رئيساً
- ٢- الدكتور عبدالكريم الفردان...نائباً للرئيس
- ٣- الدكتور علي أحمد العمران...عضواً.
- ٤- حسن عبدالله المدني...عضواً.
- ٥- السيد ناصر الهاشمي...عضواً.
- ٦- محمد جعفر الموالي...عضواً.
- ٧- عبدالجليل السماك...عضواً.
- ٨- علي عباس منصور...عضواً.
- ٩- عباس أحمد السراج...عضواً.
- ١٠- عبدالله الجنوساني...عضواً.
- ١١- حسين سلمان العويناتي...عضواً.



الشيخ محسن بن الشيخ عبدالحسين آل عصفور
رئيس إدارة الأوقاف الجعفرية

نبذة عن
إدارة الأوقاف الجعفرية



نبذة عن إدارة الأوقاف الجعفرية

إدارة الأوقاف الجعفرية تأسست سنة ١٩٢٧ ميلادي وهي إدارة مستقلة ملحقة بوزير العدل والشؤون الإسلامية في مملكة البحرين، وتتمثل سلطة الإدارة العليا في مجلس الأوقاف والذي يشكل بمرسوم ملكي، ومكون من رئيس وعشرة أعضاء، مهمته الإشراف على الأوقاف الجعفرية واستغلالها وصرف إيراداتها وحفظ أعبانها وتعميرها وفقاً لمفهوم صياغة الوقف وعبارات الواقفين وبمقتضى أحكام الشريعة الإسلامية .

ويتمثل النشاط الرئيسي لإدارة الأوقاف الجعفرية في الإشراف على عدد كبير من المساجد والمآتم ويقدر عددها بحوالي ٧٢٤ مسجدٍ و٦٣٢ مآثمًا، كما تشرف الإدارة على الأصول الموقوفة على تلك المساجد والمآتم بجانب الأصول الموقوفة للذرية والخيريات العامة وأوقاف الدرس والعبادة وشئون المقابر والأصول المالية السائلة للأوقاف.

وتنبثق من المجلس عدة لجان وذلك من أجل تسهيل العمل من خلال توزيعه على اللجان المختصة لتنفيذ أكبر قدر ممكن من المشاريع المستقبلية، واللجان هي كالتالي:

لجنة الكشف والإيجارات.

اللجنة الفنية.

اللجنة المالية.

لجنة الاستثمار.

لجنة المساجد و المآتم.

اللجنة التنفيذية.

مع العلم أن هذه اللجان ومسمياتها تختلف باختلاف الرؤى لأعضاء المجلس.

الرؤية والسياسات العامة:

يقوم المجلس برسم السياسات العامة لإدارة الأوقاف

وحدة العلاقات العامة.

مجموعة الاتفاقيات والإيجارات.

مجموعة المشتريات.

إن إدارة الأوقاف الجعفرية تعد اليوم من أهم المؤسسات الخدمية في مملكة البحرين لما توليه من اهتمام بكل ما يتعلق بدور العبادة من مساجد ومآتم في المملكة وما يشملها من أوقاف شرعية.١

أقسام الإدارة:

مكتب المدير

مكتب المدير هو القسم المختص بالإشراف العام على الأعمال المختصة بالإدارة ومتابعة تنفيذها مع مختلف الأقسام.

« مهام ومسئوليات المكتب:

تمثيل المجلس أمام الجهات ذات الصلة داخل وخارج البحرين.

الإشراف على الأعمال المالية والإدارية للإدارة ومراقبة حسن القيام بأعمالهم.

تنفيذ قرارات المجلس ومتابعتها وعرض ما يعترضها من معوقات على رئيس المجلس.

إعداد مشروع ميزانية الإدارة والاشتراك مع رئيس المجلس مع الالتزام في ذلك بالقواعد العامة المماثلة في إعداد الميزانية العامة للدولة ثم عرضها على المجلس لبحثها لاعتمادها وإرسالها إلى معالي وزير الشؤون الإسلامية.

« قسم الشؤون الإدارية والملفات

قسم الشؤون الإدارية والملفات هو القسم المختص بشئون الموظفين عامة والمحافظة على أرشيف الإدارة.

« مهام ومسئوليات القسم:

الإشراف على إجراء شغل الوظائف الشاغرة والتعيين والتنقلات والترقيات والحوافز والعلاوات والمكافآت وتنفيذ تعليمات وقرارات مجلس الإدارة والتنسيق مع

ديوان الخدمة المدنية بهذا الخصوص.

اقترح الهياكل التنظيمية ودرجات الوظائف

الخاصة بالإدارة وينسق مع ديوان الخدمة المدنية بهذا

الخصوص بعد موافقة المسؤولين بالإدارة.

المحافظة على أرشيف الإدارة والأوراق والمستندات الخاصة بأنشطتها.

تنفيذ برنامج شئون الموظفين وأنظمة الخدمة المدنية فيما يتعلق بالموظفين والمستخدمين.

« شئون المساجد والمآتم:

قسم شئون المساجد والمآتم هو القسم المختص بالإشراف العام على المساجد والمآتم والمقابر.

« مهام ومسئوليات الوحدة:

الإشراف العام على المساجد والمآتم والمقابر وتلمس حاجاتها ومتطلباتها.

الإشراف على أئمة وملاحظي المساجد.

النظر في النزاعات المتعلقة بالمساجد والمآتم.

« مجموعة المشتريات

مجموعة المشتريات هو القسم المختص باستلام وتدقيق طلبات الشراء، وطلبات عقود التوريد المختلفة ويرتب عليه إجراءات الشراء.

« مهام ومسئوليات القسم:

تأمين المواد اللازمة لجميع الأوقاف التي في حوزة الإدارة.

المراقبة العامة ضمانا لوصول المواد إلى موقعها الصحيح.

إصدار أوامر الشراء والاحتفاظ بسجلاتها.

يتابع عمليات سداد فواتير الموردين.

يتابع عمليات إعادة الأصناف التالفة أو غير المطابقة للأوصاف والشروط.

رفع التقارير اللازمة للإدارة عن حاجة الوقف للمواد مع تحديد الأسعار.

« قسم التسجيل »

قسم التسجيل هو القسم المختص بتسجيل الأوقاف الجديدة ومتابعة تسجيل القديمة منها.

« مهام ومسئوليات القسم: »

متابعة تسجيل الأوقاف الجديدة والأوقاف غير المسجلة.

استخراج وتجديد شهادات المسح للمساجد والمآتم والأوقاف.

متابعة كل ما يطرأ على الأوقاف من تغيير وضعية، استقطاع أو إضافة... الخ.

تزويد الأقسام الأخرى بكل ما يحتاجونه من معلومات، شهادات مسح، صور لوثائق الملكية أو استخراج وثائق مؤقتة... الخ.

متابعة تخصيص الأراضي لإقامة المساجد والمآتم. متابعة التعويضات الخاصة بأملاك الإدارة جراء القطع الذي قد يحدث على أراضيها.

« قسم الإيجارات: »

قسم الإيجارات هو القسم المختص بتأجير العقارات والمباني التابعة لإدارة الأوقاف الجعفرية.

« مهام ومسئوليات القسم: »

تأجير العقارات التابعة للإدارة من مباني، دكاكين، شقق وبيوت... الخ.

عمل عقود الإيجارات بمختلف أنواعها. التنسيق مع وحدة الصيانة بقسم الخدمات الهندسية والصيانة لعمل الصيانة اللازمة لعقارات الأوقاف.

تزويد لجنة الكشف والإيجارات بجميع المعلومات المطلوبة عن أراضي الأوقاف المختلفة.

التنسيق مع الجهات الرسمية (البلدية، الكهرباء والماء، المجاري).

« قسم الخدمات الهندسية والصيانة »

قسم الخدمات الهندسية والصيانة هو القسم المختص بتنمية الأوقاف وتقديم الصيانة المستمرة لها.

« مهام ومسئوليات القسم: »

تنمية أعيان الأوقاف وصيانتها المستمرة. تصميم الخرائط الهندسية ووضع المواصفات لمشاريع الأوقاف المختلفة وطرحها في المناقصات السرية.

بناء وصيانة المساجد والمآتم والأوقاف التابعة لهما. الإشراف الهندسي على مشاريع الأوقاف.

« قسم التحصيل »

قسم التحصيل هو القسم المختص بتحصيل واستلام الإيجارات المستحقة على المستأجرين والمستثمرين مقابل انتفاعهم بعقارات الأوقاف.

« مهام ومسئوليات القسم: »

خفض مبلغ المديونية قدر المستطاع وبجميع السبل المتاحة.

رفع معدل التحصيل الشهري بشكل دوري. استلام الإيجارات من قبل المستأجرين والمستثمرين. المتابعة والاتصال بالمستأجرين.

« وحدة الشؤون القانونية: »

وحدة الشؤون القانونية هو القسم المختص بمتابعة الدعاوى الخاصة بإدارة الأوقاف الجعفرية.

« مهام ومسئوليات الوحدة: »

رفع ومتابعة الدعاوى ضد مستأجرين الأوقاف المتخلفين عن دفع الإيجار.

متابعة الدعاوى المرفوعة ضد الإدارة.

متابعة قضايا تثبيت ملكية الأوقاف غير المسجلة. إبداء الرأي والمشورة القانونية فيما يخص قضايا الأوقاف المختلفة.

« قسم العلاقات العامة »

قسم العلاقات العامة هو القسم المختص برعاية الصورة العامة لإدارة الأوقاف الجعفرية، وتنظيم العلاقات مع الوسط الخارجي.

« مهام ومسئوليات الوحدة: »

كتابة ونشر أخبار وصور وتغطيات الإدارة في الصحف المحلية اليومية والأسبوعية.

تنسيق الحوارات الصحفية للرئيس أو المدير مع الصحافة.

القيام بعملية الأرشفة (يدوياً والكترونياً) لجميع الأخبار والمقالات والموضوعات ذات العلاقة.

عمل الإصدارات المختلفة (النشرة الدورية - المطويات - الكتيبات - الإعلانات - الأفلام) المتعلقة بإدارة الأوقاف الجعفرية.

استقبال الرسائل الواردة للإدارة ومن ثم تحويلها إلى الأقسام المختصة بها.

إقامة الأنشطة الاجتماعية للموظفين. إرسال برقيات التهاني والتعازي للشخصيات

والمؤسسات الرسمية والأهلية. التكفل بجميع الإعلانات الخاصة بالإدارة عبر وسائل الإعلام المختلفة.

رعاية الأنشطة والفعاليات المجتمعية المختلفة من معارض وندوات ولقاءات وغيرها.

« وحدة الحاسب الآلي »

وحدة الحاسب الآلي هو القسم المختص عن دعم وصيانة أنظمة الحاسب الآلي وتطوير الخدمات

المعلوماتية بالإدارة.

« مهام ومسئوليات الوحدة: »

توفير الحماية والدعم لشبكة الحاسب الآلي

والأجهزة المرتبطة.

توفير الدعم لنظام الأوقاف والأنظمة المحاسبية وأنظمة مايكروسوفت.

تصميم التقارير المستقاة من قاعدة البيانات وذلك لاستخدام الموظفين أو الإدارة أو المدققين الخارجيين.

تطوير البرامج الصغيرة عند الحاجة. توفير التدريب الداخلي للمستخدمين الذي من شأنه

رفع مستوى المهارة والإلمام باستخدام البرامج المختلفة. مراقبة قواعد البيانات للتأكد من صحة العمليات

التي يتم تنفيذها عن طريق البرامج التطبيقية، كذلك التأكد من ترابط البيانات وسلامتها.

تقديم المقترحات الخاصة بتطوير الخدمات المعلوماتية في الإدارة بما يضمن كفاءة وسرعة إنجاز

العمل، وإعداد الخطة الخاصة بتنفيذها. الإشراف على تنفيذ المشاريع الخاصة بنظام

المعلومات وتوفير الدعم لها.

« وحدة البحث الشرعي: »

وحدة البحث الشرعي هو القسم المختص بتقديم المشورة والرأي الشرعي في مختلف قضايا الأوقاف.

« مهام ومسئوليات الوحدة: »

تقديم المشورة والآراء حول القضايا الشرعية المطروحة وذلك على ضوء الشريعة الإسلامية.

دراسة المعاملات المقدمة على ضوء المذاهب الإسلامية المختلفة وإعداد الآراء حولها وتقديمها إلى

الجهات المختصة. وضع البحوث الخاصة بأحكام الوقف بقسميه الخاص العام.

دراسة المشاكل المتعلقة بالأوقاف ووضع الحلول الشرعية لها.

جمع الفتاوى المستجدة والاتصال بعلماء الدين لمعرفة آرائهم حول القضايا الشرعية.

التنسيق بين العلماء والمحاكم الشرعية المختصة من أجل معالجة شئون الأوقاف والتصرف فيها حسبما

جاءت به الشريعة الإسلامية.

ثانياً: إدارة الأوقاف الجعفرية

وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف

رئيس مجلس الأوقاف الجعفرية

مدير الأوقاف الجعفرية

إدارة الأوقاف الجعفرية

مكتب المدير

سكرتير تنفيذي

مستخدم مكتب

أخصائي إدارة جودة

قسم الموارد البشرية والخدمات الإدارية

قسم الخدمات الهندسية وعمليات الصيانة

قسم الشئون القانونية وتسجيل الأوقاف

مجموعة إدارة الإستثمار

قسم البحوث وشئون المساجد

قسم الحسابات والإيرادات الوقفية

وحدة العلاقات العامة والإعلام

الهيكل التنظيمي للأوقاف الجعفرية

أولاً: الهيكل العام

وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف

رئيس مجلس الأوقاف الجعفرية

مدير الأوقاف الجعفرية

مجلس الأوقاف الجعفرية

أمانة سر المجلس واللجان

مقرر لجان

فني معلومات

مكتب رئيس مجلس الأوقاف الجعفرية

منسق برامج

إداري برامج

سكرتير تنفيذي

فني إداري

مستخدم مكتب

مدقق مالي

المراسيم والقوانين والتشريعات
المنظمة للأوقاف الجعفرية
من العام (١٩٦٠) حتى (٢٠١٣)



حكومة البحرين قانون دائرة الأوقاف الجعفرية ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م

في اليوم الثاني من شهر رجب ١٣٧٩ الموافق أول يناير ١٩٦٠م.

(الباب الأول)

التعريف :

المادة رقم ١

دائرة الأوقاف الجعفرية دائرة حكومية تأسست للإشراف على الأوقاف الخاصة بالشيعة.

المادة رقم ٢

للدائرة السلطة التامة بالتولي على كافة الأوقاف الخاصة بالشيعة، وإدارتها والمحافظة عليها، وتعميرها وتضمينها واستحصال ضماناتها وتوزيعها على جهاتها الخاصة الموقوفة عليها.

المادة رقم ٣

تتألف الدائرة من الرئيس، ورئيس كتاب وكتاب للإدارة الداخلية، ومن مجلس إدارة، يشرف على سير وتنظيم أعمال الدائرة ويسمى (مجلس دائرة الأوقاف الجعفرية).

المادة رقم ٤

الرئيس: يعينه حاكم البلاد، ويشترط أن يكون وطنياً متعلماً وأن لا يقل عمره عن الـ ٢٥ سنة.

المادة رقم ٥

رئيس الكتاب والكتاب تعيينها الحكومة وتتولى صرف معاشاتهم من حسابها الخاص.

المادة رقم ٦

تقوم الحكومة بتشكيل أعضاء مجلس الدائرة من



المغفور له بإذن الله تعالى
صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة
حاكم البحرين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحن

سلمان بن حمد آل خليفة

حاكم البحرين وتوابعها

حباباً في تنظيم وسير وإدارة شؤون دائرة الأوقاف الجعفرية نأمر بسن هذا النظام الداخلي لهذه الدائرة، ويعرف - بقانون دائرة الأوقاف الجعفرية -، وذلك

أهالي البلاد بالتعيين أو الانتخاب أو بكتليهما، وذلك حسب الظروف التي تراها الحكومة مناسبة.

المادة رقم ٧

للدائرة عطلاتها الرسمية كيوم ٢٥ من شهر محرم و ٧ و ١٧ و ٢٠ و ٢٨ من شهر صفر، و ١٣ من شهر جمادى الأول، و ٢١ من شهر رمضان والعطل الرسمية الحكومية.

المادة رقم ٨

للدائرة الحق في اقتطاع ٢٠٪ وهو الخمس من جميع واردات الأوقاف، يخصص ١٠٪ منها لمصاريف الدائرة العمومية، ويحفظ الباقي ١٠٪ كحساب يصرف في تعمير الأوقاف عند اللزوم، على أن يكون لاحتياطي كل وقف حساب خاص به.

المادة رقم ٩

للدائرة الحق في النظرة على الإنشاءات و التعميرات والترميمات التي يصدق عليها مجلس الدائرة حسب الترتيب الذي تراه الدائرة ملائماً.

المادة رقم ١٠

لا يحق للدائرة أن تقوم بأي عمل من الإنشاءات والتعميرات دون إقرار مجلس الدائرة عليه، ويستثنى من ذلك الترميمات الطفيفة والضرورية والتي لا تتجاوز مائتا روبية.

المادة رقم ١١

على الدائرة أن تطلع في أول كل عام المتولين وأصحاب الأوقاف عن حسابات أوقافهم ومقدار مدخولها ومصروفها للعام المنصرم، وذلك بإرسال قوائم لهم بذلك بعد تصديق لجنة الحسابات عليها.

المادة رقم ١٢

على الدائرة أن تحاسب كل متولي، أو ضامن أو مستأجر في كل عام عن الأوقاف التي تحت توليته، تحت ضمانه أو أجاره، إن كان ضامناً أو مستأجراً، كما عليها أن تجد في إستحصال الضمانات والإيجارات حسب شروطها.

المادة رقم ١٣

ليس على الدائرة أي مسئولية من قبل ما يطرأ

على الأوقاف التي تحت أيدي المتولين أو الضامنين، أو المستأجرين، من ضرر ما لم يخبر المتولي، أو الضامن، أو المستأجر أو أهالي تلك القرية أو المدينة الدائرة بذلك، وعلى الدائرة أن تقوم باللائم حال إبلاغها عن أي ضرر في أي جهة كانت.

المادة رقم ١٤

لا يحق للدائرة عزل أو نصب المتولي إلا بقرار من مجلس الدائرة.

المادة رقم ١٥

على الدائرة أن تبلغ المتولين كتابياً عن موعد الضمانات الخاصة بقرامهم، وان تطلب حضورها مع الضامنين في الدائرة وقت التضمين.

(الباب الثاني)

الإدارة الداخلية:

المادة رقم ١٦

على رئيس الكتاب أن يقوم بدعوة مجلس الدائرة للانعقاد في أوقاته المعينة، وان يبلغ الأعضاء كتابياً عن موعد الجلسة قبل ثلاثة أيام على الأقل.

المادة رقم ١٧

على رئس الكتاب أن يعد محاضر الجلسات في سجل خاص، وان يدون آراء واقتراحات الأعضاء وتقارير المجلس في الجلسة كما هو بدون زيادة أو نقصان.

المادة رقم ١٨

على رئيس المجلس أن يسجل تقارير المجلس في اليوم الثاني مباشرة وان يطلع الأعضاء في الجلسة القادمة على ما نفذه من تقارير الجلسة الماضية، وما أقر مع شرح أسباب التأخير.

المادة رقم ١٩

على رئيس الكتاب أن يعد ميزانية الأوقاف في نهاية كل عام من السنة المنتهية وان يعرضها على مجلس الدائرة، بعد مناقشة وتصديق لجنة الحسابات عليها.

المادة رقم ٢٠

على رئيس الكتاب أن يخبر المجلس عن أي متولي لا

يقوم بعمله وملاحظة صلاح الأوقاف لبحث المجلس الأسباب، ويتخذ الإجراءات اللازمة تجاهه.

المادة رقم ٢١

يحق لرئيس الكتاب أن يشترك في مناقشات المجلس أثناء انعقاده دون أن يكون له صوت.

(الباب الثالث)

مجلس الدائرة:

المادة رقم ٢٢

يتكون مجلس الدائرة من ١٢ عضو ولا يقل عن الثمانية.

المادة رقم ٢٣

يعقد مجلس الدائرة جلساته مرة في كل ١٥ يوم، ويمكن دعوته لعقد جلسة أو جلسات استثنائية إذا رأى الرئيس أو رأى عدد لا يقل عن ستة من الأعضاء ضرورة ذلك.

المادة رقم ٢٤

يتأسس الرئيس جلسات المجلس ويدير المناقشة فيه وله حق الترجيح إذا تساوت الأصوات.

المادة رقم ٢٥

يكون عقد مجلس الدائرة قانونياً إذا تكامل النصاب وهو أكثر من النصف ولو بعض واحد، وتتخذ القرارات بأكثرية الأصوات، وإذا تساوت يرجح الكفة التي يكون الرئيس بجانبها.

المادة رقم ٢٦

في حال غياب الرئيس عن البلاد تعين الحكومة من ينوب عنه في ذلك من بين أعضاء المجلس.

المادة رقم ٢٧

يفتح الجلسة رئيس الكتاب بأمر من رئيس الدائرة أو من ينوب عنه في غيابة عن البلاد وذلك بتلاوة محضر تقارير الجلسة الماضية، ويأخذ توقيعات الأعضاء عليها ثم يتلوا تقارير اللجان، ثم يبدأ بتلاوة

المكاتيب الواردة، ثم يفتح الرئيس المجال للأعضاء بإدلاء اقتراحاتهم.

المادة رقم ٢٨

على مجلس الدائرة في أولى جلساته أن ينتخب اللجان التالية:

أ- لجنة الكشف على الأوقاف في الخارج ، ومهمتها الكشف على النخيل وأراضي الزراعة.

ب- لجنة الكشف على العقارات و التعميرات ، ومهمتها الكشف على العقارات في المنامة والقرى.

ت- لجنة الحسابات ، ومهمتها الكشف على حسابات وميزانية الدائرة والمصادقة عليها.

المادة رقم ٢٩

يحق لمجلس الدائرة مناقشة تقارير اللجان المذكورة في المادة (٢٨)، وله أن يقرها أو لا يقرها حسب أكثرية الأصوات.

المادة رقم ٣٠

إذا اضطر العضو إلى التأخر عن حضور أي جلسة لعذر ما فعليه أن يشعر الدائرة كتابياً أو هاتفياً (تلفونياً).

المادة رقم ٣١

يحق لعضو المجلس إن يقدم اقتراحاته كتابياً قبل انعقاد المجلس لتدرج في جدول الأعمال، كما يحق أن يبيد اقتراحاته شفويًا أثناء انعقاد المجلس وذلك ضمن الملاحظات والاقتراحات.

المادة رقم ٣٢

إذا تخلف العضو عن حضور ثلاث جلسات متواليات دون عذر ما، يكتب له كتاب من مجلس الدائرة ، يطلب منه شرح أسباب غيابه ، وللمجلس الحق في النظر في كتابه واتخاذ قرار حوله .

المادة رقم ٣٣

إذا رغب احد الأعضاء في الاستقالة من عضوية المجلس أن يقدم استقالته كتابياً لرئيس المجلس

مبيناً الأسباب، وللرئيس الحق في قبولها بعد أخذ موافقة المجلس ومراجعة الحكومة ذلك.

المادة رقم ٣٤

لايسمح لعضو مجلس الدائرة أو يضمن أي شيئاً من الأوقاف، أو يدخل في مناقشات تعلن عنها الدائرة كي لا يكون عرضة للطعن.

المادة رقم ٣٥

لعضو المجلس الحق في توجيه أي سؤال للرئيس أو رئيس الكتاب في الجلسة ويمكن للرئيس تأجيل الجواب إلى الجلسة التي تليها إذا اقتضى الأمر ذلك.

المادة رقم ٣٦

للرئيس الحق في أن ينبه العضو الذي يقوم المجلس ببحث قضية تتعلق به بمغادرته للمجلس أثناء المناقشة.

المادة رقم ٣٧

لا يحق للعضو أن يمس كرامة عضو آخر مثله بالتكلم عليه أو التفوه بما يخالف الآداب كما عليه أن لا يوقف عن الكلام عضواً كان مستمراً في شرح نظريته أو رأيه حول أي موضوع كان بل عليه أن يستأذن الرئيس في الكلام إذا أراد ذلك.

المادة رقم ٣٨

لا يحق للعضو أن يتدخل في شئون أي متداع طلب حضوره في المجلس ولا يناقشه كأن يكون غريمه، وإنما له أن يشرح نظريته وآراءه حول الموضوع مستقلاً، وان يخاطب الطرف الثاني بصفة إيضاح وتفهم فقط.

المادة رقم ٣٩

إذا ثبت للرئيس والمجلس إن أي عضو قام بما ذكر في المادة (٣٧) و (٣٨) على المجلس بعد موافقة أعضائه أن يرفع توصية بذلك إلى الحكومة، وذلك حفظاً لكرامة ومعنوية المجلس.

اللجان الفرعية

المادة رقم ٤٠

تتكون كل لجنة من اللجان المذكورة في المادة (٢٨) من ثلاث أعضاء يضاف لها رئيس الكتاب وان تباشر

أعمالها بكل أمانة وإخلاص.

المادة رقم ٤١

ينتخب المجلس في كل عام أعضاء اللجان الفرعية بالاقتراع السري وذلك لمدة سنة دورية كاملة، كما يحق للمجلس تعيين نفس الأعضاء لعضوية هذه اللجان ثانية متى ما وجد قيامها بالعمل مرضياً.

المادة رقم ٤٢

على رئيس الكتاب دعوة أعضاء كل لجنة من هذه اللجان للانعقاد في مكتب الدائرة.

المادة رقم ٤٣

تدون تقارير اللجان في سجل خاص بواسطة رئيس الكتاب ويوقع عليها من قبل أعضاء كل لجنة، وتناقش تقارير هذه اللجان من قبل مجلس الدائرة وللمجلس الحق في قبولها أو رفضها أو تعديلها، ويصدق عليها الرئيس لتصبح سارية المفعول.

المادة رقم ٤٤

يحق لأعضاء اللجان الفرعية المذكورة في المادة (٢٨) بصفتهم أعضاء في مجلس الدائرة أن يدلوا بأرائهم، وان يناقشوا المعترضين، كما يجوز لكل عضو من هذه اللجان أن يتنازل عن رأيه السابق في اللجنة حسب اختياره إذا أراد.

المادة رقم ٤٥

يجوز ضم لجنتي الكشف للكشف ثانية على المحل الذي كشف عليه بواسطة إحدى اللجان وذلك في حالة وجود اختلاف في الرأي بين أعضاء المجلس أثناء نقاش تقارير اللجان، كما يجوز قيام مجلس الدائرة برمته بالكشف على المحل المتنازع فيه إذا لم يقتنع المجلس برأي اللجنتين .

المادة رقم ٤٦

في حالة عدم اقتناع احد المتنازعين بقرار المجلس المبني على مقررات لجان الكشف بخصوص الموضوع المتنازع فيه يجوز للمجلس القيام برمته بالكشف على المحل ثانية شريطة أن يقدم صاحب الطلب طلبه كتابياً إلى الدائرة.

(الباب الرابع) المتولي والتولية: المادة رقم ٤٧

ينتخب المتولي بواسطة أهل القرية أو البلدة التي ينتمي لها، ويتبع في ذلك الأصوات بالأكثرية.

المادة رقم ٤٨
يجري انتخاب المتولي في بلدته أو محلته بحضور ممثلين من الأعضاء عن مجلس الدائرة ويقوم المجلس بتعيين هؤلاء الأعضاء.

المادة رقم ٤٩
على المتولي عندما ينتخب أن يحضر الدائرة ويعطي المعلومات الكافية عن الأوقاف التي ستكون تحت توليته، وعن صلاحها وما تحتاج إليه من تعمیر.

المادة رقم ٥٠
على المتولي ملاحظة الوقف عليه من قبل الدائرة بأعباءه مسؤولاً عن صلاحه اختلاف أنواع الصلاح، وإذا ثبت عدم قيامه بصلاح الوقف لعجزه أو إهماله أو تعمداً يفصل عن التولية بقرار من مجلس الدائرة.

المادة رقم ٥١
على المتولي أن يخبر الدائرة كتابياً عن كل خلل يطرأ على الوقف في وقته وعلى الدائرة رفعه إلى مجلس الدائرة لاتخاذ ما يلزم.

المادة رقم ٥٢
لا يسمح المتولي قبض أي شي من مالية الوقف من احد الضامنين أو المستأجرين كما لا يجوز له صرف أي مبلغ على الوقف ما لم يحصل إذناً بذلك من الدائرة.

المادة رقم ٥٣
للمتولي الحق في طلب المحاسبة مع الدائرة بشأن واردات ومصاريف الأوقاف المولى عليه عند انسلاخ كل سنة على أن يكون ذلك الطلب مرة واحدة في السنة وخلال الشهرين الأولين من السنة التالية.

المادة رقم ٥٤

تنتهي توليه المتولي بموته أو استقالته أو بعزله لأمر من الأمور، إما من قبل أهل القرية أو المدينة أو من قبل الدائرة.

المادة رقم ٥٥
يحق للدائرة عزل المتولي إذا ثبت لديها بعد التحقيق التام خيانتة أو تواطئه مع الضامنين في الضمان أو الإيجار، وذلك بعد إقرار مجلس الدائرة على ذلك.

المادة رقم ٥٦
إذا كان المتولي مولى على أوقاف فان عزله عن توليته احدها لجناية ثابتة يستلزم انعزاله من التواليات الأخرى ولا يولى ثانية.

المادة رقم ٥٧
إذا استقال المتولي أو عزل عن التولية فعلى الدائرة إن تجري انتخاب عاماً لمتولي آخر من محلة ذلك الشخص المستقيل أو المعزول.

المادة رقم ٥٨
يحاسب المتولي الذي يعزل أو يستقيل عن مدة تصرفه بالوقف لتصفية العلاقات التي بينه وبين الدائرة، وتنظم نتيجة الحسابات وثيقة تتضمن بيان من يظهر من براءة ذمته أو مسؤوليتها بشيء من مال الوقف، وتكون هذه الوثيقة نسختان يعطي المتولي إحداها وتبقى الأخرى في الدائرة.

المادة رقم ٥٩
إذا ثبت بعد المحاسبة مع المتولي المعزول أو المستقيل انه أساء التصرف في أموال الوقف، فأن للدائرة الحق في تقديمه إلى المحاكمة، وذلك بأعباءه مسؤولاً عن ذلك.

المادة رقم ٦٠
تجري المحاسبة مع المتولي بواسطة لجنة الحسابات ويضاف إليها رئيس الكتاب.

المادة رقم ٦١
على المتولي أن يحضر في الدائرة خلال مدة إعلان

الضمانات الخاصة بالأوقاف التي تحت توليته لإعطاء المعلومات الكافية عن الأشخاص الراغبين في الضمان وليطلع على سير التضمين.

المادة رقم ٦٢
ليس للمتولي حق المعارضة في الضمان إذا لم يحضر في الدائرة حسب المادة (٦١) أو يبلغ الدائرة عن عدم حضوره كتابياً لعذر شرعي.

المادة رقم ٦٣
يحق للمتولي ألفات نظر الدائرة عن أي شخص غير مرغوب فيه، أو غير صالح للوقف، وعلى الدائرة أن تحقق في ذلك و للمجلس حق التصرف.

(الباب الخامس)

الضمانات والإيجارات:

المادة رقم ٦٤
على الدائرة عند انتهاء مدة الضمانات أن تنشر إعلانات في البلدان والقرى وخاصة القرية التي يكون فيها الوقف المراد تضمينه، وفي هذه الإعلانات تدعو الراغبين في الضمان للحضور إلى الدائرة في الوقت المحدود وان لا تقل مدة الإعلان عن عشرة أيام.

المادة رقم ٦٥
تجري الضمانات في الدائرة وتعتبر في ذلك المزايدة العلنية أو السرية.

المادة رقم ٦٦
إذا وجدت الدائرة أن أي ضمان يحتاج إلى استفهام من المجلس بخصوص تضمينه أو من ناحية الدفع أو الضامن أو أي ناحية أخرى توجب تأجيل عقد الضمان يحق لها تأجيله وعرضه على المجلس.

المادة رقم ٦٧
جميع الضمانات والإيجارات لممتلكات الأوقاف تعقدتها الدائرة وليس للمتولي المنصوب أو أي شخص آخر حق تضمينها أو تأجيلها.

المادة رقم ٦٨
تعقد بين الدائرة والضمن شروط الضمان في ورقة

تعطى الضامن نسخة منها، وتبقى الثانية لدى الدائرة وان يتقيد بشروطها.

المادة رقم ٦٩
للدائرة الحق بعد انتهاء مدة الإعلان أن تضمن من تتوسم فيه الثقة والصلاح وليس للمتولي حق الاعتراض إذا خالف المادة (٦٢).

المادة رقم ٧٠
يستحسن في الضامن أن يكون من أهل القرية المراد تضمين أوقافها، وان يتبع شروط الضمان المبينة في ورقة الضمانات.

المادة رقم ٧١
إذا تقدم ضامن لضمان وقف في قرية غير قريته ورأت الدائرة الصلاح في تضمينه عليها أن تراجع متولي الوقف في القرية لأخذ رأيه وعرضه على المجلس.

المادة رقم ٧٢
إذا اخل الضامن بأي شرط من شروط الضمان فللمجلس الحق في إلغاء ضمانه وذلك بعد أن يتوثق المجلس من ضامن آخر أو أية وسيلة تضمن صلاح الوقف بدل من الضامن المخل بالضمان.

المادة رقم ٧٣
لا يحول إلغاء الضمان من الضامن المخل بالشروط حسب المادة (٧٢) دون تعقبه للحصول على حقوق الوقف.

المادة رقم ٧٤
إذا امتنع الضامن المخل بالضمان عن دفع ما بذمته من حساب فأن على الدائرة ان تقدمه إلى المجلس لأخذ رأيه فيه.

المادة رقم ٧٥
إذا تضرر ضامن الوقف وطلب السماح عنه عليه أن يرفع كتاب إلى مجلس الدائرة يبين فيه نوع الضرر والنقص وعلى المجلس أن ينظر في ذلك.

المادة رقم ٧٦
على الضامن المتضرر أن يشتكي الضرر في أول الثمرة كتابياً، وللدائرة الحق في إلغاء أي كتاب يتأخر عن

وقته.

المادة رقم ٧٧

كل سمحان يجب أن يكون مصدقا من قبل مجلس الدائرة ومثبتاً من هيئة الكشف عن الضرر واستحقاق طلب السمحان.

المادة رقم ٧٨

إذا أقر المجلس أن طالب السمحان مخطأ في طلبه يتحتم على الضامن أن دفع الضمان بكامله، وللمجلس الحق في اتخاذ ما يلزم إذا امتنع الضامن عن تسديد الضمان.

(الباب السادس)

مالية الدائرة:

المادة رقم ٧٩

تتكون مالية الدائرة من واردات الأوقاف ومنح صاحب العظمة حاكم البحرين المعظم والمنح الحكومية والتبرعات المتفرقة.

المادة رقم ٨٠

تودع مالية الدائرة في احد المصارف في البحرين ويعتبر في ورقة السحب (الشيكات) إمضاء رئيس الدائرة.

المادة رقم ٨١

في حالة غياب رئيس الدائرة عن البلاد يوقع الشيكات مدير مالية الحكومة.

المادة رقم ٨٢

جميع المدفوعات يجب أن تكون لها وصل ممضي من قبل المستلم ومعين فيه الجهة والغرض التي صرفت من اجله، وذلك بعد مصادقة رئيس الدائرة عليها.

المادة رقم ٨٣

لا يحق لامين الصندوق استلام مبالغ لا يقطع بموجبها إيصالات رسمية بعنوان الدائرة.

المادة رقم ٨٤

يكون أمين الصندوق مسئولاً أمام رئيسه اتجاه المبالغ التي سيدخلها بموجب إيصالات.

المادة رقم ٨٥

إذا ثبت لرئيس الدائرة إن أمين الصندوق قد خالف المادة رقم ٨٢ و ٨٣ من هذا القانون، أو اخل بعمله يحق لرئيس الدائرة رفع أمره إلى مدير المالية رأساً.

المادة رقم ٨٦

جميع المدفوعات والمعتادة والمتكررة لمصاريف محرم والمياقيت وحسابات الشركاء ورواتب موظفي الدائرة ومصاريف الدائرة المتكررة ومصاريف الكشوفات وغيرها يجب أن يؤخذ فيها أمر رئيس الدائرة.

المادة رقم ٨٧

لا يحق للدائرة دفع مصاريف خارجة عن المصاريف المتكررة والمعتادة والمشار إليها في المادة (٨٦) إلا بقرار من مجلس الدائرة.

(الباب السابع)

مواد متفرقة:

المادة رقم ٨٨

توضع كافة الأعمال الإنشائية التي يصدق عليها المجلس في المناقصات السرية وتعرض على لجنة الحسابات لإقرار الصالح منها.

المادة رقم ٨٩

كافة الإصلاحات والترميمات تقوم بها الدائرة ولا حاجة لوضعها في المناقصات السرية.

المادة رقم ٩٠

يحق لمجلس الدائرة أن يخصص مبلغاً في كل عام من حساب المصاريف لتعمير وتحديد قطع الأوقاف التي ليس لها دخل، أو دخلها ضئيل على أن يرصد مثل هذا المبلغ في الميزانية المقدرة ويعتبر بند من بنودها.

المادة رقم ٩١

يحق لمجلس الدائرة أن يصدق على قرض من رصيد

الأوقاف وذلك للأوقاف التي تحتاج أملاكها إلى تعميم بحيث تستدخل الدائرة مثل هذا القرض في مدة لا تتجاوز العشر سنوات.

المادة رقم ٩٢

يحق للمتولي أو أي شخص مسئول له علاقة بالوقف أن يستفهم عما قرره مجلس الدائرة في أي شأن من شئون الأوقاف الخاصة به وان يبدي رأيه حول ذلك وعلى مجلس الدائرة ان ينظر فيه ثانية.

المادة رقم ٩٣

لا يرخص باستنساخ أي تقرير من تقارير المجلس خاص بالأوقاف أو غير ذلك من سجلات الدائرة بناء على طلب احد الأهليين إلا بأمر من مجلس الدائرة.

المادة رقم ٩٤

لا تسمح الدائرة دعوى ضد المتولين أو محاسبة المتولين من قبل أشخاص من قراهم أو محلثهم عن شيء ما فيه أكثر من سنتين.

المادة رقم ٩٥

يشترط في قبول الاستماع إلى دعوى أو طعن أو محاسبة ضد متولي أن يكون الطلب كتابيا و يقره ما لا يقل عن الخمسين بالمائة من الذكور البالغين من قرية أو محلة المتولي.

المادة رقم ٩٦

لمجلس الدائرة الحق في تغيير أو إضافة مادة من المواد لهذا القانون بعد عرض المواد المراد تغييرها أو إضافتها على الحكومة واخذ موافقتها.

المادة رقم ٩٧

تعتبر مواد هذا القانون نافذة بعد التصديق عليها من قبل أعضاء مجلس الدائرة، وعرضها على الحكومة واخذ موافقة عظمة حاكم البحرين عليها.

أعضاء مجلس الدائرة

صادق الحاج محمد البحارنه

رئيس الدائرة

١. السيد شبر السيد محمد التولاني

٢. الحاج إبراهيم بن احمد العراذي

٣. الحاج صالح عبدالله الصالح

٤. الحاج محمد بن علي بن رضي

٥. الحاج عبدالحسن حميدان

٦. الحاج علي بن إبراهيم الفردان

٧. الحاج عبدالله محمد العويناتي

٨. الحاج حسن بن خميس

مرسوم رقم (٦) لسنة ١٩٨٥ بشأن تنظيم مجلسي الأوقاف السنية والجعفرية وإدارتهما

يتولى مهام الرئيس أثناء غيابه.

المادة الثالثة

تكون المدة الأولى لمجلس الأوقاف أربع سنوات كاملة تبدأ من تاريخ صدور قرار التعيين، وبعد انتهائها تنتهي عضوية أربعة من أعضاء المجلس يختارهم وزير العدل والشئون الإسلامية بعد التشاور مع رئيس المجلس. ويراعى دائماً بعد ذلك وكل أربع سنوات إنهاء عضوية أربعة من أعضاء المجلس الذين أمهوا عضوية متصلة قدرها ثماني سنوات وذلك فيما عدا عضوية المجلس الأول.

وإذا خلا مكان أحد الأعضاء لأي سبب من الأسباب قبل انتهاء مدته عين بدلا منه عضو آخر وتكون مدة العضو الجديد لنهاية مدة سلفه.

ويصدر بتعيين الرئيس والأعضاء وإعادة تعيين أعضاء بدلا ممن انتهت عضويتهم قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض وزير العدل والشئون الإسلامية.

المادة الرابعة

يعقد المجلس جلساته الاعتيادية بصفة دورية كل أسبوعين وبدعوة من الرئيس أو نائبه على أن يوزع جدول الأعمال قبل موعد الاجتماع بثلاثة أيام على الأقل.

ويجوز لرئيس المجلس أو نائبه دعوة المجلس لاجتماع غير عادي.

ويكون اجتماع المجلس صحيحا إذا حضره أربعة من أعضائه بالإضافة إلى الرئيس أو نائبه حسب الأحوال.

وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء الحاضرين فإذا تساوت رجح الجانب الذي منه الرئيس. ويجوز للمجلس دعوة من يرى دعوته من الخبراء والفنيين الذين يرى الاستعانة بهم، كما يجوز له

نحن حمد بن عيسى آل خليفة أمير دولة البحرين بالنيابة.

بعد الاطلاع على الأمر الأميري رقم (٣) لسنة ١٩٨٥، وحسب مقتضيات المصلحة العامة، وبناء على ما ارتأيناه من تكليف وزير العدل والشئون الإسلامية مسئولية الإشراف على شئون الأوقاف.

وبعد الاطلاع على القانون رقم (١) لسنة ١٩٧٥ بشأن تحديد السنة المالية وقواعد إعداد الميزانية العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي.

وعلى المرسوم رقم (٦) لسنة ١٩٧٥ بإنشاء ديوان الموظفين،

وبناء على عرض وزير العدل والشئون الإسلامية، وبعد موافقة مجلس الوزراء،
رسمنا بالآتي:

المادة الأولى

يتولى الإشراف على شئون الأوقاف السنية والجعفرية مجلس لكل منهما.

ويكون المجلسان هئتين مستقلتين تلحقان بوزير العدل والشئون الإسلامية الذي له سلطة الإشراف عليهما.

وتتولى كل مجلس إدارة الأوقاف التابعة له واستغلالها وصرف إيراداتها وحفظ أعيانها وتعميرها وفقا لمفهوم صياغة الوقف وعبارات الواقفين ومقتضى أحكام الشريعة الإسلامية.

المادة الثانية

يشكل مجلس الأوقاف من رئيس وثمانية أعضاء ويشترط في عضو المجلس ألا يقل سنه عن ثلاثين سنة وأن يكون ممن عرفوا بالخبرة والأمانة. ويختار المجلس في أول اجتماع له نائبا للرئيس

١٢ ديسمبر ١٩٧٩ قرار بتعيين لمجلسي الأوقاف السنية والجعفرية

بعد الاطلاع على كتاب حضرة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين بتاريخ ٢٣ محرم ١٤٠٠ هـ الموافق ١٢ ديسمبر ١٩٧٩ الذي كلفنا فيه سموه بتعيين أعضاء لكل من مجلسي الأوقاف السنية والجعفرية ومجلس أموال القاصرين،
قرر الآتي:

مادة (١)

يعين السادة التالية اسمائهم اعضاء في مجلس اموال القاصرين:

- ١- السيد عبدالله غلوم.
- ٢- السيد عبدالرسول محمد عبدالرسول
- ٣- السيد عبدالمحسن المخرق.
- ٤- السيد عيسى عبدالله الجلاهمة.
- ٥- الشيخ خليفة بن عبدالله بن عيسى الخليفة.
- ٦- السيد ابراهيم خليل المؤيد.
- ٧- السيد حميد محمد العريض.
- ٨- السيد حسن الحاج أحمد الستري.

مادة (٢)

يعينالسادة التالية اسمائهم اعضاء في مجلس الأوقاف السنية:

- ١- السيد محمد بن عبدالله بن هرمس.
- ٢- السيد علي بن صالح بن هندي.
- ٣- السيد جلال المبر قطب الدين.
- ٤- السيد حمد بن مبارك الفاضل.
- ٥- السيد محمد بن عبدالله الزامل.
- ٦- السيد عبدالرحمن بن علي بن فلاح.
- ٧- السيد عبدالله بن ابراهيم الدوي.

رئيس مجلس الوزراء

خليفة بن سلمان آل خليفة

صدر بتاريخ ٢٧ محرم ١٤٠٠ هـ

الموافق ١٧ ديسمبر ١٩٧٩ م

قرار رقم (هـ) لسنة ١٩٨٦ بإعادة تشكيل مجلسي الأوقاف السنية والجعفرية

قبل مدقق حسابات قانوني وللوزير إبداء ملاحظاته وتوجيهاته في هذا الشأن.

المادة العاشرة

يعد مدير الإدارة الهيكل الوظيفي لها، كما يعد جدول الدرجات والرواتب بالاشتراك مع رئيس المجلس ويقوم بعرضه على المجلس لاعتماده، ويراعى في هذا الجدول جدول الدرجات والرواتب المقررة لموظفي ومستخدمي الحكومة، وفقاً لأحكام المرسوم رقم (٦) لسنة ١٩٧٥ بإنشاء ديوان الموظفين.

المادة الحادية عشرة

تسري على موظفي ومستخدمي الإدارة جميع القوانين واللوائح والقرارات المقررة بشأن موظفي ومستخدمي الحكومة، ويشمل ذلك قانون التقاعد والقرارات الصادرة تنفيذاً له.

على أن يكون تعيين موظفي الإدارة وترقيتهم وتأديبهم بقرار من المجلس.

المادة الثانية عشرة

يعاد تشكيل مجلس الأوقاف السنية ومجلس الأوقاف الجعفرية وفقاً لأحكام هذا المرسوم، وينتهي التشكيل الحالي لمجلس الأوقاف بمجرد صدور التشكيل الجديد للمجلس.

المادة الثالثة عشرة

على رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل والشؤون الإسلامية، تنفيذ هذا المرسوم، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة البحرين بالنيابة

حمد بن عيسى آل خليفة

رئيس مجلس الوزراء

خليفة بن سلمان آل خليفة

وزير العدل والشؤون الإسلامية

عبد الله بن خالد الخليفة

صدر في قصر الرفاع

بتاريخ: ٢٦ ذي القعدة ١٤٠٥هـ

الموافق: ١٣ أغسطس ١٩٨٥م

دعوة أي موظف من موظفي إدارة الأوقاف لحضور اجتماعاته لمناقشته.

المادة الخامسة

لوزير العدل والشؤون الإسلامية أن يعرض على المجلس ما يراه من موضوعات، كما أن له دعوة المجلس للاجتماع به في الموعد الذي يحدده للتشاور فيما يراه لازماً لحسن سير العمل.

المادة السادسة

يضع المجلس لائحته الداخلية وتصدر بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على توصية وزير العدل والشؤون الإسلامية، أما اللوائح الإدارية والمالية والحسابية فتصدر بقرار من المجلس.

المادة السابعة

تتولى إدارتنا مجلسي الأوقاف السنية والجعفرية إعداد الميزانية وعرضها على كل من المجلسين وبعد إقرار الميزانية منهما، ترسل لوزير العدل والشؤون الإسلامية للموافقة عليها قبل إصدارها.

المادة الثامنة

يكون لكل من إدارتي الأوقاف مدير من غير أعضاء المجلسين يصدر بتعيينهما قرار من رئيس مجلس الوزراء. ويختص مدير إدارة الأوقاف بالإشراف على الأعمال الإدارية والمالية بالإدارة ويعد جدول أعمال مجلس الأوقاف بالاتفاق مع رئيس المجلس، كما يتولى أعمال أمانة سر المجلس بنفسه أو بمن يراه من موظفي الإدارة دون أن يكون له صوت محدود في مداورات المجلس، ويقوم كذلك بتنفيذ قرارات المجلس.

المادة التاسعة

يرسل المجلس إلى وزير العدل والشؤون الإسلامية خلال مدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر الأولى من كل عام تقريراً عن أعمال وإنجازات المجلس في العام السابق، ويرفق به صورة من الحساب الختامي بعد تدقيقه من

بعد الاطلاع على المادتين الثانية والثالثة من المرسوم رقم (٦) لسنة ١٩٨٥ بشأن تنظيم مجلسي الأوقاف السنية والجعفرية وإدارتهما، وعلى القرار الصادر بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٩٧٩ بشأن تعيين أعضاء مجلسي الأوقاف السنية والجعفرية، وبناء على عرض وزير العدل والشؤون الإسلامية، وبعد موافقة مجلس الوزراء، قرر الآتي:

مادة ١-

يعاد تشكيل مجلس الأوقاف السنية من الأعضاء التالية أسماؤهم:

الشيخ دعيح بن حمد بن عبد الله بن عيسى الخليفة رئيساً

السيد محمد بن عبد الله بن هرمس

السيد علي بن صالح بن هندي

السيد جلال المير قطب الدين

السيد محمد بن عبد الله الزامل

اعضاء

السيد عبدالرحمن بن علي بن فلاح

السيد عبد الله بن إبراهيم الدوي

السيد ناصر بن عبد الله الفاضل

السيد خليفة بن احمد البنعلي

مادة ٢-

يعاد تشكيل مجلس الأوقاف الجعفرية من الأعضاء التالية أسماؤهم:-

السيد صادق محمد البحارنة رئيساً

السيد محمد بن احمد بن عيد

السيد عبدالعزيز بن عبدالرسول الجنوساني

السيد احمد بن منصور العالی
السيد محمد بن عبدالله المطوع
أعضاء

السيد حميد بن عبدالحسين جعفر
السيد سليمان بن محمد ناصر آل مبارك
السيد علوي السيد مكي الشراحت
السيد علي إبراهيم الصيرفي

مادة ٣-

تكون مدة عضوية اعضاء المجلسين اربع سنوات تبدأ من تاريخ صدور هذا القرار .

مادة ٤-

على وزير العدل والشؤون الاسلامية تنفيذ هذا القرار، ويعمل به من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية .

رئيس مجلس الوزراء

خليفة بن سلمان آل خليفة

صدر بتاريخ: ٢ ذي القعدة ١٤٠٦ هـ

الموافق: ٨ يولييه ١٩٨٦ م

قرار رقم (٢) لسنة ١٩٩١ بتعيين مدير لإدارة الأوقاف الجعفرية

بعد الاطلاع على المادة الثامنة من المرسوم رقم (٦) لسنة ١٩٨٥ بشأن تنظيم مجلس الأوقاف السنية والجعفرية وادارتهما،

وعلى القرار رقم (٥) لسنة ١٩٨٦ بإعادة تشكيل مجلسي الأوقاف السنية والجعفرية،
وعلى القرار رقم (٦) لسنة ١٩٩٠ بتعيين مدير لإدارة الأوقاف الجعفرية بالوكالة،
وبناءً على عرض وزير العدل والشئون الإسلامية،
وبعد موافقة مجلس الوزراء،
قرر الآتي:

المادة الاولى

يعين الشيخ حسن محمد علي آل نثيف مديراً لإدارة الأوقاف الجعفرية.

المادة الثانية

علي وزير العدل والشئون الإسلامية تنفيذ هذا القرار، ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

رئيس مجلس الوزراء
خليفة بن سلمان ال خليفة
صدر بتاريخ: ٢٤ رجب ١٤١١ هـ
الموافق: ٩ فبراير ١٩٩١ م

قرار رقم (٦) لسنة ١٩٩٠ بتعيين مدير لإدارة الأوقاف الجعفرية بالوكالة

بعد الاطلاع على المادة الثامنة من المرسوم رقم (٦) لسنة ١٩٨٥ بشأن تنظيم مجلسي الأوقاف السنية والجعفرية وإدارتهما،

وعلى القرار رقم (١٠) لسنة ١٩٨٠ بتعيينات قضائية،
وعلى القرار رقم (٥) لسنة ١٩٨٦ بإعادة تشكيل مجلسي الأوقاف السنية والجعفرية،
وبناءً على عرض وزير العدل والشئون الإسلامية،
وبعد موافقة مجلس الوزراء،
قرر الآتي

المادة الأولى

يعين الشيخ حسن محمد علي آل نثيف مديراً لإدارة الأوقاف الجعفرية بالوكالة.

المادة الثانية

علي وزير العدل والشئون الإسلامية تنفيذ هذا القرار، ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

رئيس مجلس الوزراء
خليفة بن سلمان آل خليفة
صدر بتاريخ: ٢٦ جمادى الآخرة ١٤١٠ هـ
الموافق: ٢٣ يناير ١٩٩٠ م

قرار رقم (١١) لسنة ١٩٩١ بشأن اللائحة الداخلية لمجلس الأوقاف السنوية والجعفرية

بعد الإطلاع على المرسوم بقانون رقم (٦) لسنة ١٩٨٥ بشأن تنظيم مجلس الأوقاف السنوية والجعفرية وإدارتهما، وبناءً على عرض وزير العدل والشئون الإسلامية، قرر الآتي:

المادة الأولى

يتولى مجلس الأوقاف الإشراف على شئون الأوقاف وإدارتها واستغلالها وصرف إيراداتها وحفظ أعيانها وتعميرها وفقاً لمفهوم صياغة الوقف وعبارات الواقفين ومقتضى أحكام الشريعة الإسلامية وطبقاً للأحكام النهائية الصادرة من المحكمة الشرعية المختصة.

المادة الثانية

يتخذ مجلس الأوقاف بصفته السلطة المهيمنة على شئونها ما يراه من قرارات لتحقيق الغرض الذي أنشئ المجلس من أجله، وله على وجه الخصوص:

١- رسم السياسة العامة لإدارة واستثمار الأوقاف لتحقيق أكبر عائد ممكن لها على الأسس الاقتصادية السليمة.

٢- وضع النظم الكفيلة بالمحافظة على أعيان الأوقاف وصيانتها المستمرة وتنمية إيراداتها وتحصيلها بصفة منتظمة وذلك على أسس من العلاقات الإنسانية ومتابعة تنفيذ كل ذلك.

٣- وضع الهيكل التنظيمي للمجلس وإصدار اللوائح والقرارات في المسائل الإدارية والمالية والتي يسير عليها المجلس.

٤- اعتماد مشروع الميزانية السنوية للمجلس

والحساب الختامي وإرسالهما لوزير العدل والشئون الإسلامية للموافقة عليهما.

٥- مراقبة تنفيذ الميزانية والالتزام بأبوابها وبنودها وعدم إجراء أي تعديل فيها إلا بموافقة وزير العدل والشئون الإسلامية.

٦- النظر في التقارير الدورية التي تقدم من مدير إدارة الأوقاف عن سير العمل بالمجلس ومركزه المالي.

٧- عقد القروض وقبول الوصايا وتقديم الهبات والتبرعات وقبولها.

٨- تعيين الخطباء والأئمة والمؤذنين في المساجد التابعة لإدارة الأوقاف وفصلهم وإنهاء خدمتهم.

٩- إصلاح وترميم المساجد والمقابر وغيرها من الأماكن التابعة لإدارة الأوقاف والإشراف عليها.

١٠- تشكيل لجنة أو لجان فرعية من بين أعضائه لبحث موضوع أو موضوعات مما تدخل في اختصاصه ثم عرض الأمر على المجلس.

١١- بحث ما يرى وزير العدل والشئون الإسلامية عرضه على المجلس.

المادة الثالثة

يتولى رئيس المجلس إدارته ويقوم بتمثيله أمام الجهات الرسمية وغيرها وأمام القضاء وله على وجه الخصوص ما يأتي:

١- إعداد جدول أعمال المجلس بالاتفاق مع مدير الإدارة.

٢- متابعة تنفيذ قرارات المجلس.

٣- تطوير نظام العمل بالمجلس ودعم أجهزته بالتشاور مع أعضائه.

المادة الرابعة

يتولى مدير إدارة الأوقاف:

١- الإشراف على الأعمال المالية والإدارية للإدارة ومراقبة حسن قيام الموظفين بأعمالهم.

٢- ترشيح الموظفين للعمل بالإدارة وترقيتهم وتأديبهم بالاشتراك مع رئيس المجلس وعرض ذلك على المجلس.

٣- إعداد جدول أعمال المجلس بالاتفاق مع رئيسه.

٤- القيام بأمانة سر المجلس بنفسه أو بمن يراه من مداولات المجلس.

٥- تنفيذ قرارات المجلس ومتابعتها وعرض ما يعترضها من معوقات على رئيس المجلس.

٦- إعداد مشروع ميزانية المجلس بالاشتراك مع رئيسه مع الالتزام في ذلك بقواعد إعداد الميزانية العامة للدولة ثم عرضها على المجلس لاعتمادها وإرسالها إلى وزير العدل والشئون الإسلامية للموافقة عليها.

المادة الخامسة

يكون إقامة أو ترميم أو إصلاح أعيان الوقف التي لا تتجاوز مصروفاتها ألف دينار بالأمر المباشر من رئيس المجلس وبالاشتراك مع المدير، أما إذا تجاوزت المصروفات تلك القيمة فيشكل المجلس لجنة مكونة من الرئيس والمدير وأحد المهندسين لوضع شروط مناقصة لها وتلقى عطاءاتها في مظاريـف مغلقة

والمحافظة على سريتها ويقوم المجلس بفض المظاريف وفحصها وإبراء المناقصة على صاحب أنسب عطاء كما أن له إعادة إجراء المناقصة إذا لم يجد من بين العطاءات المقدمة عطاءً مناسباً.

وبعد انتهاء الأعمال يقوم الرئيس بالاشتراك مع المدير بعمل كشف حساب ختامي يعرض على المجلس لاعتماده.

ويسري حكم الفقرتين السابقتين على مشتريات المجلس.

المادة السادسة

مع عدم الإخلال بأحكام المادة السابقة يجوز عند الضرورة وفي الأحوال التي يخشى فيها على سلامة الأرواح إجراء الإصلاحات والترميمات المستعجلة بالأمر المباشر من رئيس المجلس بالاشتراك مع المدير وذلك بعد التحقق من ضرورتها وبناءً على معاينة مهندس الأوقاف المختص وتعرض الأوراق الخاصة بهذه الإصلاحات والترميمات وحسابها الختامي على المجلس لاعتمادها.

المادة السابعة

إذا هدم مبنى من أعيان الوقف وتعذر إصلاحه فيتم بيع أنقاضه التي تقل قيمتها عن ألف دينار بالممارسة من رئيس المجلس بالاشتراك مع المدير، أما إذا تجاوزت قيمة الأنقاض ذلك المبلغ فيتم البيع بالمزاد بواسطة اللجنة المشار إليها في المادة الخامسة التي تضع شروط المزاد وتتولى إجراءاته وعرض توصيتها برسوه على المجلس للموافقة عليها أو الأمر بإعادة المزاد.

المادة الثامنة

يكون تأجير العقارات والأراضي الزراعية والأراضي الخالية الموقوفة بالممارسة وبموافقة المجلس ويراعى في تقدير الأجرة أجر المثل.

المادة التاسعة

لا يجوز لأعضاء المجلس ولا لموظفي الإدارة الاشتراك في المناقصات أو المزادات التي يجريها المجلس أو التعامل مع المجلس بالبيع والشراء.

المادة العاشرة
على وزير العدل والشئون الإسلامية تنفيذ هذا القرار، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

رئيس مجلس الوزراء

خليفة بن سلمان آل خليفة

صدر بتاريخ ٢٨ شوال ١٤١١ هـ

الموافق ١٣ مايو ١٩٩١ م

قرار رقم (١١) لسنة ١٩٩٢ بإعادة تشكيل مجلسي الأوقاف السنية والجعفرية

بعد الاطلاع على المادتين الثانية والثالثة من المرسوم رقم (٦) لسنة ١٩٨٥ بشأن تنظيم مجلسي الأوقاف السنية والجعفرية وإدارتهما ، وعلى القرار رقم (٥) لسنة ١٩٨٦ بإعادة تشكيل مجلسي الأوقاف السنية والجعفرية، وبناءً على عرض وزير العدل والشئون الإسلامية، وبعد موافقة مجلس الوزراء، قرر الآتي:

المادة الأولى

يعاد تشكيل مجلس الأوقاف السنية من الأعضاء التالية أسماؤهم:

الشيخ دعيج بن حمد الخليفة - رئيساً
السيد محمد عبدالله بن هرمس
السيد محمد عبدالله الزامل
السيد محمد بن حسن الفاضل
السيد ناصر بن عبدالله الفاضل
أعضاء
السيد خليل محمد المريخي
السيد عبدالمنعم أحمد المحمود
السيد عبدالله بن هزيم
السيد شاهين علي الجلاهمة

المادة الثانية

يعاد تشكيل مجلس الأوقاف الجعفرية من الأعضاء التالية أسماؤهم:

السيد صادق محمد البحارنة - رئيساً
السيد أحمد منصور العالي

السيد محمد عبدالله المطوع
السيد حميد عبدالحسين بن جعفر
السيد عبدالكريم بن إبراهيم الصيرفي
أعضاء
السيد علي حسن محمود
السيد يوسف عبدالمحسن المخرق
السيد حسن محمد عبدالرسول
السيد كاظم هاشم الهاشمي

المادة الثالثة

تكون مدة عضوية أعضاء المجلسين أربع سنوات تبدأ من تاريخ صدور هذا القرار.

المادة الرابعة

على وزير العدل والشئون الإسلامية تنفيذ هذا القرار، ويعمل به من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية.

قرار رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ بتعيين أعضاء في مجلسي الأوقاف السنية والجعفرية

بعد الإطلاع على المادتين الثانية والثالثة من المرسوم رقم (٦) لسنة ١٩٨٥ بشأن تنظيم مجلسي الأوقاف السنية والجعفرية وإدارتهما،

المادة الرابعة

وعلى الأمر الأميري رقم (٥) لسنة ١٩٩٤، وعلى القرار رقم (١) لسنة ١٩٩٢ بإعادة تشكيل مجلسي الأوقاف السنية والجعفرية، وبناءً على عرض وزير العدل والشئون الإسلامية، وبعد موافقة مجلس الوزراء، قرر الآتي:

المادة الأولى

يُستبدل بالعضوين في مجلس الأوقاف السنية، المرحوم محمد بن حسن الفاضل، والسيد عبد المنعم أحمد المحمود، العضوان:
- السيد خليل إبراهيم المطوع.
- السيد مبارك راشد الخاطر.

المادة الثانية

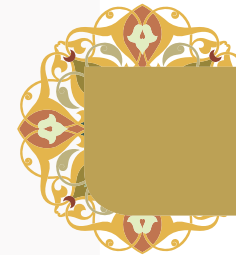
يُستبدل بالعضوين في مجلس الأوقاف الجعفرية، المرحوم يوسف عبد المحسن المخرق، والسيد كاظم هاشم الهاشمي، العضوان:
- السيد مجيد عيسى الزيرة.
- السيد محمد باقر سعيد المبارك.

المادة الثالثة

تبدأ مدة عضوية السادة المذكورين في المادتين "١" و"٢" اعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار، وتنتهي بانتهاء مدة عضوية أعضاء مجلسي الأوقاف السنية والجعفرية المشار إليها في القرار رقم (١) لسنة ١٩٩٢

رئيس مجلس الوزراء بالنيابة
حمد بن عيسى آل خليفة
صدر بتاريخ ١٣ ذي الحجة ١٤١٤ هـ
الموافق ٢٤ مايو ١٩٩٤ م

قرار رقم (٦) لسنة ١٩٩٦ بندب مدير لإدارة الأوقاف الجعفرية



بعد الإطلاع على المادة الثامنة من المرسوم رقم (٦) لسنة ١٩٨٥ بشأن تنظيم مجلسي الأوقاف السنية والجعفرية وإدارتهما، وعلى القرار رقم (٥) لسنة ١٩٩٦ بإعادة تشكيل مجلسي الأوقاف السنية والجعفرية، وبناء على عرض وزير العدل والشئون الإسلامية، وبعد موافقة مجلس الوزراء، قرر الآتي:

المادة الأولى

يندب السيد حبيب مكي هاشم من وزارة الخارجية مديراً لإدارة الأوقاف الجعفرية.

المادة الثانية

على وزير العدل والشئون الإسلامية تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية.

رئيس مجلس الوزراء
خليفة بن سلمان آل خليفة
صدر بتاريخ ٢٥ رمضان ١٤١٦ هـ
الموافق ١٤ فبراير ١٩٩٦ م

قرار رقم (٥) لسنة ١٩٩٦ بإعادة تشكيل مجلسي الأوقاف السنية والجعفرية



بعد الإطلاع على المادتين الثانية والثالثة من المرسوم رقم (٦) لسنة ١٩٨٥ بشأن تنظيم مجلسي الأوقاف السنية والجعفرية وإدارتهما، وعلى القرار رقم (١) لسنة ١٩٩٢ بإعادة تشكيل مجلسي الأوقاف السنية والجعفرية، وعلى القرار رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ بتعيين أعضاء في مجلسي الأوقاف السنية والجعفرية، وبناء على عرض وزير العدل والشئون الإسلامية، وبعد موافقة مجلس الوزراء، قرر الآتي:

المادة الأولى

يعاد تشكيل مجلس الأوقاف السنية من السادة التالية أسماؤهم:

الحاج محمد عبدالله بن هرمس رئيساً
جاسم حمد بن سقر المعاودة
عبدالرحمن علي فلاح
سلطان ناصر السويدي
خليل محمد المريخي
أعضاء
إسماعيل أمين
عيسى بن مبارك الكبيسي
علي بن أحمد العوضي
المهندس محمد صلاح الدين

المادة الثانية

يعاد تشكيل مجلس الأوقاف الجعفرية من السادة التالية أسماؤهم:

الحاج أحمد منصور العاللي رئيساً
إبراهيم منصور المنصور
علي محمد العريض

المادة الثالثة

تكون مدة عضوية أعضاء المجلسين أربع سنوات تبدأ من تاريخ صدور هذا القرار.

المادة الرابعة

على وزير العدل والشئون الإسلامية تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية.

رئيس مجلس الوزراء
خليفة بن سلمان آل خليفة
صدر بتاريخ ٢٥ رمضان ١٤١٦ هـ
الموافق ١٤ فبراير ١٩٩٦ م

قرار رقم (٤٤) لسنة ٢٠١٠م بتعيين مدير لإدارة الأوقاف الجعفرية

بعد الإطلاع على المادة الثامنة من المرسوم رقم (٦) لسنة ١٩٨٥ بشأن تنظيم مجلسي الأوقاف السنية والجعفرية وإدارتهما، وعلى القرار رقم (٥) لسنة ١٩٩٦ بإعادة تشكيل مجلسي الأوقاف السنية والجعفرية، وبناء على القرار رقم (٦) لسنة ١٩٩٦ بنوب مدير لإدارة الأوقاف الجعفرية، وبناء على عرض وزير العدل والشئون الإسلامية، وبعد موافقة مجلس الوزراء، قرر الآتي:

المادة الأولى

ينقل السيد حبيب مكي هاشم من وزارة الخارجية ، ويعين مديراً لإدارة الأوقاف الجعفرية في وزارة العدل والشئون الإسلامية.

المادة الثانية

على وزير العدل والشئون الإسلامية ووزير الخارجية - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية.

رئيس مجلس الوزراء

خليفة بن سلمان آل خليفة

صدر بتاريخ: ١٨ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ

الموافق: ٨ أغسطس ٢٠١٠ م

قرار رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٧م بتعيين عضو في مجلس الأوقاف الجعفرية

بعد الإطلاع على المادتين الثانية والثالثة من المرسوم رقم (٦) لسنة ١٩٨٥ بشأن تنظيم مجلسي الأوقاف السنية والجعفرية وإدارتهما، وعلى القرار رقم (٥) لسنة ١٩٩٦ بإعادة تشكيل مجلسي الأوقاف السنية والجعفرية، وبناءً على عرض وزير العدل والشئون الإسلامية، وبعد موافقة مجلس الوزراء، قرر الآتي:

المادة الأولى

يُعين السيد ناجي محمد علي ، عضواً في مجلس الأوقاف الجعفرية بدلاً من العضو السيد علي أحمد إبراهيم الحايكي. وتكون مدة عضويته لنهاية مدة سلفه.

المادة الثانية

على وزير العدل والشئون الإسلامية تنفيذ هذا القرار ، ويُعمل به من تاريخ صدوره ، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

رئيس مجلس الوزراء

خليفة بن سلمان آل خليفة

صدر بتاريخ ٢٥ صفر ١٤١٨ هـ

الموافق ٣٠ يونيو ١٩٩٧ م

مرسوم رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٠ بتعديل بعض أحكام المرسوم رقم (٦) لسنة ١٩٨٥ بشأن تنظيم مجلسي الأوقاف السنية والجعفرية وإدارتهما

المادة الرابعة (فقرة ثالثة):

ويكون اجتماع المجلس صحيحاً إذا حضره نصف عدد أعضائه على الأقل بالإضافة إلى الرئيس أو نائبه حسب الأحوال.

المادة الثانية

على وزير العدل والشئون الإسلامية ، تنفيذ هذا المرسوم، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة البحرين
حمد بن عيسى آل خليفة
رئيس مجلس الوزراء
خليفة بن سلمان آل خليفة
صدر في قصر الرفاع :
بتاريخ ٧ شوال ١٤٢٢ هـ
الموافق ٢٢ ديسمبر ٢٠٠١ م

نحن حمد بن عيسى آل خليفة - أمير دولة البحرين.
بعد الإطلاع على الدستور، وعلى المرسوم رقم (٦)
لسنة ١٩٨٥ بشأن تنظيم مجلسي الأوقاف السنية
والجعفرية وإدارتهما، وبناءً على عرض وزير العدل
والشئون الإسلامية، وبعد موافقة مجلس الوزراء،
رسمنا بالآتي:

المادة الأولى

يستبدل بنصوص المواد الثانية (فقرة أولى) ، والثالثة
(فقرة أولى)، والرابعة (فقرة ثالثة) من المرسوم رقم
(٦) لسنة ١٩٨٥ بشأن تنظيم مجلسي الأوقاف السنية
والجعفرية وإدارتهما النصوص الآتية:

المادة الثانية (فقرة أولى):

يشكل مجلس الأوقاف من رئيس وعشرة أعضاء على
الأقل ، ويشترط في عضو المجلس ألا يقل سنه عن ثلاثين
سنة وأن يكون ممن عرفوا بالخبرة والأمانة.

المادة الثالثة (فقرة أولى):

تكون المدة الأولى لمجلس الأوقاف أربع سنوات
كاملة تبدأ من تاريخ صدور قرار التعيين ، وبانتهائها
تنتهي عضوية نصف عدد الأعضاء يحددهم وزير
العدل والشئون الإسلامية بالتشاور مع رئيس المجلس ،
ويراعى دائماً بعد ذلك وكل أربع سنوات إنهاء عضوية
نصف عدد أعضاء المجلس ممن أمموا عضوية متصلة
قدرها ثماني سنوات وذلك فيما عدا عضوية المجلس
الأول .

قرار رقم (٦٠) لسنة ٢٠١٠ بإعادة تشكيل مجلسي الأوقاف السنية والجعفرية

- بعد الإطلاع على المادتين الثانية والثالثة من المرسوم
رقم (٦) لسنة ١٩٨٥ بشأن تنظيم مجلسي الأوقاف
السنية والجعفرية وإدارتهما، وعلى القرار رقم (٥)
لسنة ١٩٩٦ بإعادة تشكيل مجلسي الأوقاف السنية
والجعفرية، وبناءً على عرض وزير العدل والشئون
الإسلامية، وبعد موافقة مجلس الوزراء، قرر الآتي:
٤. ابراهيم منصور المنصور
 ٥. جليل علي الصيرفي
 ٦. منصور حسن بن رجب
 ٧. محمد عبدالله السعد
 ٨. جعفر محمد علي ضيف
 ٩. احمد حسن إبراهيم المعامير

المادة الثالثة

تكون مدة عضوية أعضاء المجلسين أربع سنوات
تبدأ من تاريخ صدور هذا القرار.

المادة الرابعة

على وزير العدل والشئون الإسلامية تنفيذ هذا
القرار ، ويعمل به من تاريخ صدوره ، وينشر في
الجريدة الرسمية.

المادة الأولى

يعاد تشكيل مجلس الأوقاف السنية من السادة
التالية أسماؤهم:

١. خليفة بن أحمد الظهري - رئيساً
٢. جاسم بن حمد صقر المعاودة
٣. عبدالرحمن علي فلاح
٤. محمد عبدالله هرمس الهاجري
٥. سلطان ناصر السويدي
٦. المهندس محمد صلاح الدين
- أعضاء
٧. اسحق راشد الكوهجي
٨. عبدالعزيز بن محمد بن عيسى بن راشد
٩. يوسف حسين عبدالملك

المادة الثانية

يعاد تشكيل مجلس الأوقاف الجعفرية من السادة
التالية أسماؤهم:

١. الدكتور محمد علي منصور الستري - رئيساً
٢. علي محمد العريض
٣. عبدالله عبدالرضا العصفور

قرار رقم (٣) لسنة ٢٠٠٣ بتعيين مدير لإدارة الأوقاف الجعفرية في وزارة الشؤون الإسلامية

بعد الإطلاع على المرسوم رقم (٦) لسنة ١٩٨٥ بشأن تنظيم مجلسي الأوقاف السنية والجعفرية وإدارتهما المعدل بالمرسوم رقم (٤٥) لسنة ٢٠٠١، وعلى المرسوم الملكي رقم (٤٨) لسنة ٢٠٠٣ بتشكيل الوزارة، وعلى القرار رقم (٢) لسنة ٢٠٠٣ بإعادة تشكيل مجلسي الأوقاف السنية والجعفرية، وبناء على عرض نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الشؤون الإسلامية، وبعد موافقة مجلس الوزراء، قرر الآتي:

المادة الأولى

يعين السيد علي أحمد علي الحداد مديراً لإدارة الأوقاف الجعفرية.

المادة الثانية

على نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الشؤون الإسلامية تنفيذ هذا القرار، ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

رئيس مجلس الوزراء
خليفة بن سلمان آل خليفة
صدر بتاريخ: ٥ ذي القعدة ١٤٢٣هـ
الموافق: ٨ يناير ٢٠٠٣م

قرار رقم (٢) لسنة ٢٠٠٣ بإعادة تشكيل مجلسي الأوقاف السنية والجعفرية

بعد الإطلاع على المرسوم رقم (٦) لسنة ١٩٨٥ بشأن تنظيم مجلسي الأوقاف السنية والجعفرية وإدارتهما المعدل بالمرسوم رقم (٤٥) لسنة ٢٠٠١ وعلى الأخص المادتين (٢، ٣) منه، وعلى القرار رقم (٦٠) لسنة ٢٠٠١ بإعادة تشكيل مجلسي الأوقاف السنية والجعفرية، وبناء على عرض وزير الشؤون الإسلامية، وبعد موافقة مجلس الوزراء، قرر الآتي:

التالية أسماؤهم:

- ١- مصطفى أحمد القصاب - رئيساً
- ٢- منصور حسن بن رجب
- ٣- علي محمد العريض
- ٤- عبدالله عبدالرضا العصفور
- ٥- جليل علي الصبرفي
- ٦- إبراهيم منصور المنصور

أعضاء

- ٧- محمد عبدالله السعد
- ٨- جعفر محمد علي ضيف
- ٩- ناجي محمد علي السماهيحي
- ١٠- محمد جعفر بن السيد علوي الغريفي
- ١١- عبدالله أحمد جاسم منصور الحايكي

المادة الثالثة

تكون مدة عضوية أعضاء المجلسين أربع سنوات تبدأ من تاريخ صدور هذا القرار.

المادة الرابعة

على وزير الشؤون الإسلامية تنفيذ هذا القرار، ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

رئيس مجلس الوزراء
خليفة بن سلمان آل خليفة
صدر بتاريخ: ٥ ذي القعدة ١٤٢٣هـ
الموافق: ٨ يناير ٢٠٠٣م

المادة الأولى

يعاد تشكيل مجلس الأوقاف السنية من السادة التالية أسماؤهم:

- ١- الشيخ سلمان بن عيسى بن خليفة آل خليفة - رئيساً
- ٢- جاسم بن حمد صقر المعاودة
- ٣- عبدالرحمن علي فلاح
- ٤- سلطان ناصر السويدي
- ٥- المهندس محمد صلاح الدين
- ٦- اسحاق راشد الكوهجي

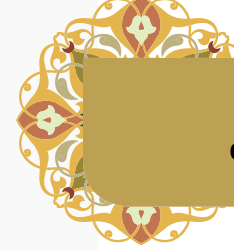
أعضاء

- ٧- عبدالعزيز بن محمد بن عيسى بن راشد
- ٨- يوسف حسين عبدالملك
- ٩- محمد بن عبدالله الهرمسي الهاجري
- ١٠- راشد محمد صقر الجلاهمة
- ١١- عبداللطيف عبدالرحيم جناحي

المادة الثانية

يعاد تشكيل مجلس الأوقاف الجعفرية من السادة

قرار رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٣ بتعيين مدير لإدارة الأوقاف الجعفرية



بعد الإطلاع على المرسوم رقم (٦) لسنة ١٩٨٥ بشأن تنظيم مجلسي الأوقاف السنية والجعفرية وإدارتهما، المعدل بالمرسوم رقم (٤٥) لسنة ٢٠٠١ وعلى الأخص المادة (٨) منه، وعلى القرار رقم (٢) لسنة ٢٠٠٣ بإعادة تشكيل مجلسي الأوقاف السنية والجعفرية، وبناءً على عرض نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الشؤون الإسلامية، وبعد موافقة مجلس الوزراء، قرر:

المادة الأولى

يُعين السيد عون علي عبدالله إبراهيم الخنيزي، مديراً لإدارة الأوقاف الجعفرية.

المادة الثانية

على نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الشؤون الإسلامية تنفيذ هذا القرار، ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

رئيس مجلس الوزراء
خليفة بن سلمان آل خليفة
صدر بتاريخ: ٩ جمادى الأولى ١٤٢٤ هـ
الموافق: ٩ يوليو ٢٠٠٣ م

مرسوم رقم (٤٨) لسنة ٢٠٠٧ بتعديل بعض أحكام المرسوم رقم (٦) لسنة ١٩٨٥ بشأن تنظيم مجلسي الأوقاف السنية والجعفرية وإدارتهما



نحن حمد بن عيسى آل خليفة - ملك مملكة البحرين.

المادة الرابعة

فقرة أولى:

بعد الاطلاع على الدستور، وعلى المرسوم رقم (٦) لسنة ١٩٨٥ بشأن تنظيم مجلسي الأوقاف السنية والجعفرية وإدارتهما المعدل بالمرسوم رقم (٤٥) لسنة ٢٠٠١، وبناءً على عرض رئيس مجلس الوزراء وبعد موافقة مجلس الوزراء، رسماً بالآتي:

يُستبدل بنصوص الفقرتين الأولى والثالثة من المادة الثالثة والفقرتين الأولى والرابعة من المادة الرابعة من المرسوم رقم (٦) لسنة ١٩٨٥ بشأن تنظيم مجلسي الأوقاف السنية والجعفرية وإدارتهما المعدل بالمرسوم رقم (٤٥) لسنة ٢٠٠١ بنص: موافقة مجلس الوزراء، رسماً بالآتي:

يُعقد كل مجلس من مجلسي الأوقاف السنية والجعفرية جلساته الاعتيادية بصفة دورية كل شهر بدعوة من الرئيس أو نائبه على أن يوزع جدول الأعمال وترسل نسخة منه إلى وزير العدل والشؤون الإسلامية قبل موعد الاجتماع بثلاثة أيام على الأقل.

فقرة رابعة:

وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء الحاضرين فإذا تساوت الأصوات رُجح الجانب الذي منه الرئيس، ويخطر وزير العدل والشؤون الإسلامية بنسخة من محضر الجلسة في موعد أقصاه ثلاثة أيام من تاريخ تمام انعقادها.

المادة الثانية

تكون المدة الأولى لمجلسي الأوقاف السنية والجعفرية أربع سنوات تبدأ من تاريخ صدور الأمر الملكي بالتعيين وبانتهائها تنتهي عضوية نصف عدد أعضاء المجلسين ممن أمموا عضوية متصلة قدرها ثماني سنوات، ويتولى وزير العدل والشؤون الإسلامية بعد التشاور مع أهل الرأي والمشورة في كل محافظة من محافظات المملكة، عرض الأسماء المقترحة لشغل عضوية مجلسي الأوقاف السنية والجعفرية على المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لإبداء رأيه بشأنها ثم يرفع الأمر لجلالة الملك لتقرير ما يراه.

ملك مملكة البحرين
حمد بن عيسى آل خليفة
رئيس مجلس الوزراء
خليفة بن سلمان آل خليفة
وزير العدل والشؤون الإسلامية
خالد بن علي آل خليفة
صدر في قصر الرفاع:
بتاريخ: ١٥ ربيع الآخر ١٤٢٨ هـ
الموافق: ٢ مايو ٢٠٠٧ م

فقرة ثالثة:

ويصدر بتعيين الرئيس والأعضاء وإعفائهم من

قرار رقم (٥٤) لسنة ٢٠٠٩ بتعيين مدير لإدارة الأوقاف الجعفرية

بعد الاطلاع على المرسوم رقم (٦) لسنة ١٩٨٥ بشأن تنظيم مجلسي الأوقاف السنية والجعفرية وإدارتهما وتعديلاته، بناءً على عرض وزير العدل والشئون الإسلامية، قرر الآتي:

المادة الأولى

يُعين السيد محمد سيد موسى سيد جعفر العلوي مديراً لإدارة الأوقاف الجعفرية.

المادة الثانية

على وزير العدل والشئون الإسلامية تنفيذ هذا القرار، ويُعمل به من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية. رئيس مجلس الوزراء.

خليفة بن سلمان آل خليفة

صدر بتاريخ: ١٢ شوال ١٤٣٠هـ

الموافق: ١ أكتوبر ٢٠٠٩م

أمر ملكي رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٨ بإعادة تشكيل مجلسي الأوقاف السنية والجعفرية

التالية أسماؤهم:

- ١- أحمد حسين إبراهيم - رئيساً
- ٢- سيد أحمد سيد جواد الوداعي
- ٣- عبدالرضا محمد رضا الديلمي
- ٤- محمد جعفر أحمد خلف العصفور
- ٥- علي عبدالعزيز العمران
- ٦- سيد مجيد سيد علي أعضاء
- ٧- محمد عباس آل الشيخ
- ٨- سيد محمد جعفر الغريفي
- ٩- ناجي محمد علي السماهيجي
- ١٠- عبدالله أحمد جاسم منصور الحايكي
- ١١- سيد ضياء يحيى الموسوي

مادة ثالثة

تكون مدة عضوية أعضاء المجلسين أربع سنوات، تبدأ من تاريخ صدور هذا الأمر.

مادة رابعة

يُعمل بهذا الأمر من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين

حمد بن عيسى آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:

بتاريخ ٦ شوال ١٤٢٩هـ

الموافق ٥ أكتوبر ٢٠٠٨م

نحن حمد بن عيسى آل خليفة - ملك مملكة البحرين.

بعد الاطلاع على الدستور، وعلى المرسوم رقم (٦) لسنة ١٩٨٥ بشأن تنظيم مجلسي الأوقاف السنية والجعفرية وإدارتهما وتعديلاته، وعلى القانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٥ بشأن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وبناءً على عرض وزير العدل والشئون الإسلامية، أمرنا بالآتي:

مادة أولى

يُعاد تشكيل مجلس الأوقاف السنية من السادة التالية أسماؤهم:

- ١- الشيخ سلمان بن عيسى بن خليفة آل خليفة - رئيساً
- ٢- عبدالحكيم إبراهيم الشمري
- ٣- عدنان أحمد عبدالمملك
- ٤- عبدالحמיד عبدالجبار الكوهجي
- ٥- راشد محمد الهاجري
- ٦- علي عبدالله الغتم أعضاء
- ٧- هشام عبدالرحمن جعفر
- ٨- عبدالحكيم يعقوب الخياط
- ٩- يوسف عبدالله تقي
- ١٠- سلطان ناصر السويدي
- ١١- محمد عبدالله الهرمي الهاجري

مادة ثانية

يُعاد تشكيل مجلس الأوقاف الجعفرية من السادة

إعادة تشكيل مجلسي الأوقاف السنية والجعفرية أمر ملكي رقم (٣٥) لسنة ٢٠١٣

المادة الثانية

يُعاد تشكيل مجلس الأوقاف الجعفرية من السادة التالية أسماؤهم:

- ١- الشيخ محسن عبدالحسين خلف العصفور - رئيساً
- ٢- حسين سلمان أحمد العويناتي
- ٣- عبدالله عبدالعزيز الجنوساني
- ٤- ناصر محفوظ هاشم
- ٥- حسن عبدالله المدني
- ٦- محمد جعفر الموالي أعضاء
- ٧- عبدالجليل عباس السماك
- ٨- عباس أحمد السراج
- ٩- الدكتور عبدالكريم أحمد الفردان
- ١٠- الدكتور علي أحمد العمران
- ١١- علي عباس منصور

المادة الثالثة

تكون مدة عضوية أعضاء المجلسين أربع سنوات، تبدأ من تاريخ صدور هذا الأمر.

المادة الرابعة

يُعمل بهذا الأمر من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين

حمد بن عيسى آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:

بتاريخ: ١٥ شوال ١٤٣٤هـ

الموافق: ٢٢ أغسطس ٢٠١٣م

نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.

بعد الاطلاع على الدستور، وعلى القانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٥ بشأن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وعلى المرسوم رقم (٦) لسنة ١٩٨٥ بشأن تنظيم مجلسي الأوقاف السنية والجعفرية وإدارتهما وتعديلاته، وعلى الأمر الملكي رقم (٢٥) لسنة ٢٠١١ بإعادة تشكيل مجلسي الأوقاف السنية والجعفرية، وبناءً على عرض وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف، أمرنا بالآتي:

المادة الأولى

يُعاد تشكيل مجلس الأوقاف السنية من السادة التالية أسماؤهم:

- ١- الشيخ سلمان بن عيسى بن خليفة آل خليفة - رئيساً
- ٢- جاسم أحمد الجودر
- ٣- عبدالحميد عبدالجبار الكوهجي
- ٤- الدكتور راشد محمد الهاجري
- ٥- هشام عبدالرحمن جعفر
- ٦- عبدالحكيم يعقوب الخياط أعضاء
- ٧- صالح إبراهيم الفضالة
- ٨- ناصر سلطان السويدي
- ٩- خالد محمد يوسف القطان
- ١٠- محمود أحمد عبدالرحمن
- ١١- فاروق محمود محمود حسين

مراقده مفاخر
علماء البحرين



الحكيم المتأله الشيخ ميثم البحراني

نسبه وموطنه:

هو الحكيم المتبحر الشيخ ميثم بن علي بن ميثم بن معلى البحراني من أعظم علماء الإسلام وحكمائهم ، ولد سنة ٦٣٦ هـ وتوفي بين سنة ٦٧٩ هـ وسنة ٦٩٩ هـ (١٢٩٩ م) حيث يذكر العلامة الطهراني في كتابه الذريعة: إن سنة ٦٩٩ هـ هي الصحيحة لكونه قد فرغ من شرحه الوسيط أو الصغير لنهج البلاغة، كما ذكره في آخر الشرح سنة (٦٨١) هـ.

ينحدر الشيخ ميثم من قرية الماحوز الواقعة جنوب العاصمة المنامة في البحرين وبها نشأ وعاش، وكانت تسمى الماحوز سابقاً (هرته)، ويوجد قبر جده (الشيخ ميثم المعلى) في قرية أخرى قريبة منها تسمى (الدونج). ويعتبر الشيخ ميثم من أبرز متكلمي الإمامية، فقيهاً، أديباً، محققاً، نعتته الفقهاء بألقاب كثيرة منها: الفيلسوف المحقق، والحكيم المدقق، قدوة المتكلمين، وزبدة الفقهاء والمحدثين.

أساتذته:

تلمذ الشيخ ميثم على يد الخواجة نصير الدين الطوسي في الكلام، وعند المتكلم علي بن سليمان بن يحيى البحراني، وقيل أن الخواجة الطوسي تلميذ الشيخ ميثم في الفقه، وهو تلميذه في الكلام. كما روى الشيخ ميثم عن علماء كبار، وارتوى من علمهم ومن أبرزهم نجم الدين أبو القاسم جعفر بن الحسن الحلبي، المشهور بالمحقق الحلبي صاحب كتاب الشرائع ، وأبو السادات اسعد بن عبد القاهر بن اسعد الاصبھاني ، والشيخ علي بن سليمان البحراني، صاحب كتاب الإشارات، وبعد أساتذته الأكثر حضوراً عنده وملازمة له.

ومن أبرز تلامذته من مشاهير العلماء:

١. الشيخ محمد جهم الأسدي الحلبي.

٢. المولى نصير الدين الطوسي «قرأ عليه في الفقه» ويبدو أن بينهما مناظرات في الحلة.
 ٣. الشريف الجرجاني، صاحب كتاب شرح المفتاح في علم البيان.

مصنفاته:

١ - شرح نهج البلاغة الكبير.
 ٢ - شرح نهج البلاغة الوسيط (مصباح السالكين).
 ٣ - المعراج السماوي في الإلهيات (أكثر النقل عنه الفيلسوف صدر الدين الشيرازي المتوفى ١٠٥٠ هـ في حاشية شرح التجريد في مبحث الجواهر والألفاظ).
 ٤ - رسالة في شرح حديث المنزلة.
 ٥ - رسالة في الوحي والإلهام.
 ٦ - رسالة في آداب البحث.
 ٧ - قواعد المرام في علم الكلام.
 ٨ - تجريد البلاغة.
 ٩ - استقصاء النظر في إمامة الأئمة الأثني عشر.
 ١٠ - شرح (الإشارات) لشيخه علي بن سليمان الستري.

١١ - شرح المائة كلمة في علم الكلام.

١٢ - البحر الخضم في علم الكلام.

١٣ - مقاصد الأحكام - من الكتب الفقهية.

١٤ - أصول البلاغة.

١٥ - شرح نهج البلاغة (مصباح السالكين):

وهو من انفس وأشهر مصنفات الشيخ ميثم، وقد صرح في مقدمته انه صنّفه بطلب من الوزير الأعظم عطا ملك الجويني، وذكر في بدايته ثلاث مقدمات، طرحها تحت عنوان قاعدة وهي:

١. القاعدة الأولى:

في مباحث الألفاظ، تحدث فيها عن تساوي اللفظ ومعاني المحسنات الكلامية، والحقيقة والمجاز، وأقسام التشبيه، وأنواع النظم.

٢. القاعدة الثانية:

في الخطابة، وذكر فيها الخطابة المنطقية لأرسطو، وتناول فيها أركان الخطابة وفوائدها، وأصولها وأسسها، وأنواعها، وأخيراً محسناتها.

٣. القاعدة الثالثة:

في جمع الإمام علي (ع) كافة الفضائل الإنسانية، وتحدث فيها عن الفضائل الخاصة للإمام (ع) وكراماته، وانه أمير الخطباء والمتكلمين.

٤. ثم بدأ يشرح النهج بعد المقدمات المذكورة.

أسلوبه في شرح نهج البلاغة:

١. ينقل اصل الخطبة كلها إذا كانت قصيرة، أما إذا كانت طويلة، فإنه يذكرها على أقسام مستقلة.

٢. يبدأ شرحه بلفظة (أقول).

٣. يتطرق في بداية شرحه إلى توضيح المفردات وبيانها، ويستشهد في إيانة معناها بآيات قرآنية أو شعر أو رواية.

٤. بالإضافة إلى معاني المفردات، يتناول الأبعاد البلاغية أيضاً.

٥. يشبع البحث في تبيان المفاهيم والحقائق الفلسفية، وأحياناً العرفانية، كما تجده في شرح الخطبة الأولى يطرح بحثاً حول حقيقة التوحيد وأطواره، أو معنى كون الله بصيراً.

٦. يكثر من التقسيم في مباحثه، وعندما يقسم الخطبة إلى أقسام، فإنه يضع عنوان (الفصل) لكل قسم كما يضع

اسماً لبعض الأقسام.

انتهى من شرح النهج في منتصف ليلة السبت سادس شهر الله المبارك رمضان من سنة سبع وسبعين وستمائة. طبع شرح النهج طبعت حجرية في طهران سنة (١٢٧١) و(١٢٧٦) و(١٣٠٤) هجرية.

وطبع أيضاً في بيروت سنة (١٣٧٥ هـ) وفي القاهرة سنة (١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م) وسنة (١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م) في عشرين جزء.

وقمت ترجمة شرح النهج للشيخ ميثم إلى الفارسية في مجمع البحوث الإسلامية بمدينة مشهد المقدسة.

رحلاته

زار بغداد، وأقام فيها في دار السيد صفي الدين بن الأسر الحسيني، واجتمع به ابن الفوطي وكتب عنه، ووصفه بالفقيه الأديب. كما زار الحلة وروى عنه جماعة من علمائهم منهم: الحسن بن يوسف ابن المطهر المعروف بالعلامة الحلبي، والسيد عبد الكريم بن احمد بن طاووس الحسيني، وعلي بن الحسيني بن حماد الليثي.

مدفنه

للشيخ ميثم البحراني مقام في قرية الماحوز، حيث بني مسجد مشيد باسمه، كما يوجد بجانب المسجد مقبرة دفن فيها مجموعة من علماء البحرين البارزين، وقد جدت ادارة الأوقاف الجعفرية بناء المسجد قبل ثلاثين سنة.

المحدث المدقق السيد هاشم التوبلاني

هو نادرة الزمان، ترجمان الحديث والقرآن، المحدث الرواية، المصنف المتتبع، الورع الزاهد، المقدس العابد، جامع شتات العلوم والأخبار، محيي عوافي الرسوم والآثار، العارف بالتفسير، العالم التحرير، صاحب التصانيف الغزيرة والمؤلفات الكثيرة الذي قل في العلماء مثيله ونظيره السيد هاشم ابن السيد سليمان ابن إسماعيل ابن عبد الجواد ابن علي ابن سليمان ابن علي ابن ناصر ابن سليمان ابن محمد الملقب بالمرتضى.

نشأته العلمية

ولد وعاش في (كنكان) قرية من قرى توبلي درس في بلاده البحرين، ثم ارتحل الى النجف و مدينة مشهد الإمام الرضا عليه السلام وشيراز للتزود من علمائها وأخذ الاجازة منهم و البحث عن الكتب والمصادر لكتبه ثم عاد ادراجه الى وطنه الأم وبقي فيها حتى وفاته.

ويعد السيد هاشم البحراني من أكبر المحدثين وشيوخ الرواية والإجازة المعروفين، يقصده المحدثون من كل مكان لطلب الإجازة منه، ومن بينهم كبار المحدثين كالمحدث الشهير الحر العاملي صاحب كتاب وسائل الشيعة.

وقد حرّر الكثير من الإجازات الشفهية والتحريرية وأجاز واستجاز جملة من المحدثين والعلماء الأعلام، أما من روى عنهم بالإجازة من المحدثين فهما: الشيخ فخر الدين النجفي، والسيد عبد العظيم ابن السيد عباس الاستربادي.

وله عدة طرق تتصل بالمشايخ الثلاثة: الكليني والصدوق والطوسي ومنهم إلى الأئمة المعصومين عليهم السلام.

توليه القضاء في البحرين

قال الشيخ يوسف البحراني(ره): وكان من الأتقياء

المتورعين، شديدا على الملوك والسلطين... فقام بالقضاء في البلاد وتولى الامور الحسينية أحسن قيام وقمع أيدي الظلمة والحكام ونشر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبالغ في ذلك وأكثر..الخ. و تسلم رئاسة القضاء بعد الشيخ محمد بن ماجد الماحوزي «ره» بعد وفاته سنة ١١٠٥هـ فتكون مدة رئاسته سنتين أو أربع سنوات حسب ما وقع من اختلاف في تأريخ وفاته ١١٠٧ أو ١١٠٩هـ ومن بعده: تسلمها الشيخ سليمان الماحوزي الى سنة ١١٢١هـ.

أقوال العلماء في حقه

١. المحدث الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي (ت ١١٠٤هـ): فاضل عالم ماهر مدقق فقيه عارف بالتفسير والعربية والرجال.

٢. الميرزا عبد الله الأفندي (ت ١١٣٠هـ): فقيه محدث مفسر ورع عابد زاهد صالح.

٥. الشيخ حسن الدمستاني (ت ١١٨١هـ): السيد الهمام والسائق المقدم المدرك براهين النظر غاية المرام والبالغ للحفظ سيما للأثر حد الإبرام، حتى لو نودي الأحفظ للحديث أو مطلقا تقدّم وحده وانضمام الأصمعي وتقاعد ابن عقدة، سيدنا ومولانا السيد هاشم ابن السيد سليمان الحسيني البحراني التوبلي أهطل الله سبحانه عليه سحاب الرضوان وأسكنه فراديس الجنان، فإنه أرخى عنان القلم في ذلك الميدان فسبق فرسان ذلك الزمان وإن سبق بالزمان.

٦. المحقق البحراني الشيخ يوسف ال عصفور (ت ١١٨٦هـ): وكان السيد المذكور فاضلا محدثا، جامعا متتبعا للأخبار بما لم يسبق إليه سابق سوى شيخنا المجلسي، وقد صنف كتبا عديدة تشهد بشدة تتبعه واطلاعه، إلا أني لم أقف له على كتاب فتاوي في الاحكام الشرعية بالكلية ولو في مسألة جزئية وإنما كتبه مجرد

جمع وتأليف ولم يتكلم في شيء منها مما وقفت عليه _ على ترجيح في الأقوال، أو بحث أو اختيار مذهب وقول في ذلك المجال، ولا أدري أن ذلك لقصور درجته عن مرتبة النظر والإستدلال أم تورعا عن ذلك، كما نقل عن السيد الزاهد العابد رضي الدين بن طاووس. ٧. السيد محمد بن السيد علي آل شبانة (ق ١٢هـ): كان من جبال العلم وبحوره، لم يسبقه سابق ولا لحقه لاحق في طول الباع وكثرة الإطلاع، حتى العلامة المجلسي.

مصنفاته

صنف وألف في مختلف العلوم الشرعية، في الرجال والتفسير والفقه والكلام وبلغ مجموعها ٧٥ مؤلفاً بين رسالة وجيزة و كتاب مبسوط ومعظم هذه الكتب أصبحت من أمهات مصادر الحديث في مدرسة أهل البيت عليهم السلام وأشهرها تفسير البرهان ومدينة المعاجز وغاية المرام.

تلامذته والراوون عنه

وقد تخرج على يديه عدد جم من العلماء الأجلة كما أجاز العديد من الأعلام العظام، منهم:

١. الشيخ محمد حسن الحر العاملي (ت ١١٠٤) له إجازة منه
٢. السيد محمد العطار بن السيد علي البغدادي
٣. الشيخ محمد بن عبد السلام المعني
٤. الشيخ هيكال الجزائري أجازه في نسخة من كتاب (الإستبصار) في تاسع ربيع اول سنة ١١٠٠ هـ ١٦٨٨ م.
٥. الشيخ علي بن عبد الله بن أحمد البحراني
٦. الشيخ سليمان الماحوزي
٧. الشيخ حسن ابن الندى البحراني.

وفاته ومرقده

توفي سنة (١١٠٧ هـ/١٦٥٩م) وقيل (١١٠٩ هـ/١٦٦١م) ودفن في مقبرة ماتيني (ماشيني) من مساجد القرية المشهورة، وقبره مزار معروف. ودفن في جواره كل من السيد محمد بن السيد سليمان القاروني المتوفى سنة ١٠٠٨ هـ/١٥٩٩م والسيد ناصر السيد سليمان القاروني المتوفى سنة ١٠١١ هـ/١٦٠٢م.

كما دفن في جواره أخوته: السيد كاظم، والسيد أحمد، والسيد جعفر وكلهم علماء أجلاء.



العلامة الشيخ حسين آل عصفور

العلامة والشرعية العلامة الشيخ حسين بن المحقق البارع الشيخ محمد بن الشيخ أحمد ابن الشيخ إبراهيم ابن الحاج أحمد بن صالح بن أحمد بن عصفور بن أحمد ابن عبدالحسين بن عطية بن شيبه الدرزي . وهو صاحب الوسام الذهبي الثاني لعهد أسرة آل عصفور العلمي حيث أخلف عمه المقدس العلامة المحقق الشيخ يوسف (قدس سره) في الشهرة والعلم والفضل والزعامة الدينية لا في حدود البحرين بل على المستوى العالم الشيعي بأكمله.

عادته الغالبة في ميدان التصنيف

ومن عجائب أمره وغرائب عادته في ميدان التصنيف والتأليف أنه كان يميل كتبه الإستدلالية الموسعة كالأنوار اللوامع في شرح مفاتيح الشرائع للفيض الكاشاني ، ورواشح العناية الربانية في شرح الكفاية الخراسانية، وكتاب السوانح النظرية في شرح البداية الحرية للحر العاملي على بعض تلامذته الذي اختصهم لهذا الغرض اعتماداً على حفظه للأقوال وأدلة كل مسألة بجزئياتها التفصيلية في سابق عهده بها في سني دراسته وتتلّمذه من دون تجشّم الرجوع إليها عند التصنيف والتأليف ،وتؤكد هذه المقولة النسخ الخطية الموروثة عن مكتبته الخاصة، وكذا النسخ المستنسخة عنها حيث نجد كيف أنها كتبت بخط تلامذته وختمت أجزاءها بخاتمه الشريف وإمضائه فقط.

ومما يدخل في هذا المضمار إملأه كتاب النفحة القدسية في ثلاثة أيام على تلامذته من دون سبق تبويب أو ترتيب.

وقد تعرّض لإمتحانات من جمع من الفضلاء مراراً لاستكشاف دقة حفظه وعجيب أمره فوجدوا أنه لا يسقط كلمة ولا حرفاً مما أرادوا منه حكايته وذكره.

ومما حكي في ذلك ما ذكره الشيخ علي البلادي في أنوار البدرين حيث ذكر ماملخصه أنه أتى لبلاد القطيف مسافراً لحج بيت الله الحرام فاجتمع فيها بالسيد محمد

فخر الملة والشرعية العلامة الشيخ حسين بن المحقق البارع الشيخ محمد بن الشيخ أحمد ابن الشيخ إبراهيم ابن الحاج أحمد بن صالح بن أحمد بن عصفور بن أحمد ابن عبدالحسين بن عطية بن شيبه الدرزي . وهو صاحب الوسام الذهبي الثاني لعهد أسرة آل عصفور العلمي حيث أخلف عمه المقدس العلامة المحقق الشيخ يوسف (قدس سره) في الشهرة والعلم والفضل والزعامة الدينية لا في حدود البحرين بل على المستوى العالم الشيعي بأكمله.

وأما كلمات الاطراء والثناء عليه

تناولت العديد من كتب التراجم جمل الثناء عليه وإطرائه والإشادة بعلو كعبه في المعقول والمنقول ،وسمو درجته في الفقه والحديث والأصول حتى عدّه بعضهم من المجددين في المذهب على رأس المائة الثانية بعد الألف كما أُلح إليه العلامة الأميني في شهداء الفضيلة. قال في ترجمته المحقق المتبحر السيد محسن الأمين في أعيان الشيعة : كان متبحراً في الفقه والحديث طويل الباع كثير الإطلاع، انتهت إليه الرئاسة والتدريس. وقال عنه العلامة البحّثة الشيخ آقا بزرك الطهراني في الكرام البررة : كان من المصنفين المكثرين المتبحرين في الفقه والأصول والحديث وغيرها.

وقال عنه حسن يوسف الاشكوري في دائرة المعارف الاسلامية الكبرى : وقد عُرف عنه بأنه أكبر فقيه اخباري في عصره، وما يصفه البعض بأنه كان مجدداً للدين في مطلع القرن الثالث عشر يؤيد مكانته العلمية والفقهية، ودوره في ترويج الدين، وكان ملماً بأكثر العلوم المتداولة في عصره يؤيد ذلك تأليفه المتنوعة.

وأثنى عليه الشيخ علي البلادي في أنوار البدرين بقوله : العلامة الفاضل الفهامة الكامل خاتمة الحفاظ والمحدثين وبقية العلماء الراسخين الإخباريين، الفقيه



الصنديد، وكان عند الأخير من الكتب النادرة مالا توجد عند غيره، وكان ضنياً بها فاستعار منه أحدها ثلاثة أيام ثم أرجعه إليه وسافر الى مكة، وبعد قضاء مناسكه عاود كرتّه بالقطيف فأمر السيد المزبور بأن يأتي بذلك الكتاب فأخرج إليه نسخة منه جديدة وأخبره بأمرها، وأنه أملأها في سفرته تلك اعتماداً على حفظه له مدّة استعارته فتعجّب منه مع جملة الحاضرين فقابلوه فلم يجدوا شيئاً منه يخالف الأصل إلا يسيراً لا يذكر.

مؤلفاته ومصنفاته

كان (قدّس سره) من المكثرين المجيدين والمصنفين حيث تمّقت يراعتة في أكثر العلوم الشرعية كال تفسير والحديث والأدب والشعر واللغة والكلام والمراثي كما هو مثبت في تراجم مترجميه ومتون اجازاته ما يعيد من الرعيل الأول حيث أتى بنبات فكره الصائب ودقة ذهنه الوقاد ما يبهير العقول ويخلب الأنظار. وعدد مؤلفاته تزيد على تسعين مؤلفاً أبرزها ثلاث موسوعات فقهية الرواشح الربانية والسوانح النظرية و

الأنوار اللوامع. وله اجازات كثيرة منها اجازتان للشيخ مرزوق بن محمد الشويكي، صغيرة وكبيرة، واجازة للشيخ أحمد بن زين الدين الاحسائي، واجازة للشيخ عبدالقاهر بن حسن التوبلي ، واجازة للشيخ محمد بن اسماعيل بن ناصر بن عبدالسلام، واجازة للشيخ موسى بن الشيخ محمد بن الشيخ يوسف صاحب الحدائق، وغيرها.

حوزته العلمية

لما انتهت الى شيخنا المترجم رئاسة المذهب والقيت إليه مقاليد الزعامة الدينية اضحت حوزته ومجلس درسه وبحته مركزاً هاماً يستقطب الفضلاء ورواد العلم والفضيلة من البلدان والنواحي المجاورة ،وعلى وجه الخصوص من القطيف والاحساء.

وتخرّج على يديه جموع غفيرة من ذوي الفضل والنباهة، ولما عادوا الى ديارهم صاروا من أعلام الدين فيها وحماة الشرع المبين، وقد أحصى عددهم بعض المترجمين بما ينوف عن الألف والمائتين .

في إطارها العام وعلى مر الأيام في حاجة إلى الارتكان إلى أصل متين يقود بعزم راسخ إلى جهة الله عز وجل عبر القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وعلى هذا الطريق رموز وعلامات ومنارات أولها رسول الله (ص) ثم المعصومين من بعده ويأتي تلوهم الفقهاء العدول الأخيار، الذين عاشوا أيامهم من أجلنا وبذلوا مهجهم في سبيلنا ولم يجدوا لذة أفضل من العمل الدؤوب لله ورفعته دينه ومنهم العلامة الكبير الذي نحتفل اليوم في هذا المؤتمر باسمه.

وقال الشيخ قاسم عن العلامة آل عصفور: «أحسبه كبيرا في إيمانه وجهاده، وأن هذا البلد يحتاج إلى مضاعفة النهضة والنهضة تحتاج إلى ركائز، ومن أكبر الركائز الالتفات إلى التاريخ الأصيل المشع والعلامة الفقيه المجاهد الشيخ حسين العصفور معلم من معالم هذا الطريق».

جلسات العمل في المؤتمر

وحظيت جلسة العمل الأولى باهتمام المشاركين، فقد تحدث في تلك الجلسة التي ترأسها رئيس تحرير صحيفة «الوسط» منصور الجمري كل من: محمد حسين الصغري في ورقة عمل بعنوان: «العلاقة الثقافية بين البحرين والنفج»، ومستشار جلالة الملك لشؤون السلطة التشريعية نائب رئيس المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية محمد علي السطري في ورقة عمل بعنوان: «مدرسة البحرين الفقهية... المباني العامة المرجعية: الشيخ يوسف والشيخ حسين والشيخ عبدالله هودجا»، فيما قدم السيد حسن النمر ورقة عمل بعنوان: «إمامة أهل بيت النبي بالنص الجلي والخفي... مؤلفات الشيخ حسين... نموذج كتاب محاسن الاعتقاد».

أما جلسة العمل الثانية التي ترأسها محمد حسين الصغري ومقررها كل من جاسم محمد وجعفر محمد حسين، قدم الشيخ محمد عسيان ورقة عمل بعنوان: «العلاقة بين طريقتي الاستدلال في مدرسة أهل البيت من وجهة نظر العلامة الشيخ حسين»، وقدم الباحث أكبر نذاد استعراضا لمخطوطات العلامة الشيخ حسين في أنحاء العالم الإسلامي.

سطره العلماء الكبار من ثناء وإجلال وإكبار في حقه كاشفا عن هذه المكانة والمقام الرفيع، وإنما في الواقع حينما نستذكر مآثره ونحتفي بمثله فذلك لمسيب حاجتنا للتزود من علومه والاستضاءة من عطائه وحياته والاستفادة من علمه وفكره وصبره وتفانيه في الحق ونصرة الشريعة والدين، واستكشاف جوانب حياته الوضاعة وما خلفه لنا وللأجيال».

وتقدم بالشكر إلى مجلس الحاج منصور العصفور لتنظيم المؤتمر، وللحضور الكرام والعلماء والباحثين والمشاركين على تشريفهم ومشاركتهم في هذا المؤتمر.

تكريم العلم والعلماء

وبعد أن استهل فضيلة الشيخ محمد محسن العصفور كلمة مجلس الحاج منصور العصفور بقراءة الفاتحة على روح المرحومين الحاج منصور والحاج عبدالقاهر العصفور، وصف المؤتمر بأنه لقاء نطل من خلاله على أكثر من نافذة، وكلها تستحق الإطال عليها والوقوف معها وقوف تأمل وتذكر وإحياء واستفادة لما لهذه النوافذ من فوائد ماضيا وحاضرا ومستقبلا، ومن تلك النوافذ، النافذة الوطنية التي تكشف أن هذه البلاد تمتلك من الطاقات البشرية الكثير، وما علمنا العلامة الشيخ حسين آل عصفور إلا واحدا من عشرات بل مئات العلماء الذين عاشوا على هذه التربة فهي وطن كبير بعلمائه.

وزاد قوله: «لنجعلها ذكرى لأن الذكرى تنفع المؤمنين، أما النافذة الثانية فهي تكريم العلم والعلماء فهم الأولى بالتكريم والاحتراف، كما أن هذا المؤتمر يجلي هذه الشخصية العلمائية الرفيعة، ويكشف عمق مدرسة أهل البيت (ع) وأنبعاها في البحرين وما كانوا يمتلكون من قدم ثابت».

رموز وعلامات ومنارات

وفي معرض تأكيده حاجة البلد إلى مضاعفة النهضة التي تحتاج إلى ركائز، وصف الشيخ عيسى قاسم أن أكبر الركائز الالتفات إلى التاريخ الأصيل المشع، وأن العلامة الفقيه المجاهد الشيخ حسين العصفور معلم من معالم هذا الطريق، موضعا أن الحركة الدينية تبقى

مؤتمر العلامة الشيخ حسين آل عصفور «الرسالة والموقف»



صورة جماعية لعدد من المشاركين في مؤتمر العلامة الشيخ حسين آل عصفور

شهدت الجلسة الافتتاحية لمؤتمر العلامة الشيخ حسين آل عصفور: «الرسالة والموقف» الذي انطلقت أعماله (الأحد) ١٤ مارس ٢٠١٠ بقاعة الدانة بقرية مقابة أطروحات متنوعة قدمت جوانب من السيرة العلمية لعلامة البحرين الشيخ حسين آل عصفور، فيما يتوقع أن تشهد جلسات المؤتمر على مدى اليوم وغدا المزيد من أوراق العمل والأبحاث في مجالات الفقه والعقائد والتاريخ للمحتفى به العلامة آل عصفور.

مؤلفات ورسائل علمية وفكرية

وقال العصفور: «إننا إذ نستذكر مجد قطب من هؤلاء الأفاضل الكبار من تخرجت على يديه كوكبة من العلماء، وأسهم بمسيرته وعطائه الكبير في نصرته الدين وقضاياه ومن ترك لنا نتاجا علميا زاخرا من مؤلفات ورسائل في مختلف المجالات العلمية والفكرية تدل على ما أحاط به من سعة علم فذة، وهو فقيها كبيرا علامة البحرين الشيخ حسين آل عصفور، فإننا نستذكر منارا شاخصا وعلمنا ظاهرا في دنيا الإسلام والعلم، وما

وبدأت فعاليات المؤتمر الذي ينظمه مجلس الحاج منصور آل عصفور وتولى العرافة فيها محمد حميد السلطان بكلمة الافتتاح وكلمة أسرة آل عصفور التي ألقاها بالنيابة عن فضيلة الشيخ أحمد بن خلف العصفور نجله الشيخ ناصر العصفور أشاد فيها بالعطاء العلمي للعلامة، مؤكدا أهمية إظهار تراثه



مسجد الأمير زيد في المالكية



مسجد العلامة الشيخ حسين العصفور في الشاخورة



مسجد الشيخ حسين في جزيرة النبيه صالح



جامع رأس رمان



مسجد الشيخ إبراهيم الأشر في عسكر

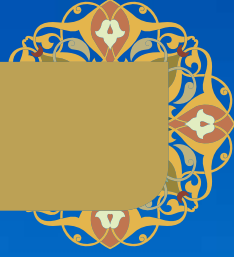


مسجد الخواجة في المنامة



مسجد عباس علي في النعيم

جوامع ومساجد





جامع عالي



جامع جدحفص



جامع مدينة عيسى



جامع سترة



مسجد الشيخ عمير المعلم



مسجد الإمام علي (ع) في مدينة حمد

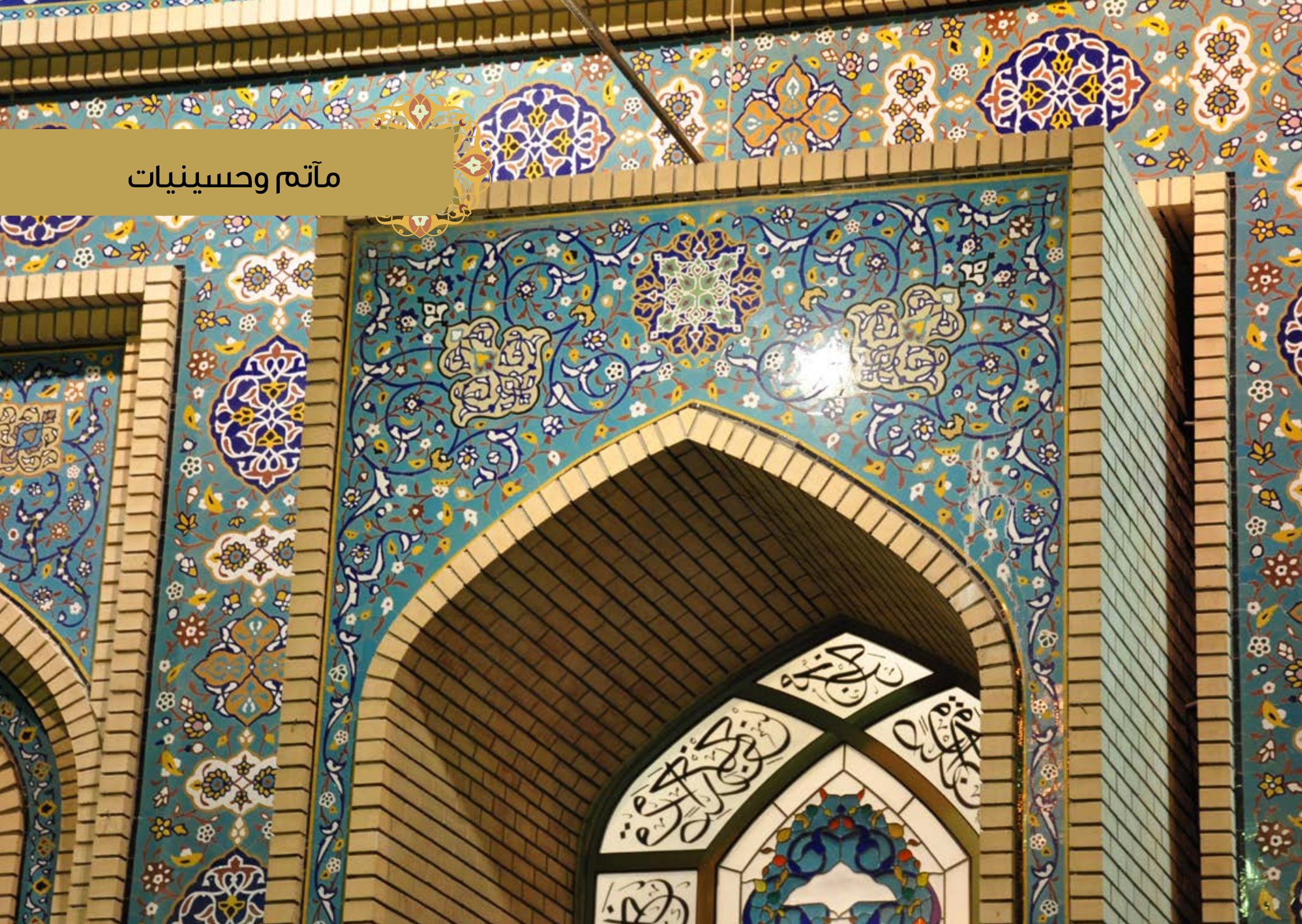


مسجد الشيخ محمد سبسب



مسجد الغدير في سطة واديان

مآتم و حسینیات





مآتم العجم الكبير في المنامة



مآتم أبو صبيح

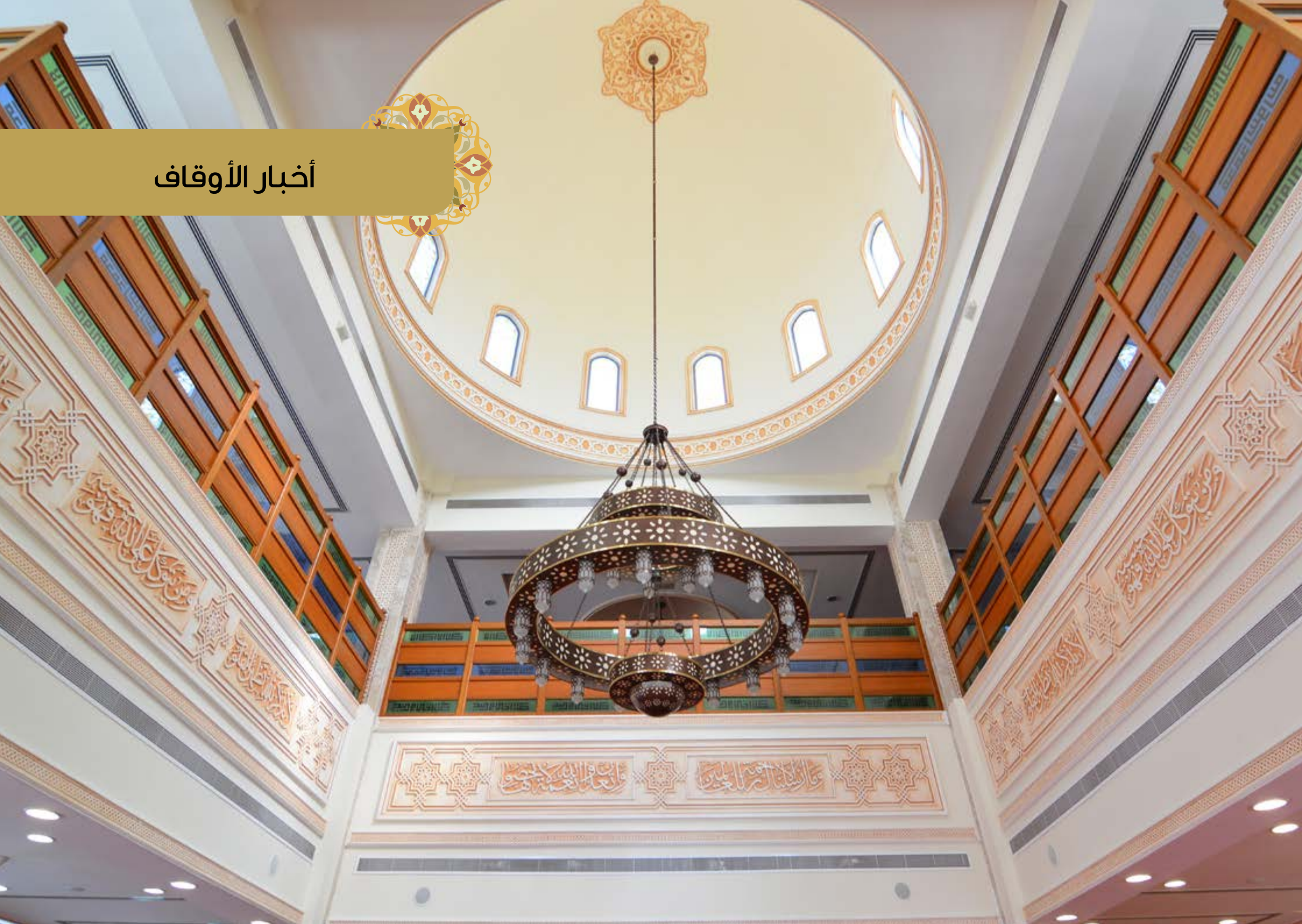


مآتم أنصار العدالة في الدراز



مآتم بن شيبب في السهلة الجنوبية

أخبار الأوقاف





الأوقاف الجعفرية والمآتم والحسينيات يرفعون الشكر للقيادة الحكيمة بمناسبة انتهاء موسم عاشوراء

الكرامة للوزراء الموقعين بتقديم كل الخدمات اللازمة لتوفير الجو المناسب لهذه الذكرى الخالدة. وقد أعرب رئيس وأعضاء مجلس إدارة الأوقاف عن تقديرهم للجهود الطيبة والتسهيلات التي قدمتها وزارت ومؤسسات المملكة المعنية للمشاركين في موسم عاشوراء، منوهين بما ابداه الجميع من تعاون لإحياء هذه المناسبة الدينية بالشكل الانسب. ونوه رئيس الاوقاف بتوجيهات القيادة التي اثمرت بالمساهمة الكبيرة وحسن التنظيم الذي حرص عليه رؤساء وإداريو المآتم خلال هذه المناسبة الدينية مما يؤكد ان مملكة البحرين لن تألو جهدا في سبيل تسهيل جميع الاجراءات المتصلة بالمناسبات الدينية والمساعدة في احيائها بما يحقق اهدافها في ترسيخ قيم التضامن والمحبة والتعاون بين ابناء البحرين جميعا.

وعلى صعيد متصل، تقدم رئيس الاوقاف بالشكر الى معالي وزير الداخلية الفريق الركن معالي الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة وزير الداخلية الذي حرص على التواصل والحوار المباشر مع اصحاب المآتم والحسينيات قبيل ذكرى عاشوراء.

بمناسبة انتهاء موسم عاشوراء للعام الهجري ١٤٣٥ رفع رئيس وأعضاء مجلس ادارة الأوقاف الجعفرية أسمى آيات الشكر والتقدير والاعتزاز لمقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى ال خليفة عاهل البلاد المفدى وصاحب السمو الملكي الامير خليفة بن سلمان ال خليفة رئيس الوزراء الموقعر وصاحب السمو الملكي الامير سلمان بن حمد ال خليفة ولي العهد الامين نائب القائد الاعلى النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء على توجيهاتهم الكريمة لوزارات الدولة ومؤسساتها بتوفير كافة الامكانيات والتسهيلات للمآتم والمواكب والحسينيات مما كان له أبلغ الاثر في إنجاح موسم عاشوراء لهذا العام.

وبهذه المناسبة صرح رئيس مجلس الاوقاف الجعفرية سماحة قائلنا: «بالأصالة عن نفسي وعن اعضاء مجلس وإدارة الاوقاف الجعفرية وجميع رؤساء المآتم والمواكب الحسينية في المملكة يسرنا ان نرفع الى القيادة الحكيمة وبمناسبة انتهاء مراسم العزاء في ذكرى عاشوراء يسرنا ان نعرب عن عميق تقديرنا واعتزازنا لما لمسناه من رعاية كريمة من القيادة الحكيمة شاكرين جهودهم وتوجيهاتهم

الأوقاف الجعفرية تثمن توجيهات العاهل بالحفاظ على جو التعايش والوسطية وتكريس الوحدة الوطنية

وتأجيجهما، من شأنه أن يسهم في تركيز الجهود على البناء والعطاء والتنمية، ويؤكد على أهمية أن نلتزم جميعاً بتكريس مضمين الوحدة الوطنية كلاً من خلال موقعه».

وثن آل عصفور توجيهات جلالته الملك في المساهمة في تحقيق الاستقرار والتنمية والاستشهاد بما زخرت به البحرين دائماً عبر مسيرتها من ثقافة غزيرة قائمة على قيم والتسامح والمحبة واحترام الآخر، وثقة جلالته في أن الجميع سيتحملون مسؤولياتهم في إشاعة ثقافة الوحدة الوطنية ونبذ العنف والإرهاب وجعل تكريس وحدة الصف هي الأولوية.

وأضاف آل عصفور: «إن الأوقاف الجعفرية ستشهد في العام ٢٠١٤ تطوراً على مختلف المستويات، ومراجعة آليات العمل وتحقيق الرؤية الجديدة للأوقاف المرتكزة على الشفافية والشراكة والتنمية بما يعزز ثقة المجتمع بهذه المؤسسة العريقة، كما تعمل الأوقاف بشكل حثيث على إطلاق مشروعات نوعية وضخمة وذات أثر على تنمية الوقف والمساهمة في تحقيق إزدهار المجتمع».

أشادت الأوقاف الجعفرية بالتوجيهات الكريمة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى، أثناء ترؤسه جلسة مجلس الوزراء الموقعر والتي أكد فيها جلالته أن مملكة البحرين قد جسدت على مر التاريخ شجاعة وإقدام في وجه تحديات بالغة الصعوبة، وأظهرت نموذجاً ملهماً في القدرة على السمو فوق الانسياق وراء اختيار العنف واعتمدت بدلاً من ذلك تحدي عبور الطريق بأسلوب حضاري يستند على الحوار والتسامح مستلهمة العزم في ذلك من تاريخ شعبها القائم على المحبة والتعايش والتعاطي مع التنوع المجتمعي كمصدر قوة يجعل الوحدة

الوطنية والترابط الإنساني فوق الانتماءات الضيقة ليتسع الطريق أمام البناء والتطور.

وقال رئيس الأوقاف الجعفرية سماحة الشيخ محسن آل عصفور في بيان بمناسبة العام الميلادي الجديد « إن تأكيد جلالته الملك على الحفاظ على جو التعايش والوسطية والقبول بالآخر الذي تتميز به مملكة البحرين عبر التصدي لمحاولات تغذية وبث روح الكراهية والاستقطاب الطائفي والتعصب المذهبي





محافظ العاصمة ورئيس الأوقاف الجعفرية يبحثان التنسيق والتعاون

في إطار التعاون والتنسيق بين محافظة العاصمة ومؤسسات المجتمع المحلي استقبل سعادة الشيخ هشام بن عبدالرحمن آل خليفة محافظ محافظة العاصمة فضيلة الشيخ محسن بن عبدالحسين العصفور رئيس مجلس الأوقاف الجعفرية بمكتبه بمبنى المحافظة في القضية حيث أعرب الشيخ العصفور عن شكره للقيادة الحكيمة ووزارة الداخلية ومحافظة العاصمة لإنجاح موسم عاشوراء هذا العام، مشيداً بمستوى التعاون والتنسيق بين المحافظة والأوقاف الجعفرية ودور سعادة المحافظ في إنجاح موسم عاشوراء بمحافظة العاصمة، وتطرق الحديث إلى العمل على زيادة التعاون والتنسيق بين الجانبين في الأعوام القادمة لتلبية احتياجات بقية المآتم

والمواكب في محافظة العاصمة. وقد أثنى محافظ محافظة العاصمة على الدور الذي تضطلع به الأوقاف الجعفرية، مشيداً باستعدادها الدائم للتعاون والتنسيق مع محافظة العاصمة لخدمة قضايا التنمية المستدامة. هذا وقد أبدى الطرفان استعدادهما للتنسيق حول بعض المشروعات الخيرية المشتركة في العاصمة، والإسهام مع الجهات المعنية في معالجة البطالة، وإحياء المهن والحرف القديمة، واستثمار الإمكانيات الموجودة في العاصمة التي تمثل واجهة حضارية وتجارية للمملكة. حضر اللقاء السيد حسن عبدالله المدني نائب محافظ محافظة العاصمة.



معالي وزير الداخلية متوسطاً سعادة محافظ العاصمة ومجلس إدارة الأوقاف الجعفرية

وقال ال عصفور: «ان هذا اللقاء يكتسب أهمية خاصة، خصوصاً أنه عقد على مشارف اليومين الأخيرين من عاشوراء التي تعد من المناسبات الدينية والوطنية التي تهتم بها الحكومة الموقرة اهتماماً كبيراً، إذ تعلن سنوياً تعطيل جميع الدوائر الحكومية خلال هذين اليومين من أجل إفراح وتوفير كافة الإمكانيات لإنجاح شعائر مراسم عاشوراء، مضافاً إلى الجهود المشكورة على مستوى جميع الوزارات المعنية التي تبذل قصارى جهودها وتسخر كل إمكانياتها خلال هذه المناسبة العزيرة والمهمة لدى أبناء شعب البحرين.»

وأضاف رئيس الأوقاف أنّ هذه المناسبة من الأهمية مكان إذ يحرص معالي وزير الداخلية على الاجتماع سنوياً مع رؤساء المآتم من أجل التواصل وبكل شفافية وأريحية وتقبل الآراء والانتقادات والطلبات والمقترحات من أجل انجاح هذه المناسبة من توفير الإمكانيات وتعزيز التعاون الوثيق بين الأجهزة الأمنية والمآتم التي تحرص على توفير الأجواء الآمنة تسهيل على الأماكن التي تقام فيها هذه الشعائر.

كما ثمن آل عصفور الحرص الذي أبداه الجميع من الجهات الرسمية والعلماء ورجال الدين والخطباء وضيوف المملكة وأصحاب المآتم والحسينيات على التعاون لإنجاح هذه المناسبة، مؤكداً أنّ موسم عاشوراء لهذا العام يعد إجمالاً من أفضل المواسم من خلال تعاون الجميع وحسن التنظيم مما يؤكد الوجه المشرق لجميع المشاركين في إحياء مناسبة عاشوراء الخالدة.



المحافظة الشمالية من بناء وترميم المساجد والمآتم والمقابر.

كما اتفق الطرفان على التفاهم والتعاون في تنفيذ المشاريع التنموية عبر استثمار الإمكانات الزراعية في المحافظة الشمالية، وتنفيذ المشاريع الخيرية مثل ترميم البيوت وتوفير الشقق بصفة مؤقتة للحالات الإنسانية الحرجة، وتنفيذ مشروعات مشتركة تسهم في معالجة البطالة في المحافظة الشمالية، وتنفيذ المشروعات الخيرية العامة ومنها مشروع الحقيبة المدرسية ومعونة الشتاء.

من جهة أخرى أكدت المذكرة على التعاون في إحياء المهن والحرف القديمة عبر إنشاء المجمعات الحرفية في المحافظة الشمالية، وخصوصاً في المشروعات التي ستنفذها الأوقاف في المرحلة المقبلة ومنها مشروع مجمع أسواق الخميس ومجمع أسواق المدينة الشمالية.

وفي كلمته على هامش حفل التوقيع هنا سعادة المحافظ مجلس إدارة الأوقاف الجعفرية على الثقة الملكية السامية، مشيداً بأداء المجلس الذي اعتمد على ابتكار الأفكار الجديدة وأبتعد عن الأساليب النمطية، مؤكداً استعداد المحافظة للدخول في أية مشاريع مشتركة تخدم المواطن وتسهم في تنمية الوطن.

من جانبه أكد سماحة الشيخ محسن آل عصفور أن «المحافظة الشمالية تمثل الثقل الأكبر من مساحة أملاك الأوقاف الجعفرية فضلاً عن احتوائها أكبر عدد من السكان والمساحة، ونبه على تلمس هموم الناس واحتياجاتهم وضرورة السعي لتنمية أعيان الوقف الجعفري ومسئوليتنا مشتركة في خدمة الوطن والمواطنين».

وأكد رئيس الأوقاف بأن توقيع مذكرة التفاهم سوف يؤسس مرحلة جديدة من العمل الجاد الذي يعتمد على أمهات جديدة تستطيع من خلالها زيادة حجم الربح. وأضاف: «نهدف لأن تكون مشاريع الأوقاف ذات طبيعة مشتركة مستدامة تستطيع من خلالها توظيف المواطنين وتحريك الاقتصاد، كما كشف عن مشاريع جديدة في طريقها للإعلان وستكون بمثابة نقله نوعية لعمل الأوقاف ضمن خطة استراتيجية لزيادة حجم الاستثمارات والربح وتلبية حاجات وتطلعات الجهات الموقوف عليها».

وسيتم المبادرة قريباً بتشكيل فريق عمل مشترك للإشراف على متابعة سير تنفيذ مذكرة التفاهم والمشروعات المشتركة وصولاً لتحقيق الأهداف المنشودة. يذكر بأن هذا النوع من الاتفاقات يحصل لأول مرة بين الأوقاف والمحافظات عموماً والمحافظة الشمالية خصوصاً.



الأوقاف الجعفرية والمحافظة الشمالية توقعان مذكرة تفاهم للتعاون في كافة المجالات المشتركة

وتمثل المذكرة إطاراً عاماً للتفاهم بين الطرفين، حيث أن إدارة الأوقاف الجعفرية، تسعى ضمن أولوياتها للشراكة الفاعلة مع المجتمع من أجل المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة. وحيث أن المحافظة الشمالية، تعد من كبرى المحافظات في البحرين من حيث المساحة والكثافة البشرية، وتحوي على رقعة خضراء كبيرة، وتضم إمكانات بشرية وطبيعية عالية بحاجة إلى الاستثمار الأمثل.

ومن أجل تعزيز التنسيق المشترك للعمل سوياً في كافة المجالات المشتركة وخصوصاً في الجانب التنموي فقد اتفق الطرفان على التعاون فيما بينهما في العديد من المجالات المتصلة بموضوع إحياء الشعائر الدينية وتوفير الخدمات المتصلة بها، وتلبية احتياجات

سعيًا لتحقيق تعاون مثمر ومهني بين إدارة الأوقاف الجعفرية والمحافظة الشمالية ومن أجل تنفيذ احترافي للتنسيق والتعاون المشترك وقعت إدارة الأوقاف الجعفرية والمحافظة الشمالية مذكرة تفاهم لتعزيز وتطوير التعاون في المجالات التي يختص بها الطرفان.

ووقع المذكرة نيابة عن الأوقاف الجعفرية رئيس مجلس الأوقاف سماحة الشيخ محسن آل عصفور، فيما وقعها نيابة عن المحافظة الشمالية سعادة السيد علي العصفور محافظ المحافظة الشمالية، وحضر التوقيع نائب رئيس مجلس الأوقاف الدكتور عبد الكريم الفردان وعضو مجلس الإدارة المهندس عباس السماك ومدير إدارة الأوقاف الدكتور علي الحداد ومدير مكتب المحافظ جهاد النيسر.



الأوقاف الجعفرية ووزارة الإسكان تبحثان التعاون المشترك

في المقابل أكد رئيس الأوقاف الجعفرية «أن الضوابط الشرعية في هذه القضايا أمر اساسي، وهي المنطلق، والأوقاف حريصة على حسم ملف هذه الأراضي بسرعة بالتنسيق مع وزارة الإسكان بعد الالتزام بالضوابط الشرعية في الحفاظ على حدود العقارات الوقفية الاصلية».

وأضاف رئيس الأوقاف: «في حال التزام وزارة الإسكان بالضوابط الشرعية والفنية المتفق عليها ستقوم الأوقاف بمنح موافقات سريعة بدون اللجوء الى المحاكم، واختصار المراسلات والردود التي كانت تتأخر لسنوات طويلة، وقد أتفق الطرفان على تعزيز التعاون المشترك لكي لا تعطل المشاريع الإسكانية لحاجة المواطنين الملحة إليها».

بحث رئيس الأوقاف الجعفرية سماحة الشيخ محسن آل عصفور مع مسؤولي وزارة الإسكان آليات التنسيق بشأن سرعة حسم التعامل في الأراضي الوقفية الواقعة في المناطق المخصصة للمشاريع الإسكانية.

وضم وفد وزارة الإسكان كلاً من مدير إدارة تخطيط وتصميم المشاريع الإسكانية عادل أمير بن رجب ومدير إدارة الخدمات الإسكانية سامي قمبر ورئيس قسم امتدادات القرى رضا الأدرج.

وأوضح ممثلو وزارة الإسكان أنه تم تحديد معايير معينة بالنظر إلى مصلحة الوقف، والسعي قدر الإمكان للحفاظ على حقوق الوقف وعدم تضرره بما يكفل عدم تأخر المشروعات الإسكانية.



مقترح لإنشاء أرشيف الأوقاف الجعفرية في مكتبة الشيخ عيسى الوطنية

الأوقاف الجعفرية الشيخ محسن آل عصفور: «إن إدارة الأوقاف الجعفرية مؤسسة عريقة، إذ تعد من ولى المؤسسات الإدارية في البحرين حيث تأسست في العام ١٩٢٧، وتسعى إدارة الأوقاف الجعفرية ضمن أولوياتها للحفاظ على المخزون التاريخي من المخطوطات والوثائق والوقفات القديمة في إطار حفظ التراث التاريخي لمملكة البحرين».

وأوضح آل عصفور أن «مكتبة الشيخ عيسى الوطنية تعد المكتبة الوطنية لمملكة البحرين، وتمثل المكتبة الأم على مستوى المملكة لما تحويه من مصادر متنوعة وخدمات متطورة تلبى احتياجات طلبة العلم والباحثين، وسعيًا لتحقيق تعاون مثمر ومهني بين إدارة الأوقاف الجعفرية والمكتبة الوطنية (مركز عيسى الثقافي) تقدمت الأوقاف بمقترحة للمكتبة الوطنية للتعاون بين الطرفين في حفظ الوثائق والوقفات والمخطوطات القديمة».

أشاد رئيس مجلس الأوقاف الجعفرية سماحة الشيخ محسن آل عصفور بالجهود الكبيرة والملتزمة التي يبذلها سمو الشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ورئيس مجلس أمناء مركز عيسى الثقافي والرامية لحفظ التراث الوطني لمملكة البحرين ونشر مصادر المعرفة بشتى أنواعها.

وبحث رئيس مجلس الأوقاف الجعفرية الشيخ محسن آل عصفور خلال اجتماعه مع مدير المكتبة الوطنية الدكتور منصور سرحان في مكتبه بمركز عيسى الثقافي بحضور نائب رئيس مجلس الأوقاف الدكتور عبدالكريم الفردان والعضو علي عباس سبل تطوير آفاق التعاون بين إدارة الأوقاف الجعفرية ومكتبة الشيخ عيسى الوطنية، وخلال الاجتماع عرض مجلس الأوقاف الجعفرية مقترحاً لإنشاء قسم خاص بأرشيف الأوقاف في المكتبة الوطنية يخدم الباحثين. وفي تصريح بهذه المناسبة قال رئيس مجلس



«الأوقاف الجعفرية» تعرض مشروعاتها الاستثمارية في معرض «استثمر في البحرين»

البحرين منذ انطلاق هذا المعرض ٢٠٠٣ وحتى اليوم تشهد نمواً وازدهاراً تحت ظل القيادة الرشيدة، كونها بيئة جاذبة للاستثمار على المستوى الإقليمي والعالمي. وأعرب عن استعداد إدارة الأوقاف الجعفرية لتحقيق شراكة حقيقية مع المؤسسات الرسمية والخاصة فيما يصب في خدمة ودعم المسيرة التنموية والرقى بالمجتمع .

من جانبه صرح رئيس لجنة المال والاستثمار في مجلس الإدارة الدكتور علي أحمد العمران بأن هذه هي المشاركة الأولى للأوقاف في هذا المنتدى الهام للغاية، ونحن سعداء جداً بهذه المشاركة».

وأوضح العمران أن الأوقاف دخلت مرحلة جديدة، والشعار الجديد الحامل لحروف الوقف تم بهندسة راقية ويحمل مجموعة من الآمال والأحلام بشكل انيق، وما ينطوي عليه من رؤى تطويرية في الأهداف والمضامين لاقى استحسان المستثمرين».

للمرة الأولى في تاريخها شاركت إدارة الأوقاف الجعفرية بعرض مشروعاتها الاستثمارية في فعاليات منتدى ومعرض «استثمر في البحرين ٢٠١٣» الذي تنظمه وزارة الصناعة والتجارة تحت رعاية كريمة من لدن صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر، في مركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات بمشاركة عدد كبير من المؤسسات. وأكد رئيس مجلس إدارة الأوقاف الجعفرية سماحة الشيخ محسن آل عصفور أن الأوقاف الجعفرية ومن منطلق سعي مجلس الإدارة الجديد لتحفيز البيئة الاستثمارية حرصت على المشاركة في المنتدى والمعرض كونها إحدى الجهات الرسمية الفاعلة في المجتمع، ولدورها المأمول في تنمية الاستثمارات الوقفية».

وأشاد رئيس الأوقاف الجعفرية بالمستوى المشرف لتنظيم المنتدى والمعرض بما يعكس ثقافة المشاركة في بناء وتطوير القطاع الاقتصادي. وقال إن مملكة



وزيرة الثقافة تبحث مع الأوقاف الجعفرية سبل التعاون وتنسيق الجهود بشأن المشاريع الأثرية

شمال المسجد وتحويلها إلى مواقف سيارات ملائمة لزوار المركز الذي ستقوم وزارة الثقافة بتشييده خلال المراحل المقبلة.

وبالإضافة إلى العمران الإسلامي القديم، فقد طرح المتباحثون مشروع ترميم مسجد بوري وتطوير القرية القديمة المحيطة به في اشتغال على التنسيق الحضاري والمدني، إلى جانب التعاون ما بين وزارة الثقافة وإدارة الأوقاف الجعفرية لتسجيل جميع شواهد القبور الأثرية القديمة الموجودة حالياً في مقابر مختلف محافظات المملكة. وأشار الطرفان إلى ضرورة استثمار المكونات الفراغية في العاصمة البحرينية المنامة ضمن اشتغالات وزارة الثقافة.

كما تم بحث التعاون ما بين وزارة الثقافة وإدارة الأوقاف الجعفرية من أجل إحياء التراث الإنساني غير المادي المتمثل في الحرف البحرينية القديمة والصناعات الشعبية، من بينها: صناعة الفخار بمنطقة عالي وجرقة النسيج في بني جمرة.

استقبلت معالي الشيخة مَي بنت محمد آل خليفة وزيرة الثقافة وفداً من إدارة الأوقاف الجعفرية برئاسة الشيخ محسن العصفور رئيس مجلس الإدارة، والسيد علي الحداد مدير إدارة الأوقاف الجعفرية، بالإضافة إلى اثنين من فريق الهندسة بإدارة الأوقاف ورئيس الشؤون الإدارية المالية، لبحث سبل التعاون وتنسيق الجهود الخاصة بالمشاريع الأثرية والمنجزات الثقافية الحضارية والتاريخية.

كما تباحث الطرفان تفاصيل التعاون والاشتغال على المشاريع العمرانية الحفظية، من أهمها مركز زوار مسجد الخميس، الذي يؤرخ لهذا العمران الإسلامي ويختزل تاريخ المنطقة، حيث من المخطط تكوين مسار ثقافي تنموي وعمري، يتصل فيه المسجد بمدرسة الخميس والمعروفة باسم مدرسة المباركة العلوية ويشمل المسار في اتصاله بالمكونات المكانية كلاً من عين بو زيدان والمزارع المحيطة بهذه المنطقة. كما نوقشت فكرة استثمار الأرض الواقعة إلى



الأوقاف الجعفرية ستوفر خدمات الدفع الإلكتروني بالتعاون مع «سداد»

والمحاسب العام في إدارة الأوقاف كما حضر الاجتماع من جانب شركة «سداد» نائب الرئيس التنفيذي رسلان أمير ورئيس العمليات والتسويق إسلام زيازيكوف. وعلق الدكتور الحداد قائلاً: «تسعى إدارة الأوقاف الجعفرية إلى تقديم خدمات متميزة لمشتريها تتميز بالجودة، لذلك فإن التعاون مع شركة «سداد» سيساهم في تسهيل خيارات الدفع ويمكن الزبائن والمراجعين من إنجاز خدماتهم بكفاءة وبشكل آمن من خلال عدد كبير من المواقع المنتشرة في جميع أنحاء المملكة».

وأضاف الحداد: «إن شراكتنا مع شركة «سداد» ستعزز علاقتنا الإيجابية مع العدد الكبير من المراجعين والمستأجرين، كما أنها ستساهم في سرعة تحصيل المبالغ المستحقة بيسر وسهولة وسرعة في جميع أنحاء البحرين، وتتيح لنا كذلك الفرصة لتقديم المزيد من الخيارات للمراجعين، وسنواصل السعي لاستثمار المزيد من الإبداعات التكنولوجية لتطوير خدمات الإدارة على مختلف المستويات».

سعيًا من إدارة الأوقاف الجعفرية لتوظيف التكنولوجيا في التواصل مع المستأجرين والمراجعين لتسهيل طرق وأساليب مدفوعاتهم كشفت الإدارة عن قرب التوقيع على عقد مع شركة «سداد» لإتاحة الفرصة للزبائن والمراجعين لتسديد فواتير الأوقاف بالطرق الآلية عبر أجهزة «سداد» المنتشرة في كل مدن وقرى المملكة والتي تجاوزت ثمانمائة جهاز، والتي توفر طرق وخدمات تسديد فواتير مجموعة من المؤسسات الحكومية والشركات في المملكة.

هذا وستكون الأوقاف الجعفرية إحدى تلك الجهات الحكومية التي سيكون لها موقع في أجهزة «سداد» في المستقبل القريب إيماناً منها بضرورة توفير الطرق الإلكترونية التي تساهم في راحة زبائنها وتوفير فرص الدفع لهم بهذه الأساليب والأدوات الحديثة والمتقدمة.

وقد رأس مدير إدارة الأوقاف الدكتور علي الحداد الاجتماع المشترك مع «سداد» بحضور رئيس دائرة الحاسب الآلي (تقنية المعلومات) ورئيس قسم التحصيل



مديرا الأوقاف السنية والجعفرية يبحثان مبادرات استراتيجية لتطوير التعاون المشترك

الأوقاف في مملكة البحرين». وأشار الدكتور الحداد إلى أن الاجتماع التنسيقي المشترك ناقش الاقتراح المقدم من رئيس مجلس الأوقاف الجعفرية سماحة الشيخ محسن آل عصفور بتغيير اسم الإدارتين إلى (ديوان الوقف السني وديوان الوقف الجعفري)، ومن حيث المبدأ تم التوافق على التوجه لتغيير المسمى، وطرح مبادرات أخرى منها الأمانة العامة للأوقاف السنية والأمانة العامة للأوقاف الجعفرية.

وأوضح الدكتور الحداد أن الطرفان باركا المقترح المقدم من الأوقاف الجعفرية بالسعي لدى جلالة الملك المفدى حفظه الله وراحه للتفضل بتخصيص أرض لإقامة مبنيين متجاورين لإدارتي الأوقاف السنية والجعفرية في ضاحية السيف، تضم في وسطها بورصة للاستثمارات الوقفية ومعهداً يكون نواة للمرصد الوطني لترشيد الخطاب الديني يخدم الوحدة الوطنية.

بحث مديرا الأوقاف الجعفرية سعادة الدكتور أحمد الحداد ومدير الأوقاف السنية سعادة السيد يوسف أحمد نور مبادرات استراتيجية لتطوير التعاون المشترك بين الأوقاف السنية والجعفرية في المرحلة المقبلة بما يساهم في تحقيق نقلة نوعية لقطاع الأوقاف الذي يحظى برعاية مستمرة من القيادة الحكيمة. وأوضح مدير الأوقاف الجعفرية الدكتور علي أحمد الحداد خلال زيارته على رأس وفد من الأوقاف الجعفرية لإدارة الأوقاف السنية: «إن هذا اللقاء يمثل باكورة للتعاون المشترك في جميع المجالات التي تندرج ضمن صلاحيات واختصاصات الأوقافين» مضيفاً « ولله الحمد فإن اللقاء كان مثمراً وإيجابياً للغاية، وتم التأكيد فيه على تعزيز التعاون المشترك في مختلف المجالات، وبحث إطلاق مبادرات ومشروعات تعود بالنفع على الوطن والمواطنين وتعزيز الوحدة الوطنية الأمر الذي سيساهم في إحداث نقلة نوعية لقطاع



«الأوقاف الجعفرية» تبحث مع بنك الإثمار آفاق التعاون المستقبلي

التطلعات المنشودة». وأضاف آل عصفور: «اعتمد مجلس إدارة الأوقاف الجعفرية الهوية الجديدة للأوقاف والتي ستلبي تطلعات المجتمع من هذه المؤسسة العريقة، مطلقاً ملامح استراتيجية طموحة ثلاثية الأبعاد تركز على الشفافية والشراكة والتنمية». ومن جانبه قدّم القائم بأعمال الرئيس التنفيذي لبنك الإثمار السيد أحمد عبدالرحيم التهاني والتبريكات لرئيس مجلس الأوقاف سماحة الشيخ محسن آل عصفور بمناسبة الثقة الملكية السامية بتعيينه رئيساً لمجلس الأوقاف، كما أعرب عن شكره لرئيس مجلس إدارة الأوقاف على إتاحة الفرصة للمساهمة في التنسيق المشترك.

حضر اللقاء مدير الأوقاف الجعفرية الدكتور علي الحداد وعددًا من كبار مسؤولي الأوقاف وبنك الإثمار.

بحث رئيس مجلس إدارة الأوقاف الجعفرية سماحة الشيخ محسن آل عصفور مع القائم بأعمال الرئيس التنفيذي لبنك الإثمار السيد أحمد عبدالرحيم آفاق التعاون المستقبلي بين الأوقاف الجعفرية وبنك الإثمار. وخلال اللقاء أثنى رئيس مجلس إدارة الأوقاف على الجهود المتميزة التي يبذلها القطاع الخاص، وتعاونه المثمر مع مؤسسات القطاع الحكومي في تعزيز توجهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أشاد رئيس الأوقاف بالنشاط الملحوظ لبنك الجعفرية لديها رؤية استراتيجية جديدة لتعزيز الشراكة مع مختلف المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية. كما أشاد رئيس الأوقاف بالنشاط الملحوظ لبنك الإثمار في تعزيز التنمية الاقتصادية.

وأكد رئيس مجلس إدارة الأوقاف أن «الأوقاف الجعفرية لديها رؤية استراتيجية جديدة لتعزيز الشراكة مع مختلف المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، والأوقاف تبنت خطة طموحة لتعزيز الأصول وتنمية الإيرادات للانتقال إلى مرحلة جديدة من العطاء بلوغ التطلعات المنشودة».

وأضاف آل عصفور: «اعتمد مجلس إدارة الأوقاف الجعفرية الهوية الجديدة للأوقاف والتي ستلبي تطلعات المجتمع من هذه المؤسسة العريقة، مطلقاً ملامح استراتيجية طموحة ثلاثية الأبعاد تركز على الشفافية والشراكة والتنمية».



«الأوقاف الجعفرية» وبنك البحرين الإسلامي يبعثان مشروع بورصة استثمار العقارات الوقفية

وخلال اللقاء أثنى رئيس مجلس إدارة الأوقاف على الجهود المتميزة التي يبذلها القطاع الخاص، وتعاونه المثمر مع مؤسسات القطاع الحكومي في تعزيز توجهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أشاد رئيس الأوقاف بالنشاط الملحوظ لبنك البحرين الإسلامي في تعزيز التنمية الاقتصادية. وأكد رئيس مجلس إدارة الأوقاف أن «الأوقاف الجعفرية لديها رؤية استراتيجية جديدة لتعزيز الشراكة مع مختلف المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، والأوقاف تبنت خطة طموحة لتعزيز الأصول وتنمية الإيرادات للانتقال إلى مرحلة جديدة من العطاء بلوغ التطلعات المنشودة».

وأضاف آل عصفور: «اعتمد مجلس إدارة الأوقاف الجعفرية الهوية الجديدة للأوقاف والتي ستلبي تطلعات المجتمع من هذه المؤسسة العريقة، مطلقاً ملامح استراتيجية طموحة ثلاثية الأبعاد تركز على الشفافية والشراكة والتنمية».

بحث رئيس مجلس إدارة الأوقاف الجعفرية سماحة الشيخ محسن آل عصفور بحضور مدير الأوقاف الجعفرية الدكتور علي الحداد مع مساعد المدير العام لبنك البحرين الإسلامي السيد يوسف محمد عبدالكريم آفاق التعاون المستقبلي بين الأوقاف الجعفرية وبنك البحرين الإسلامي وخصوصاً مشروع بورصة استثمار العقارات الوقفية.

وأوضح رئيس مجلس إدارة الأوقاف الجعفرية الشيخ محسن آل عصفور: «اننا نتطلع للتعاون البناء مع المصارف الإسلامية وفي مقدمتهم بنك البحرين الإسلامي كونه من أعرق البنوك الإسلامية في المنطقة للمضي قدماً في وضع استراتيجية التداول العقاري الوقفي والمساهمة الفاعلة في مشروع إنشاء بورصة استثمار العقارات الوقفية والذي سيمثل نقلة نوعية في تطوير قطاع الأوقاف وإدارته بصورة احترافية وتنمية إيراداته».

«الأوقاف الجعفرية» تتسلم صرح ماتم العهد الحسيني بعد تشييده



تسلمت إدارة الأوقاف الجعفرية صباح اليوم (الأحد) ماتم العهد الحسيني في إسكان جدحفص من وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف الذين سعوا إلى تشييده بأمر من جلالة الملك المفدى حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله ورعاه، حيث وجه جلالتة إلى بنائه في العام ٢٠٠٧.

وقد حضر مراسم التسليم مدير إدارة الأوقاف الجعفرية الدكتور علي الحداد ومهندس الوزارة المهندس عبدالرحمن هزيم ومنفذ المشروع السيد يوسف العلوي صاحب شركة «الهداية» لمقاولات البناء والمهندس محمد أمين رئيس الشؤون الهندسية في الأوقاف الجعفرية.

هذا وقد شيد المآتم على مساحة تربو على ألف متر مربع واستغرق بناؤه عامين، كما كلف بنائه نحو مائتي ألف دينار. وستقوم الأوقاف الجعفرية بتسليمه للأهالي اليوم.

وبهذه المناسبة، رفع رئيس مجلس إدارة الأوقاف الجعفرية سماحة الشيخ محسن آل عصفور ومدير الإدارة الدكتور علي الحداد وكافة منتسبي الأوقاف شكرهم إلى القيادة الحكيمة على مساهماتهم القيمة والبهية في بناء الحسينيات والروضات الحسينية ونخص بالشكر سمو الشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للشئون الإسلامية الذي لم يألوا جهداً في إبراز مثل هذه للمشاريع وترجمتها إلى واقع معاش، كما أن الشكر موصول لمعالي وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف الشيخ خالد بن علي آل خليفة لجهوده الكبيرة التي بذلها من أجل تشييد هذه الصروح الدينية.



رئيس «الأوقاف الجعفرية» يبحث التعاون مع المؤسسات الأهلية في النويدرات

«أن الأوقاف تمد يدها للتعاون البناء والمثمر مع جميع المؤسسات الرسمية والأهلية لتحقيق التكامل في خدمة الوطن والمواطنين، وفي هذا الإطار نولي أهمية كبيرة للشراكة مع المؤسسات الأهلية في كل أوجه التعاون الممكنة فيما يندرج تحت نطاق صلاحيات الأوقاف».

وقد رحب رئيس الأوقاف بعقد مثل هذه اللقاءات التي تعزز العلاقة القائمة بين الأوقاف ومؤسسات المجتمع المختلفة والتي من شأنها تطوير العمل المشترك الذي يهدف إلى رقي وتطوير التعاون.

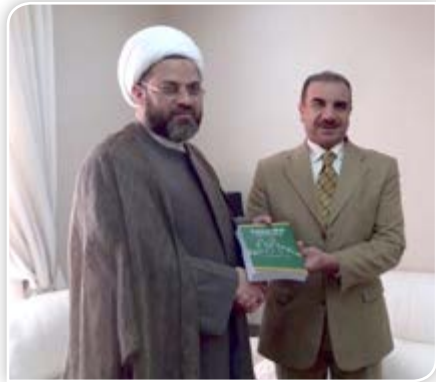
من جانبهم قدم وفد المؤسسات الأهلية لقرية النويدرات شكرهم وتقديرهم للأوقاف الجعفرية على حسن الاستقبال وعلى ما تم مناقشته من مواضيع وما لمسوه من رغبة أكيدة في التعاون.

بحث رئيس الأوقاف الجعفرية سماحة الشيخ محسن آل عصفور مع وفد من المؤسسات الأهلية لقرية النويدرات التعاون والتنسيق في تلبية احتياجات المنطقة فيما يتعلق بشئون الأوقاف من تطوير لكل الخدمات المقدمة.

وأكد رئيس الأوقاف الجعفرية خلال استقباله النائب السابق الدكتور عبدالعلي محمد حسن ورئيس جمعية النويدرات الخيرية السيد جعفر الهدي ورئيس الجمعية الحسينية المهندس جميل اكسيل ضرورة التنسيق الدائم مع المؤسسات الأهلية بما ينعكس إيجاباً على تنمية المجتمع أفراداً ومؤسسات. وأطلع رئيس الأوقاف على برامج وأنشطة المؤسسات التي تقدم خدمات في المجالات الدينية والخيرية والاجتماعية المستقبلية. وأكد آل عصفور:



رئيس مجلس إدارة الأوقاف الجعفرية مستقبلاً عضواً مجلس بلدي الوسطى، مجدي النشيط وإياد جابر



رئيس الأوقاف الجعفرية يتسلم إصداراً من الأستاذ الجامعي الدكتور فيصل عبداللطيف الناصر



رئيس الأوقاف الجعفرية مستقبلاً عضو مجلس إدارة نادي الشباب الرياضي، صادق الزهور



رئيس مجلس إدارة الأوقاف الجعفرية مستقبلاً مجلس إدارة مأتم المقشع



الأوقاف تخصص أرضاً لبناء مستشفى يقدم خدمات متكاملة لمرضى السكر

والمقيمين، مؤكداً على أهمية التنسيق مع وزارة الصحة لتجسيد هذا الحلم إلى واقع، لأن مشروع المستشفى من شأنه أن يقدم خدمات متكاملة لمرضى السكر وهو ما يحقق الهدف الأسمى الذي يتطلع إليه الجميع وهو تقديم أفضل الخدمات للمرضى.

وأكد سماحته أن استراتيجية الأوقاف في المرحلة المقبلة تركز على الاستثمار في تطوير المجتمع من خلال تعزيز إيرادات الأوقاف في تطوير التنمية البشرية والاجتماعية، إضافة إلى تحقيق عوائد مجزية للموقوفات.

من جانبه أكد رئيس مجلس إدارة جمعية البحرين لمرضى السكر زكريا الكاظم أن هذا المستشفى هو مشروع طموح للغاية بالتواصل مع مختلف الجهات الطبية المتقدمة في العالم، وهو يتوج جهد كبير بالتعاون بين مختلف الجهات في المجتمع لتحقيق هدف سام وهو نقل فئة المرضى إلى مرحلة جديدة من الخدمات والعناية الفائقة وتحسين جودة حياة المرضى ليعيشوا حياتهم بوتيرة اعتيادية.

كشف رئيس مجلس إدارة الأوقاف الجعفرية الشيخ محسن الشيخ عبدالحسين آل عصفور عن تخصيص أرض لبناء مستشفى يقدم لأول مرة عناية فائقة وخدمات متكاملة لمرضى السكر، والعمل بموازاة ذلك على ادماج مرضى السكر في جميع المهن.

وأكد آل عصفور خلال استقباله رئيس جمعية البحرين لرعاية مرضى السكر زكريا إبراهيم الكاظم وعددًا من أعضاء الجمعية، أهمية الجهود التي تبذلها الجمعية رئيساً وأعضاء في خدمة المرضى والتواصل مع جميع الجهات ذات العلاقة لتقديم أفضل الخدمات للمرضى.

وأشار الشيخ محسن آل عصفور إلى أن الأوقاف الجعفرية حريصة كل الحرص على التواصل والشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني واستثمار الإمكانيات المتاحة لخدمة مختلف شرائح المجتمع.

وأشاد آل عصفور بالحرص الذي توليه القيادة الحكيمة بتقديم أفضل الخدمات الصحية للمواطنين

أن يشعر بتنوع البرامج والفعاليات التي تلبى بالكلمة والصورة والفنون نداء الحسين (ع)».

ويستضيف مهرجان الإمام الحسين الفني الرابع عشر عدداً كبيراً من المؤسسات الخيرية و المجتمعية والطبية التي تقدم الخدمات الإنسانية الرفيعة لتي تتمحور حول الأهداف و القيم السامية لنهضة الإمام الحسين (ع).

ومن أهم الجهات المشاركة في المهرجان هذا العام:

١. معرض لوحات الفنان عباس الموسوي
٢. بلدية المنامة
٣. المجلس البلدي لبلدية المنامة
٤. جمعية النهضة الحسينية.
٥. جمعية الكوثر لرعاية الأيتام.
٦. جمعية الذكر الحكيم لعلوم القرآن الكريم.
٧. جمعية أقرأ القرآنية.
٨. جمعية البحرين لرعاية مرضى السكر.
٩. جمعية البحرين للبيئة.
١٠. ملتقى الإعلامي للمبدعين البحرينيين.
١١. معرض رايات للفنون.
١٢. مستشفى البحرين التخصصي.



موسم عاشوراء، ونتطلع إلى شراكة دائمة في إطار إحياء هذه المناسبة الخالدة».

وأضاف الموسوي: «الفن هو اللغة العالمية الوحيدة التي لا تحتاج إلى ترجمة، والتي تنفذ إلى القلوب، ونحن من خلال هذا المهرجان ننتقل من الحسين (ع) ومن أهداف نهضته المباركة لنصل إلى العالم، ونسعى لأن تشارك بعض الأعمال المتميزة في إحتفالات الأمم المتحدة بالذكرى السبعين لتأسيسها مما يؤكد أن أهداف وتطلعات نهضة الإمام الحسين هي أهداف إنسانية وعالمية الطابع».

وأردف قائلاً: «دعونا ننتقل من الحسين لنخاطب الإنسان، ولنحطم كل الحواجز الوهمية التي تفصل الإنسان عن أخيه الإنسان، وفي هذا العام انطلقت فعالية فريدة وهي طريق الحسين حيث تم نصب اللوحات الفنية على امتداد شارع الإمام الحسين (ع) من الجانبين وفتح المجال لجميع زوار المنامة ليعبروا فيها عن مشاعرهم تجاه السلام والخير والحق والفضيلة».

إلى ذلك قال المدير التنفيذي للمهرجان رضوان الموسوي: «إن مهرجان هذا العام شهد نقلة نوعية على مختلف المستويات، وأي زائر للمهرجان بإمكانه



«الأوقاف الجعفرية» ترعى مهرجان الإمام الحسين الفني الرابع عشر

وأضاف آل عصفور: «إن إدارة الأوقاف الجعفرية حققت نقلة نوعية على تطوير منظومة الخدمات المقدمة خلال موسم عاشوراء على مختلف المستويات، لذلك فإننا لم نتردد في دعم ورعاية هذا المشروع الذي أخذ موقعه في الساحة بما يحمله من مضامين دينية تجسد أهداف حركة الإمام الحسين في قوالب فنية إبداعية لتؤكد أن النبي الأكرم (ص) وأهل بيته (ع) هم سفن نجاة للبشرية جمعاء في إطار من المحبة والتأخي».

من جهة أوضح الفنان التشكيلي عباس الموسوي أن « هذا المشروع الفني والثقافي بما يحمله من تنوع وتمازج في انسجام فريد، إذ بدأنا قبل ١٤ عاماً من الآن والمشروع في وتيرة متصاعدة من العمل الفني الذي لا ينقطع، وفي كل عام هناك لمسات خاصة».

ونياً عن إدارة المهرجان قدّم الفنان عباس الموسوي خالص الشكر والتقدير لرئيس وأعضاء وإدارة الأوقاف الجعفرية على رعايتهم الكريمة لمشروع هذا العام، مضيفاً: «سعداء بأن نرى الأوقاف الجعفرية تعود من جديد لتأخذ دورها الريادي وخصوصاً خلال

أعلنت إدارة الأوقاف الجعفرية عن رعاية مشروع الإمام الحسين الفني الرابع عشر الذي وهو أكبر مشروع فني خلال موسم عاشوراء أقيم على شارع الإمام الحسين (ع) في منطقة المنامة، تحت شعار «طريق الحسين» بمشاركة أكثر من ١٢ جهة رسمية وأهلية وترتكز على البعد الإنساني لعاشوراء.

وقال رئيس مجلس الأوقاف الجعفرية سماحة الشيخ محسن آل عصفور: «إن الأوقاف بهويتها الجديدة حريصة على التفاعل والتناغم مع المجتمع وبناء جسور وثيقة من التواصل والشراكة المستدامة، لذلك فإن رعايتنا لمشروع الإمام الحسين (ع) الفني الرابع عشر تأتي في هذا السياق، خصوصاً وأن هذا المشروع يمثل حاضنة لعدد كبير من المؤسسات الخيرية والاجتماعية والثقافية».

وأكد رئيس الأوقاف الجعفرية أنّ موسم عاشوراء هو فرصة سانحة لترسيخ قيم الوحدة الوطنية والتسامح والتعايش، لأن ذكرى عاشوراء فرصة للحفاظ على الموروث الطويل والمتجذر من الإخاء والتسامح والتعددية التي تمتاز بها مملكة البحرين.

تسهيل دخول الخطباء إلى البحرين

قامت إدارة الأوقاف الجعفرية بجهود كبيرة واستثنائية خلال موسم عاشوراء لهذا العام لتسهيل دخول الخطباء الحسينيين والرواديد إلى مملكة البحرين بكل يسر وسهولة من خلال التواصل المباشر مع وزارة الداخلية وعلى رأسها معالي وزير الداخلية الفريق الركن الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة، وقد اثمرت هذه الجهود عن عدم وجود تأخير في دخول الخطباء.

توزيع ١٠ آلاف قميص على المآتم



في إطار سعيها لتطوير الخدمات في موسم عاشوراء، قامت إدارة الأوقاف الجعفرية وللمرة الأولى بتوزيع ١٠ آلاف قميص على المآتم والحسينيات والمعزين.

توزيع مليون كوب ورقي على المآتم والحسينيات

قامت إدارة الأوقاف الجعفرية للمرة الأولى بتوزيع مليون كوب ورقي على جميع المآتم والحسينيات. كما قامت بتوزيع الأكواب على المضائف الحسينية تشجيعاً منها على استخدام الأكواب الورقية بدلاً من البلاستيكية لإعتبارات صحية وبيئية.



توزيع ١٣٠ ألف وجبة لمرتادي المآتم والحسينيات

جرياً على العادة السنوية الكريمة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى بتخصيص منحة مالية للوقفين الإسلاميين، قامت إدارة الأوقاف الجعفرية بالتعاون مع أحد المطابخ لتوزيع ١٣٠ ألف وجبة وعصائر على المآتم المقيدة في الأوقاف الجعفرية.

توزيع ١٢٠ ألف علبة محارم ورقية على المآتم و الحسينيات



قامت إدارة الأوقاف الجعفرية للمرة الأولى بتوزيع ١٢٠ ألف علبة محارم ورقية على جميع المآتم والحسينيات.

إصدارات الأوقاف الجعفرية

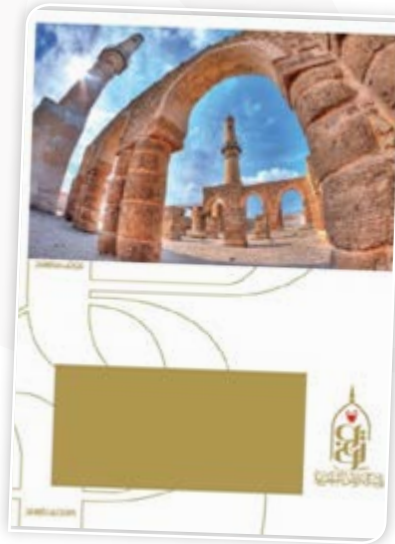
أصدرت إدارة الأوقاف الجعفرية كتاب دليل عاشوراء الذي يمثل دليلاً شاملاً عن المآتم والحسينيات في البحرين. ويتضمن كلمتين لرئيس ومدير الأوقاف، كما يحتوي على أخبار الأوقاف وفعاليتها خلال الفترة الماضية.



أصدرت إدارة الأوقاف الجعفرية للمرة الأولى (تقويم عاشوراء)، وتم طباعة وتوزيع ٢٠٠٠ نسخة منه على المآتم والحسينيات. ويفرد التقويم في كل يوم من أيام عاشوراء شخصية من شخصيات الطف ويربطها بقيمة إسلامية وإنسانية.



أصدرت إدارة الأوقاف الجعفرية للمرة الأولى التقويم اليومي الذي يتضمن (مواقيت الصلاة)، وتم طباعة وتوزيع ٥٠٠٠ نسخة منه على المآتم والحسينيات.



المساهمة في تنظيم مواكب العزاء المركزية على مستوى المحافظات



قامت إدارة الأوقاف الجعفرية للمرة الأولى بالمساهمة في تنظيم المواكب الحسينية المركزية على مستوى البحرين، إضافة إلى تنظيم مواكب العزاء في العاصمة المنامة شاركت الإدارة في تنظيم مواكب العزاء المركزية في منطقة الديه وعدد من المناطق الأخرى.

مشاريع ومبادرات
مجلس ادارة الاوقاف الجديد



تتعلق بإجازات البناء والخدمات». كما سيتم تزويد المسجد بأنظمة مكبرات صوت متطورة ذات تردد غير مزعج لجيران المسجد، كما توجد خطة لتدعيمه مستقبلاً بأنظمة شبك حديثة لبت الأذان منها بشكلٍ موحد بنظام متطور وبصوتٍ حسن جميل لأشهر المنشدين والقراء يليق بشأن المساجد وتعظيم شأنها». ونوه آل عصفور أنه «لا تعارض إطلاقاً بين مشروع المسجد الذي وبين خطة بناء الجوامع والمساجد الكبيرة التي يشيدها المجلس الأعلى للشئون الإسلامية برئاسة وتوجيهات سمو الشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة، وهي خطة ستتواصل بوتيرتها الاعتيادية، وخلاصة القول أن مشروع المساجد الذكية يمكنه أن يلبي حاجة كافة الأحياء السكنية والمناطق الجديدة أو تلك التي لا تحتوي على مساجد كافية، وكذلك تلبية حاجة المرافق الحيوية كالجوامع والمنتزهات والحدائق والأندية الرياضية والمناطق الصناعية وربما المستشفيات مستقبلاً، وسيمثل هذا المشروع تجربة بحرينية متميزة تضاف إلى رصيد الأوقاف الجعفرية في مملكة البحرين».



وأضاف آل عصفور» إن من المزايا الرئيسية في المسجد الذكي، هو تكلفة الإنشاء المنخفضة التي تبلغ حوالي ٢٠ ألف دينار، وهو سعر مناسب وسيساهم في تغطية الكثير من احتياجات المناطق، كما أنه سيمكّن المتبرعين وأهل الخير والأهالي من المساهمة في بناء مساجد بمبالغ مقدور عليها وفي متناولهم». ويؤمن اضاءة المسجد الذكي نظام يعمل بالطاقة الشمسية وسيعمم على الكثير من المناطق بما يتناسب مع النهضة العمرانية في المشروع الإصلاحي لجلالة الملك، كما أنه قابل للتوسعة لأحجام أكبر حسب الطلب مستقبلاً، مؤكداً أن هذا المشروع ضخم سيلبي حاجات الكثير من المناطق التي تفتقد لوجود مساجد فيها في المدى المنظور. وسيساهم مشروع المسجد الذكي في توحيد المظهر العام للمساجد الصغيرة و القريبة من المتوسطة المساحة، إذ أنه سيثيد مكان المساجد القديمة التي بنيت بشكل غير مناسب وبشكل عشوائي والآيلة للسقوط وسيتم اختيار مناطق تشييده بالتنسيق مع وزارتي البلديات والتخطيط العمراني والاسكان وبناء على طلب الأهالي، وبالتالي فإنه سيحل أية إشكالية

الأوقاف الجعفرية تطلق مشروع «المسجد الذكي» لتلبية احتياجات المناطق

كشفت إدارة الأوقاف الجعفرية النقاب عن مشروع «المسجد الذكي» الذي سيتم تنفيذه في المملكة لأول مرة، وهو عبارة عن تحفة معمارية متميزة تحاكي العمارة الإسلامية والطابع البحريني المتأصل. وأوضح رئيس مجلس الأوقاف الجعفرية سماحة الشيخ محسن آل عصفور : « تصميم هذا المسجد سيكون نموذجياً من كل النواحي الفنية والهندسية، إذ أن أبعاد حجمه النموذجي الأولي ستكون سبعة أمتار في سبعة أمتار قابلة للزيادة حسب الحاجة الى سعة أكبر بما يتناسب مع متطلبات الحاجة الملحة للمساجد الصغيرة و القريبة من المتوسطة، والمسجد مكوّن من طابقين بفن معماري هندسي إسلامي متميز ويتسع لمائة مصل تقريباً، ويصنّع من قوالب جاهزة ويشيد في يوم واحد».

وذكر رئيس الأوقاف أنه تم تصميم المسجد الذكي بتوظيف عناصر العمارة الإسلامية مع المحافظة على الطابع البحريني الأصيل المعروف والذي أعطى للشكل العام للمسجد الارتباط الوثيق بين عمارة المسجد والرسم الهندسي للمناطق المحيطة ذات التراث التقليدي.

وعن ميزات مشروع المسجد الذكي أوضح آل عصفور : « إن له الكثير من الميزا، من بينها استثمار المساحة، إذ أنه المسجد سيثيد على مساحة جغرافية محدودة، وسيثيد في وقتٍ قياسي وتركيبه لن يستغرق أكثر من يوم واحد، ومن ميزاته أيضاً أنه قابل للتفكيك والنقل اذا استدعت الحاجة ، وقابل للتوسعة والإضافة مستقبلاً».

وذكر رئيس الأوقاف أنه تم تصميم المسجد الذكي بتوظيف عناصر العمارة الإسلامية مع المحافظة على الطابع البحريني الأصيل المعروف والذي أعطى للشكل العام للمسجد الارتباط الوثيق بين عمارة المسجد والرسم الهندسي للمناطق المحيطة ذات التراث التقليدي.

وعن ميزات مشروع المسجد الذكي أوضح آل عصفور : « إن له الكثير من الميزا، من بينها استثمار المساحة، إذ أنه المسجد سيثيد على مساحة جغرافية محدودة، وسيثيد في وقتٍ قياسي وتركيبه لن يستغرق أكثر من يوم واحد، ومن ميزاته أيضاً أنه قابل للتفكيك والنقل اذا استدعت الحاجة ، وقابل للتوسعة والإضافة مستقبلاً».

وذكر رئيس الأوقاف أنه تم تصميم المسجد الذكي بتوظيف عناصر العمارة الإسلامية مع المحافظة على الطابع البحريني الأصيل المعروف والذي أعطى للشكل العام للمسجد الارتباط الوثيق بين عمارة المسجد والرسم الهندسي للمناطق المحيطة ذات التراث التقليدي.

وعن ميزات مشروع المسجد الذكي أوضح آل عصفور : « إن له الكثير من الميزا، من بينها استثمار المساحة، إذ أنه المسجد سيثيد على مساحة جغرافية محدودة، وسيثيد في وقتٍ قياسي وتركيبه لن يستغرق أكثر من يوم واحد، ومن ميزاته أيضاً أنه قابل للتفكيك والنقل اذا استدعت الحاجة ، وقابل للتوسعة والإضافة مستقبلاً».

وذكر رئيس الأوقاف أنه تم تصميم المسجد الذكي بتوظيف عناصر العمارة الإسلامية مع المحافظة على الطابع البحريني الأصيل المعروف والذي أعطى للشكل العام للمسجد الارتباط الوثيق بين عمارة المسجد والرسم الهندسي للمناطق المحيطة ذات التراث التقليدي.

وعن ميزات مشروع المسجد الذكي أوضح آل عصفور : « إن له الكثير من الميزا، من بينها استثمار المساحة، إذ أنه المسجد سيثيد على مساحة جغرافية محدودة، وسيثيد في وقتٍ قياسي وتركيبه لن يستغرق أكثر من يوم واحد، ومن ميزاته أيضاً أنه قابل للتفكيك والنقل اذا استدعت الحاجة ، وقابل للتوسعة والإضافة مستقبلاً».

وأضاف آل عصفور» إن من المزايا الرئيسية في المسجد الذكي، هو تكلفة الإنشاء المنخفضة التي تبلغ حوالي ٢٠ ألف دينار، وهو سعر مناسب وسيساهم في

الأقدام من كل الاتجاهات». واستدرك قائلاً: «في المقترح الجديد قمنا بحل جميع الإشكاليات السابقة، حيث سيحاط المسجد بسياج حديدي ومساحة خضراء والمجئ له سيكون عبر جسر من الطرف الآخر المتصل بمسجد الشيخ عيسى الذي يقع في الجانب المقابل». وعن موارد تغطية ميزانية المشروع أشار آل عصفور إلى أن: «الحساب الخاص بالمسجد يضم حالياً ٧٠٠ ألف دينار، كما أن هناك شخصيتين كريمتين تعهد كل منهما بالتبرع بمبلغ كبير للمسجد حال الشروع في بناء المشروع، وبالتالي لا نعتقد أن الميزانية ستشكل عائقاً أمام تنفيذ هذا الصرح الإسلامي النوعي الهام». وأوضح آل عصفور بأن «إدارة الأوقاف الجعفرية باشرت الإجراءات الرسمية المطلوبة للتراخيص والبناء، وتأمل الإنتهاء منها في أسرع وقت ممكن، ونحن على ثقة من تعاون جميع الجهات لإنجاز هذا المشروع». يشار إلى أن البناء الحالي للمسجد يعود إلى العام ١٩٧٧.



ويتكون مشروع مسجد ومركز الشيخ عزيز الإسلامي من خمسة أدوار، ويتسع إلى ٢٣٠٠ مصل، وسيقتصر الطابق الأرضي على المزار لقرأة الفاتحة، حيث سيشرف على حديقة واستراحة للزوار، فيما يحتوي الطابق الأول من الجسر على مواقف للسيارات يتسع لـ ٤٠ سيارة، ويضم الطابق الثاني سقواً تتسع لـ ٢٣ محلاً تجارياً فيما الطابق الثالث سيكون المصلى الأصلي للرجال وسيخصص الطابق الرابع لمصلى النساء»، ويضم المشروع مكتبتين اسلاميتين وقاعتين للمطالعة والقراءة وتدريب علوم القرآن الكريم. وأضاف آل عصفور: إن هذا المشروع الذي خططنا له ونفذناه بكل دقة ومهنية تم فيه مراعاة إبعاد جميع الإشكالات التي طرحت على المشاريع السابقة، ففي السابق كانت التوسعة المقترحة محدودة للغاية وضمن المثلث الذي يقع فيه المسجد، فلم يكن ذلك المقترح يستوعب عدد المصلين ولم يحتوي على موقف للسيارات ومضافاً إلى ذلك كان يسبب عائقاً كبيراً لحركة المرور بسبب كثرة العبور إلى المقام سيراً على



«الأوقاف الجعفرية» تكشف عن مشروع متكامل لبناء «مسجد ومركز الشيخ عزيز الإسلامي»

وفي تصريح بهذه المناسبة أعلن رئيس مجلس الأوقاف الجعفرية الشيخ محسن آل عصفور أنه «من المؤمل أن يكون المشروع من أبرز المعالم الدينية والمعمارية المميزة في البحرين، وسيضم المشروع جسراً يربط بين مسجدين هما: مسجد الشيخ عزيز ومسجد الشيخ عيسى وسيقام في حدودهما الأصلية، وسينفذ على مساحة إجمالية تبلغ ٥٣٢٧ متراً».

كشفت إدارة الأوقاف الجعفرية عن مشروع بناء مسجد ومركز الشيخ عزيز الإسلامي على شارع الشيخ سلمان بن حمد في منطقة السهلة، حيث سيشكل تحفة إسلامية معمارية تحمل الطابع الهندسي الإسلامي العريق ممزوجاً بالتصاميم الهندسية الابتكارية بما يتناسب مع أجواء التسامح والتعددية والحريات الدينية والنهضة العمرانية في المشروع الإصلاحي لجلالة الملك.



مجمع
سوق الخميس



مشروع جامع العلامة الشيخ حسين آل عصفور



تابع لمشروع جامع العلامة الشيخ حسين آل عصفور



وسيتضمن مشروع مجمع «أسواق الخميس الشعبي» العديد من المحلات التجارية على الطراز القديم بالإضافة إلى مطاعم شعبية ، ومحلات عرض مقتنيات الأسر المنتجة والمشغولات اليدوية، وذلك إلى جانب تخصيص مشاغل للحرف اليدوية التقليدية، واستراحاتٍ عائلية ومرافقٍ للخدمات الأخرى، وساحة مفتوحة للمعارض والفعاليات».

وأضاف رئيس الأوقاف الجعفرية قائلاً: «يقع مشروع مجمع سوق الخميس في الموقع التاريخي لسوق الخميس التاريخية، حيث احترف سكان البلاد القديم الفلاحة وبيع اللؤلؤ كما تشير المصادر التاريخية، كما كانت البلاد مركزاً مالياً وإدارياً للبحرين، ولها ميناء يقع على خليج توبلي او خليج «القاب» تشحن منه التمور، وتفرغ منه المراكب الشرعية الصغيرة حمولتها على رصيف مبني من الحجارة، وكانت مناراتنا (مسجد الخميس) تقومان مهمة ارشاد السفن المتوجهة نحو

عمل جديدة للعاطلين وتكون رقماً مؤثراً في الاقتصاد الوطني، وتأسيس مراكز جذب سياحي عائلي للداخل والخارج بما يساهم في تنمية الوقف وأن تكون الأوقاف أداة فاعلة في تنمية المجتمع».

وأفصح رئيس الأوقاف الجعفرية أنه تم التواصل مع سعادة وزير العمل السيد جميل بن محمد علي حميدان الذي أبدى استعداده للدخول بقوة لعقد اجتماع على اعلى المستويات مع وزارة الثقافة وتمكين لرفع توصيات الى مجلس الوزراء الموقر لاعتمادها ضمن رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠.

كما تم الإتفاق مع معالي وزيرة الثقافة الشَّيخة مي بنت محمد آل خليفة على تكوين مسار ثقافي تنموي وعمراني، يتصل فيه مسجد الخميس التاريخي بمدرسة الخميس والمعروفة باسم مدرسة المباركة العلوية ويشمل المسار في اتصاله بالمكونات المكانية كلاً من عين بو زيدان والمزارع المحيطة بهذه المنطقة.



«الأوقاف الجعفرية» تكشف عن إطلاق مشروع مجمي «أسواق الخميس الشعبي وأسواق «المدينة الشمالية»

ويهدف المشروع إلى إحياء سوق الخميس التاريخي في المساحة المجاورة للمسجد الأثري الذي سيحيي منطقة الخميس، إذ من المؤمل أن يتحول المشروع بحلته الجميلة إلى موقع جذب سياحي عالمي.

وبهذه المناسبة أعلن رئيس مجلس إدارة الأوقاف الجعفرية سماحة الشيخ محسن آل عصفور «أن الأوقاف الجعفرية وضمن استراتيجيتها المستدامة على المدى البعيد تبنى مجلس الأوقاف مشروع إحياء الحرف القديمة لخلق معالم تراثية تعيد مجد الموروثات الحضارية التي تتميز بها البحرين بشكل منظم وضمن استراتيجية مستقبلية تساهم في خلق وظائف وفرص

كشفت إدارة الأوقاف الجعفرية عن إطلاق سلسلة مجمعات استثمارية شعبية تحمل مسمى «وقف بلازا» في مختلف محافظات المملكة لاستثمار الأراضي الوقفية في خلق فرص عمل للشباب واحتضان المهن الحرفية الشعبية وتعزيز التنمية الحضرية وإحياء الموروث التاريخي والحرفي والثقافي في مختلف مناطق البحرين، فضلاً عن تنشيط السياحة العائلية بما يساهم في تنمية إيرادات الوقف بعوائد مجزية بالإضافة إلى المساهمة في تنمية المجتمع.

وسيكون مشروع مجمع «أسواق الخميس الشعبي» أولى هذه المشروعات المدرجة على هذه الخطة،



سوق الخميس الذي يقام امام مشهد الخميس في يوم الخميس من كل اسبوع، حيث يقصده الناس من العاصمة والمناطق المجاورة لبيع منتجاتهم من شروق الشمس الى العصر، ويعرض الباعة منتجات البحرين من مواد غذائية وملابس وطيور وحيوانات و عطور وبخور وأثاث، ويقصد هذا السوق من جميع انحاء البحرين، كما يقصده الناس للترفيه عن النفس. أما مشروع مجمع أسواق «المدينة الشمالية» بلذا). وكشف رئيس الأوقاف الجعفرية عن وجود مستثمر لمشروع أسواق المدينة الشمالية الذي ستلحق به منطقة خدمات تحمل اسم (المحطة الكبرى) على غرار المحطة الكبرى في دبي لتصنيع (ويلات) السيارات حسب الطلب، بالإضافة الى مشروع (كاربر فاير) لتلبية الطلب على تطوير موديلات السيارات في الشكل الداخلي والخارجي على حدٍ سواء، وذلك للمرة الأولى على مستوى البحرين.

هذا الميناء».

وقد كان لسوق الخميس أثر واضح على الحراك الاقتصادي واستثمار رؤوس الاموال، فقد كانت هذه السوق موئلاً للباعة والتجار تتوافد عليه من كل انحاء البحرين، فالسوق كانت تمتد من (عين أبوزيدان) غرباً الى موضع مدرسة الخميس حالياً شرقاً، وهو مقسم الى اسواق بحيث ان كل سوق مخصص لسعة معينة فعلى سبيل المثال: سوق البقالة، سوق السمك (بيع الاسماك)، سوق بيع اللحوم والقصابة، سوق المحاصيل الزراعية، سوق الحلوى، وسوق لبيع الحمير والمواشي. وإلى جانب «الفرشات» او «البسطات»- وهي في الغالب- محال بيع مؤقتة، فهناك الدكاكين والمحلات التجارية التي بني بعضها بالطين والحجارة، والمقاهي الشعبية التي كان يتجمع فيها الوجهاء والأعيان. وكانت الأسواق تقام حول (مشهد الخميس) بشكل دائم ليشترى الناس لوازمهم المنزلية، وأهم الاسواق

أرقام التواصل



« هاتف: +٩٧٣١٧٢٤٤٩٩٩
 « فاكس: +٩٧٣١٧٢٤٤٩٩٧
 « صندوق بريد: ٥٠٤٦ المنامة - مملكة البحرين
 « البريد الالكتروني: alawqaf*jwd.gov.bh

القسم	الهاتف	الفاكس
« مكتب الرئيس	17244933	17244923
« مكتب المدير	17244944	17244998
« البدالة	17244999	17244997
« العلاقات العامة	17244901	17259449
« الشؤون الإدارية	17244905	17245711
« شؤون المساجد والمآتم	17244908	17245711
« الشؤون المالية والحسابات	17244913	17244922
« وحدة المشتريات	17244912	17244948
« لجنة الكشف والإيجارات	17244936	17245712
« قسم الهندسة والصيانة	17244994	17244997
« قسم التسجيل	17244966	17244997
« الشؤون القانونية	17244961	17250244
« قسم التحصيل	17244949	17250244
« قسم الإيجارات	17244937	17250244
« وحدة الحاسب الآلي	17244925	17244997
« وحدة البحث الشرعي	17244977	17244998



